مطبوعات برنامج إعداد المفسِّر (٧)

طُرُقُ التَّفْسِيرِ

تأليف
عبد العزيز بن داخل المطيري

النشرة الأولى

شوال ١٤٣٨هـ

afaqattaiseer 0505941199 www.afaqattaiseer.com
afaqattaiseer afaqattaiseer afaqattaiseer@gmail.com

تأليف

عبد العزيز بن داخل المطيري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن المبين، هدى ورحمة للمؤمنين، وحجة على العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا كتاب في «طرق التفسير» جمعت مسائله ولخصت شرحها من كتب كثيرة متصلة بأبواب طرق التفسير؛ منها كتب في علوم القرآن والتفسير، وكتب في الاعتقاد، وكتب في الحديث وشروحه، وكتب في التراجم وعلل الأحاديث وسؤالات المحدثين، وكتب في سير المفسّرين وأخبارهم، وكتب في الفقه وأصوله، وكتب كثيرة في علوم العربية لاتصالها بالتفسير اللغوي.

وقد حاولت إحصاءها فبلغت ثلاثمائة كتاب أو تزيد، ولم أذكر ذلك تكثّراً بالمراجع - والعياذ بالله - وإنما ليعرف طالب العلم الواقف على هذا الكتاب ما تقرّ به عينه - إن شاء الله - من تلخيصٍ يكفيه عناءَ مطالعة كثير من الكتب وتتبع مسائله المتفرّقة فيها تفرّقاً لا يكاد يُجمع إلا بمشقّة وطول تتبع، ومن قرأ الكتاب تبيّن له ذلك.

وكان أصل مادة هذا الكتاب دورة علمية قدّمتها لطلاب برنامج إعداد المفسّر بمعهد آفاق التيسير للتعليم عن بعد في رجب من عام ١٤٣٧هـ، ثم أعدت النظر فيها في شعبان من عام ١٤٣٨هـ؛ فراجعتها وهذبتها

وأضفت إليها عددا من الدروس لتخرج في كتاب تعليمي، ولم أزل أعمل في التهذيب والإضافة والتحرير حتى وقت إعداد هذه المقدمة في ٢٨ شوال ١٤٣٨هـ.

وقد اجتهدت في تحرير هذا الكتاب وتلخيص مسائله وترك الاستطراد إلا لفائدة مهمّة، لأنّ طرق التفسير كالقاعدة العامّة الأساسية التي تنبني عليها أصول التفسير وقواعده وضوابط دراسة مسائله.

والحمد لله على ما منّ به من إتمام هذا الكتاب، وأسأله تعالى كما منّ بالعون والتوفيق لإعداده أن يمنّ بالقبول والنفع والبركة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ميسَّراً محبَّبا لطلاب العلم، وأن يقيني شرّ نفسي وشرّ الشيطان وشركه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتب

عبد العزيز بن داخل المطيري

الرياض

٢٨ شوال ١٤٣٨هـ

الباب الأول: إيجاز التعريف بطرق التفسير

من رحمة الله تعالى وحكمته أن يسّر القرآن للذكر؛ فقال جلَّ شأنه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾.

وتيسير الله للقرآن يشمل تيسير ألفاظه للحفظ والتلاوة، وتيسير معانيه للفهم والتدبر، وتيسير هداه للعمل والاتباع.

ومن تيسير الله تعالى للقرآن تيسير تفسيره، وبيان معانيه، واستخراج فوائده وأحكامه، بطرق يتيسَّر للمتعلمين تعلمها، وللدارسين دراستها.

ولهذه الطرق منارات يهتدي بها السائرون، وعلامات يميّزون بها الخطأ من الصواب، والراجح من المرجوح.

ولهذا العلم أئمّته الذي هم هداة طريقه، وأسوة السائرين فيه؛ فمن اتّبع سبيلهم، وسار على منهاجهم، وتدرّج في مدارجهم، وصبر على لأواء الطريق بلغ منزلة الإمامة في هذا العلم، فانتفع وارتفع، ومن اتّبع غير سبيلهم، وارتضى غير ما ارتضوه، فقد زلّ وضلّ، وفُتِن وغُبن.

الأصل في بيان طرق التفسير

من أشهر ما يُؤثر في بيان طرق التفسير ما رواه ابن جرير في تفسيره من طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «**التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: وجهٌ تعرفه العربُ من**

كلامها، وتفسير لاَ يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لاَ يعلمه إلا الله تعالى ذكره».

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع؛ فأبو الزناد لم يسمع من ابن عباس.

لكن هذه المقول حسنة من جهة المعنى، وقد تلقّاها العلماء بالقبول، واعتنوا بها شرحاً وتقريراً، وتأصيلا وتفصيلاً.

- **فأما التفسير الذي لا يعذر أحد بجهالته** فهو ما يحصل به العلم الضروري من دلالة الخطاب لمن بلغه؛ فقول الله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔا﴾ صريح في الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك، ولا يعذر أحد بجهالة هذا الخطاب إذا بلغه بلاغاً صحيحاً.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾، وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ٣٢﴾.

ونحو ذلك من الآيات البيّنات التي تدل على المراد دلالة بيّنة ظاهرة في أمر من أمور الدين المعلومة بالضرورة للمسلمين.

فهذه لا يعذر أحد بجهالتها إذا بلغته بلاغاً صحيحاً، وهذا يخرج من لم تبلغه، ومن بلغته لكن على وجه لا تقوم به الحجة؛ كالأعجمي الذي لا يفقه ما يتلى عليه، ومن في حكمه.

- **وأما التفسير الذي تعرفه العرب من كلامها** فهو التفسير الذي يكفي في بيانه المعرفة اللغوية؛ فإنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين على عرب فصحاء؛ وخاطبهم الله بأحسن ما يعرفون من الفصاحة والبيان؛ إلا أنّ علم اللغة واسع، ومفردات اللغة كثيرة يتفاوت الناس في العلم بها، وإدراك معانيها، ويستعمل عند أقوام من العرب ما هو غريب على آخرين.

روى أبو عبيد في "فضائل القرآن" وابن جرير في تفسيره والبيهقي في "شعب الإيمان" من طريق سفيان الثوري، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه قال: «**كنت لا أدري ما فاطر السموات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها**».

وابن عباس يعلم أن معنى «فاطر السماوات» أي خالقهما، لكن الفَطْرَ معنى أخصّ من مجرّد الخلق، فعرف من حكاية الأعرابي أن «فاطر السماوات» المراد به: مبتدِئ خلقهما.

وفي الصحيحين من حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «بينما امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب، فذهب بابن إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك أنت، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكمتا إلى داود، فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام، فأخبرتاه، فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينكما، فقالت الصغرى: لا، يرحمك الله، هو ابنها، فقضى به للصغرى».

قال: قال أبو هريرة: «**والله إنْ سمعت بالسكين قط إلا يومئذ، ما كنا نقول إلا المُدْيَة**»، وهذا الحديث من أوّل ما سمعه أبو هريرة رضي الله عنه بعد إسلامه؛ وفي كتاب الله تعالى: ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾.

وروى الإمام أحمد والبيهقي من طرق يشدّ بعضها بعضا عن أبي طُعْمَة أنه قال: سمعت ابن عمر يقول: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المِرْبَد؛ فخرجت معه فكنت عن يمينه، وأقبل أبو بكر فتأخَّرْتُ له فكان عن يمينه وكنتُ عن يساره، ثم أقبل عمر فتنحيَّتُ له فكان عن يساره، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم المربدَ فإذا بأزقاق على المربد فيها خمر؛

فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمُدْيَة وما عرفت المدية إلا يومئذ؛ فأمر بالزِّقَاق فشُقَّتْ ثم قال: «لُعنت الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة إليه وعاصرها ومعتصرها وآكل ثمنها».

الزِّقاق جمع زِق وهو وعاء من جلد يُحفظ فيه الخمر.

والمُدية هي السكّين.

فهذا المثال من الأمثلة التي تظهر تفاوت العرب في استعمال المفردات اللغوية ومعرفة معانيها؛ فابن عمر قرشيّ، وأبو هريرة دَوْسيّ قد خفي على كلّ واحد منهما ما اشتهر عند الآخر.

• **وأما التفسير الذي يعلمه العلماء** فهو ما يتوقف القول فيه على العلم بأدلة الكتاب والسنة واستنباط الأحكام منها، ومعرفة بالإجماع والخلاف، والناسخ والمنسوخ، والعامّ والخاص، والمطلق والمقيّد، والمجمل والمبيّن، وغيرها من العلوم والأدوات التي يكتسبها العلماء بتعلمهم وتفقّههم في الكتاب والسنة؛ حتى يكون لديهم علم كثير يعرفون به تفسير الآيات التي لا يكفي في معرفة معناها مجرَّد المعرفة اللغوية؛ وذلك مثل المراد بالحق في قول الله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾؛ فإنّه لا يعرف المراد إلا من كان له علم بأحكام زكاة الزروع والثمار.

• **وأما التفسير الذي لا يعلمه إلا الله** فهو الغيب الذي لا يبلغه علم البشر، كحقيقة صفات الله تعالى، وما تؤول إليه المغيبات من الجنة والنار وأهوال يوم القيامة، ومتى تكون الساعة، ونحو ذلك.

فأما ما لا يعلمه إلا الله فالواجب فيه أن نكل علمه إلى الله تعالى، ولا نتكلف الحديث فيه، فقد حرّم الله القول عليه بغير علم.

- وأما لا يعذر أحد بجهالته فأمره ظاهر بيّن.

- وبقي وجهان من التفسير: ما يعلمه العلماء، وما تعرفه العرب من كلامها.

وهذان الوجهان هما اللذان اجتهد فيهما العلماء، ودوّنت التفاسير لحفظ ما روي فيهما، وصنّفت المصنّفات لجمع تلك المرويات والأقوال وتقريبها، وتحريرها وتيسيرها.

مراتب طرق التفسير

أجلّ طرق التفسير وأحسنها تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسير القرآن بالسنة، ثم تفسير القرآن بأقوال الصحابة، ثمّ تفسير القرآن بأقوال التابعين ومن تبعهم من الأئمة الربانيين، ثم تفسير القرآن بلغة العرب، ثم تفسير القرآن بالاجتهاد المشروع.

وهذه الطرق ليست متمايزة ولا متخالفة، بل بينها تداخل واشتراك، ويعين بعضها على بعض، والمقصود من هذا التقسيم توضيح الطريقة للمتعلّم، وإلا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسّر القرآن بالقرآن، وفسّر القرآن بلغة العرب، وكذلك تفاسير الصحابة والتابعين منها استعمال لتفسير القرآن بالقرآن، ومنها استعمال لتفسير القرآن بالسنة، ومنها استعمال لتفسير القرآن بلغة العرب، ومنها تفسير بالرأي والاجتهاد، ولكلّ ذلك أمثلة يأتي ذكرها بإذن الله تعالى.

وقد يجتمع في المسألة الواحدة من مسائل التفسير طرق متعددة من طرق التفسير.

وهذه الطرق منها ما يُكتفى فيه بالنص لظهور دلالته على المراد، ومنها ما يُحتاج معه إلى اجتهاد، فيقع الاجتهاد في تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بلغة العرب، وكذلك قد يفهم من بعض أقوال الصحابة والتابعين أموراً يستدل بها على نظائرها في التفسير؛ فيدخلها الاجتهاد.

والاجتهاد في التفسير يتنوّع إلى أنواع، ويستند فيه المفسّر إلى الطرق المتقدّمة باستعمال أدوات الاجتهاد التي تعينه على استخراج المسائل، ومعرفة الصواب فيها، وطريقة الاستدلال له، وعلى اكتشاف الخطأ وبيان علّته، وعلى الجمع والترجيح، وإيضاح المشكل، وغير ذلك من منافع الاجتهاد في التفسير.

ومن العلماء من يسميّه التفسير بالرأي، ويقسمون الرأي إلى محمود ومذموم، ويجعلون للتفسير بالرأي المحمود شروطا يُعدّ مخالفها ذا رأي مذموم في التفسير.

ومن أشهر تلك الشروط: صحة التفسير في نفسه، وصحّة الدلالة عليه، وعدم مخالفته لدليل نصّي أو إجماع.

والإلمام بهذه الطرق ومعرفة مسائلها وتفاصيلها وقواعدها وأحكامها من أهمّ الأصول التي ينبغي لطالب علم التفسير أن يجتهد في تحصيلها، ثم يتمرّن على تطبيق قواعدها فيما يدرس من مسائل التفسير.

وبعد هذا الإيجاز ندرس المسائل المتعلقة بطرق التفسير بشيء من التفصيل، والله الموفق والمعين، لا حول ولا قوّة إلا به.

الباب الثاني: تفسير القرآن بالقرآن

أَجَلُّ طرق التفسير وأحسنها وأرفعها قدراً تفسير القرآن بالقرآن، فالله تعالى هو الأعلم بمرادِهِ من كلامه، وهو الذي يوفّق من يشاء من عباده لفهم مراده، وإذا تبيّن تفسير القرآن بالقرآن فهو أرفع درجات التفسير.

ولذلك اجتهد العلماء في التماس بيان معاني القرآن من القرآن، فما أجمل منه في موضع بُيِّن في موضع آخر أو أُحيل على بيانه، وإدراك هذا التفسير مما تفاضل فيه المفسّرون وتفاوتت مراتبهم فيه تفاوتاً كبيراً، غير أنه **ينبغي أن يُعلم أن تفسير العلماء للقرآن بالقرآن على نوعين:**

النوع الأول: تفسير مستنده النصّ الصريح في القرآن.

والنوع الثاني: تفسير اجتهادي غير معتمد على نصّ صريح في مسألة التفسير.

ومثال الصريح: قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ ۝٣﴾؛ فنصّ الله تعالى على بيان المراد بالطارق بأنه النجم الثاقب، وهذا نصّ صريح في المسألة ليس لأحد قول في مخالفته.

ومثاله الآخر: قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ فنزول قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ كان متأخراً عن نزول الآية؛ كما في "صحيح البخاري" من حديث سهل بن سعدٍ، قال: «**أنزلت:**

﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ ولم ينزل ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾، فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولم يزل يأكل حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله بعد: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾؛ فعلموا أنه إنما يعني الليل والنهار».

التفسير المتّصل والتفسير المنفصل

- وتفسير القرآن بالقرآن منه ما يكون التفسيرُ فيه في موضع الآية المفسَّرة؛ كما في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ فبيّن المراد بالمتقين بذكر أوصافهم وأعمالهم.

- ومنه ما تكون فيه الآية المفسَّرة في موضع، والآية المفسِّرة في موضع آخر، كما في قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾، وهذا في سورة النحل؛ والإشارة إلى قول الله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَـٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ۝١٤٦﴾ وهذا يدل على أن سورة الأنعام نزلت قبل سورة النحل.

وكما في قول الله تعالى في سورة المائدة: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ بيانه في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١٤٥﴾.

وهذا النوع منه ما يَتيسر الوقوف عليه لتشابه الألفاظ في الموضعين، ومنه لا يَتفطن له إلا الأفذاذ من العلماء، لدقة مأخذ الاستدلال، ولطافة انتزاع المعنى منه، وهو من ميادين التفاضل بين العلماء في التفسير.

وكان ابن عباس رضي الله عنهما من البارعين في هذا النوع.

قال عبد الله بن دينار: كان عمر بن الخطاب يسأل ابن عباس عن الشيء من القرآن ثم يقول: «**غُصْ غَوَّاص**» رواه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة".

دخول الاجتهاد في تفسير القرآن بالقرآن

وأما التفسير الاجتهادي للقرآن بالقرآن، فهو تفسير يعتمد فيه المجتهد على استخراج دلالة من آية لبيان معنى آية أخرى من غير أن يكون فيها نصّ صريح في مسألة التفسير.

وهذا الاجتهاد قد يصيب فيه المجتهد وقد يُخطئ؛ فما أصاب فيه المجتهد مرادَ الله تعالى، فقد وفق فيه للكشف عن بيان الله للقرآن بالقرآن، وما أخطأ فيه أو أصاب فيه بعض المعنى دون بعض فلا يصح أن ينسب اجتهاده إلى التفسير الإلهي للقرآن.

إفادة التفسير بهذا الطريق لليقين

والتفسير الاجتهادي قد يُقيم عليه المفسّر دلائل صحيحة تُفيد العلم اليقيني، وقد يقصر بيانه عن بلوغ هذه المرتبة فيفيد الظنّ الغالب، أو يفيد وجهاً معتبراً في التفسير، وقد يُخطئ المجتهد في اجتهاده؛ فهو على هذه المراتب.

فليس كلّ ما يُذكر من تفسير للقرآن بالقرآن يكون صحيحاً لا خطأ فيه؛ بل منه ما يدخله اجتهاد المجتهدين من المفسّرين؛ وقد يخطئ المجتهد وقد يصيب، وقد يصيب بعض المعنى دون بعض، أو يذكر وجها من أوجه التفسير ويغفل ما سواه، وقد يكون في تفسيره ما هو محلّ نظر.

ولكل تلك الأحوال أمثلة كثيرة مبثوثة في كتب التفسير:

- **ومن تلك الأمثلة:** ما ذكره بعض أهل العلم في تحديد مقدار ما أمر الله بإنفاقه في قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ حيث ذكر أن من تبعيضية، والتبعيض هنا غير مقدر، والتقدير مبين في قول الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾؛ فهذا اجتهاد من المفسر في تفسير القرآن بالقرآن، والدلالة فيه محتملة لكنها غير متعينة؛ فإن الله أثنى على من آثر على نفسه فأنفق ما زاد على قدر العفو فأنفق ما هو محتاج إليه كما في قول الله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، وأثنى على من أنفق بعض العفو، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص لما أراد أن يوصي بماله: «الثلث والثلث كثير؛ إنك أن تذر ذريتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس». رواه البخاري.

ولذلك قال ابن عباس كما في صحيح البخاري: (لو غض الناس إلى الربع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الثلث والثلث كثير»).

- **ومن تلك الأمثلة:** اختلاف المفسرين في مرجع الضمير في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾؛ فمن أهل العلم من ذهب إلى أن مرجع الضمير إلى أقرب مذكور وهو الذكر، والمراد به هنا القرآن الكريم؛ وهو القول المأثور عن السلف الصالح، منهم مجاهد

وقتادة وثابت وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

ومن المفسرين من ذهب إلى أن مرجع الضمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ أي: وإنا لمحمد صلى الله عليه وسلم لحافظون؛ واستدلوا لذلك بقول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ وقد ذكر هذا الاستدلال الزمخشري والبغوي والقرطبي وغيرهم، وأصل القول ذكره ابن جرير قبلهم لكن من دون هذا الاستدلال.

وهذا الاستدلال فيه نظر، لأن سورة الحجر مكية، وسورة المائدة مدنية؛ وهذا القول خلاف الأصل، وهو أن يرجع الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يصرفه صارف؛ ولا صارف هنا.

ولذلك قال الأمين الشنقيطي رحمه الله: (بيّن تعالى في هذه الآية الكريمة أنه هو الذي نزل القرآن العظيم، وأنه حافظ له من أن يزاد فيه أو ينقص أو يتغير منه شيء أو يبدل، وبين هذا المعنى في مواضع أخر كقوله: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴿٤٢﴾﴾ وقوله: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ وهذا هو الصحيح في معنى هذه الآية أن الضمير في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ راجع إلى الذكر الذي هو القرآن.

وقيل: الضمير راجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ والأول هو الحق كما يتبادر من ظاهر السياق)ا.هـ.

- **ومن تلك الأمثلة:** قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في المراد بالأرض في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾.

حيث ذهب إلى أن المراد بالأرض هنا الجنة؛ واستدل لذلك بقول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿٧٤﴾﴾.

وهذا القول قال به جماعة من السلف، **وفي المسألة أقوال أخرى يستدل لها بأدلة أخرى:**

فقيل: هي الأرض التي وعدها الله بني إسرائيل كما قال تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾﴾.

وقال تعالى في شأن فرعون وقومه: ﴿فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٥٨﴾ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٥٩﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ..﴾ الآيات.

وقيل: هي الأرض يورثها الله المؤمنين في الدنيا كما قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ..﴾ الآية.

وهذا من النصر الذي يجعله الله لعباده المؤمنين في الحياة الدنيا، وهو مقتضى العاقبة الحسنة التي كتبها لأوليائه بأن يزيل دولة الباطل مهما عتت وتجبرت ويورث الأرض عباده المؤمنين الذين يعملون الصالحات، وهذا

من السنن الكونية التي تحققت كثيراً، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾، وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾.

ومن ذلك قول الله تعالى للرسل السابقين: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾﴾.

وقوله تعالى في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾﴾.

وهذا القول ذكر أصله ابن جرير في تفسيره، وزاده إيضاحاً الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان.

والراجح أن دلالة الآية تَسَعُ هذه الأقوال كلها وليس بينها تعارض.

وعلى هذا فتفسير ابن زيد رحمه الله هو بيان لبعض المعنى، وقد استدلَّ له بآية من القرآن، والأدلة على الأقوال الأخرى أكثر في القرآن الكريم.

والمقصود التنبيه على أنَّه ليس كل ما يُذكر من تفسير القرآن بالقرآن يكون صحيحاً لا خلاف فيه؛ لأن منه ما يكون صادراً عن اجتهاد قد يصيب فيه المفسر وقد يخطئ، وقد يصيب بعض المعنى، وقد يكون لقوله وجه معتبر في حال من الأحوال، فيكون صحيحاً في خصوص ذلك الحال من غير تعميم.

عناية العلماء بتفسير القرآن بالقرآن

وقد اعتنى بهذا النوع من التفسير جماعة من أهل العلم وظهر أثر ذلك فيما نقل عنهم من التفسير.

- فروي عن ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم أمثلة كثيرة لتفسير القرآن بالقرآن؛ لكنه غالباً ما يكون مأخذه اجتهاد المفسر لإصابة المعنى المراد؛ فيستدل لذلك بالقرآن.

واعتنى به بعدهم جماعة من كبار المفسرين ومن أشهر من ظهرت عنايته به في تفاسيرهم: إمام المفسّرين محمّد بن جرير الطبري.

وإسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي.

ومحمد الأمين الجكني الشنقيطي في تفسيره "أضواء البيان" في إيضاح القرآن بالقرآن.

ولم يزل المفسّرون يقدّمون تفسير القرآن بالقرآن على غيره من أنواع التفسير.

المؤلفات في تفسير القرآن بالقرآن

لا تكاد تخلو كتب التفسير المعتبرة من اعتماد على تفسير القرآن بالقرآن، لكن العلماء يتفاضلون في العناية بهذا الطريق، وفي إصابة المعنى المراد به.

وقد أفرد بعض العلماء كتباً في التفسير اعتنوا فيها بتفسير القرآن بالقرآن، ومن تلك الكتب:

١. مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن؛ لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت:١١٨٢هـ).

٢. تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، لعبد الحميد الفراهي الهندي (ت:١٣٤٩هـ)، وهو كتاب قيم مطبوع.

٣. تفسير القرآن بكلام الرحمن، لأبي الوفاء ثناء الله الآمرتسري الهندي (ت:١٣٦٧هـ)، وهو الذي بَاهَل ميرزا غلام أحمد القادياني مؤسس الجماعة الأحمدية في الهند في مطلع القرن الرابع عشر الهجري، وكانت المباهلة على أن الكاذب يموت في حياة الصادق وقد مات ميرزا غلام أحمد عام ١٣٢٦هـ قبل وفاة ثناء الله الذي مات عام ١٣٦٧هـ.

٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٤هـ)، وهو من أجل الكتب في هذا النوع وأعظمها نفعاً.

أنواع تفسير القرآن بالقرآن

وتفسير القرآن للقرآن على أنواع كثيرة:

- **فمنه تفسير إحدى القراءات لغيرها**، وقد قال مجاهد بن جبر رحمه الله: «**لو كنت قرأتُ قراءة ابن مسعودٍ لم أحتج أن أسأل ابن عباسٍ عن كثيرٍ من القرآن مما سألت**». رواه الترمذي.

وذلك لأنّ القراءات يفسّر بعضها بعضاً.

- **ومن ذلك أيضاً تفسير القرآن بما ثبت من الأحرف السبعة**، هذا النوع من التفسير من دلائل تقدّم الصحابة رضي الله عنهم في علم التفسير فإنّهم قد علموا من ذلك شيئاً كثيراً مما لم يصل إلينا.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن ذكر مرويّات في الأحرف السبعة: (فأمَّا ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، وتكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه، وذلك كقراءة حفصة وعائشة: [حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر] وكقراءة ابن مسعود: [والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم]، ومثل قراءة أبي بن كعب [للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر، فإن فاءوا فيهن...]، وكقراءة سعد [فإن كان له أخ أو أخت من أمه] وكما قرأ ابن عباس: [لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج]، وكذلك قراءة جابر [فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم].

فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت مفسِّرة للقرآن، وقد كان يُروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن كبار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ثم صار في نفس القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا تعرف العامة فضله، إنما يعرف ذلك العلماء.

وكذلك يُعتبر بها وجه القراءة، كقراءة من قرأ ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ فلما وجدتها في قراءة عبد الله [يقضي بالحق] علمت أنت أنها هي يقضي الحق، فقرأتها أنت على ما في المصحف، واعتبرت صحتها بتلك القراءة.

وكذلك قراءة من قرأ ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ لما وجدتها في قراءة أبيّ [تنبّئهم] علمت أن وجه القراءة تُكلّمهم، في أشياء من هذه كثيرة لو تُدُبِّرَت وجد فيها علم واسع لمن فهمه)ا.هـ.

- **ومن أنواع تفسير القرآن بالقرآن:** تفسير اللفظ بلفظ أشهر منه وأوضح.

- **ومنها:** بيان المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام.

- **ومنها:** بسط المختصر، وتنويع الأسلوب، واللف والنشر، والتفصيل والإجمال.

والقرآن يصدّق بعضه وبعضاً، يأتلف ولا يختلف، وما أجمل منه في موضع بيّن في موضع آخر، أو أحيل إلى بيانه.

وقد أحكم الله آياته وفصّلها وبيّنها ليتدبّرها من تبلغه ويتفكّر فيها، ولا يبلغ الناس أن يحيطوا به علماً، لكنه يكفيهم فيما يحتاجون إليه، ويتفاضلون في العلم به، ومن خفي عليه شيء منه؛ فليكله إلى عالمه.

وقد أفاض الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في مقدمة تفسيره "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" في ذكر أنواع بيان القرآن للقرآن وذكر أنواعاً كثيرة ومثل لكل نوع بمثال.

ومن الأنواع التي ذكرها رحمه الله:

١: تفسير اللفظ بلفظ أشهر منه وأوضح كقوله تعالى في حجارة قوم لوط: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾﴾ وبين معناه في الذاريات بقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٣٢﴾ لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴿٣٣﴾﴾.

٢: بيان الإجمال الواقع بسبب اشتراك في اسم أو فعل أو حرف.

٣: بيان الإجمال الواقع بسبب إبهام في اسم جنس جمعا كان أو مفردا أو اسم جمع أو صلة موصول أو معنى حرف.

٤: بيان الإجمال الواقع بسبب احتمال في مفسر الضمير.

٥: بيان ما سئل عنه في موضع آخر.

٦: بيان ما يفيد تخصيص المعنى اللغوي.

٧: بيان ما يفيد خلاف المتبادر إلى الذهن.

٨: تفصيل ما ذكر مجملاً في موضع آخر، ولذلك أمثلة كثيرة في القصص والأخبار والمأمورات والمنهيات.

٩: أن يُذكر أمر في موضع ثم يُذكر في موضع آخر شيء يتعلق بذلك الأمر كأن يذكر له سبب أو مفعول أو ظرف زمان أو ظرف مكان أو متعلق.

١٠: بيان أن أحد المعاني الداخلة في معنى الآية هو المقصود.

إلى غير ذلك من أنواع تفسير القرآن بالقرآن.

التوسّع في تفسير القرآن بالقرآن

ومما ينبغي التفطّن له أن تفسير القرآن بالقرآن قد توسّع فيه بعض المفسّرين حتى صار في بعض ما ذكروه تكلّف ظاهر.

واستعمله بعض أهل الأهواء لمحاولة الاستدلال به على بِدَعِهم وأهوائهم؛ والقرآن حمّالٌ ذو وجوه؛ كما قال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ومنه محكم ومتشابه فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه منه

ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

ومن ذلك كثرة استدلال نفاة الصفات على تأويل ما ثبت من الصفات الواردة في القرآن بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وكثرة استدلال نفاة الحكمة والتعليل من الجبرية بقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ على ردّ ما يثبت خلاف معتقدهم؛ فيذكرون أموراً لا تليق بحكمة الله جلّ وعلا من لوازم أقوالهم الباطلة، وإذا اعتُرض عليهم استدلوا بقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾.

والأمثلة على انحراف المبتدعة في محاولة تفسير القرآن بالقرآن كثيرة، وفي تفسير الرازي أمثلة كثيرة لهذا النوع من الانحراف.

والتفسير الاجتهادي والخاطئ في تفسير القرآن بالقرآن لا يصحّ اعتبارهما من التفسير الإلهي، ولو ادُّعِيَ فيه أنه تفسير للقرآن بالقرآن.

شروط صِحَّة تفسير القرآن بالقرآن

ولصحّة قول المفسّر في تفسير القرآن بالقرآن شرطان:

الشرط الأول: صحّة المستدلّ عليه.

والشرط الثاني: صحّة وجه الدلالة.

ولذلك يجب أن لا يخالف التفسير أصلاً صحيحاً من القرآن والسنة وإجماع السلف الصالح؛ فكلّ تفسير اقتضى معنى باطلاً دلّت الأدلّة الصحيحة على بطلانه فهو تفسير باطل يدلّ على خطأ المفسِّر أو وَهْمِه أو تمحُّله.

وقد يكون وجه الدلالة ظاهراً مقبولاً، وقد يكون خفيّا صحيحاً، وقد يكون فيه خفاء والتباس فيكون محلّ نظر واجتهاد، وقد يدلّ على بعض المعنى.

والتفسير الذي يخالف صاحبه منهج أهل السنة في التلقي والاستدلال تفسير بدعي خاطئ.

أمثلة وتطبيقات:

١. قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت:١٢٣٢هـ) في كتابه "التوضيح عن توحيد الخلاق": (ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ يفهم منه عموم الاستغفار فيرد إلى محكمه وهو قوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟..﴾ الآية فإنه لم يأذن الله للمؤمنين أن يستغفروا للمشركين والله لا يغفر أن يشرك به).

٢. قال محمد الأمين الشنقيطي: (قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ لم يبين هنا هذا الذي سئل موسى من قبل ما هو؟

ولكنه بينه في موضع آخر، وذلك في قوله: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾).

٣. وقال محمد الأمين الشنقيطي أيضاً رحمه الله: (قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

لم يصرح هنا بالمراد بما كسبته قلوبهم، ولم يذكر هنا ما يترتب على ذلك إذا حنث، ولكنه بين في سورة «المائدة» أن المراد بما كسبت القلوب، هو عقد اليمين بالنية والقصد، وبيَّن أن اللازم في ذلك إذا حنث كفارة، هي: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة، ومن عجز عن واحد من الثلاثة فصوم ثلاثة أيام، وذلك في قوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ...﴾ الآية)ا.هـ.

فهذا تفسير ببعض المعنى؛ لأن ما تكسبه القلوب أعمّ من عقد الأيمان، فالله تعالى يؤاخذ بما تكسبه القلوب ومن ذلك عقد الأيمان.[1]

[1] انظر للأهمية مبحث البيان الإلهي للقرآن من كتاب "تاريخ علم التفسير".

الباب الثالث: تفسير القرآن بالسنة

أجل طرق التفسير بعد تفسير القرآن بالقرآن تفسير القرآن بالسنة، والسنة وحي من الله جلّ وعلا؛ لقول الله تعالى عن نبيّه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾.

وقد روى الإمام أحمد وأبو داوود من حديث حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام بن معدي كرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع..». الحديث.

وفي رواية عند أحمد: «يوشك أحدكم أن يكذِّبَني وهو متكّئ على أريكته يحدَّث بحديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإنَّ ما حرَّم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرم الله».

قال حسان بن عطية المحاربي: «**كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن**» رواه الدارمي وابن بطة.

وقال ابنُ كثير: (وقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يعني القرآنَ، ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ يعني السنة، قاله الحسنُ وقتادة ومقاتلُ بنُ حيان وأبو مالك).

وقال الشافعي: (فذكر الله الكتابَ وهو القرآن، وذكرَ الحكمةَ، فسمعتُ مَن أرضَى مِن أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة: سنة رسول الله).

أنواع السنة

والسنة مبيّنة للقرآن، وشارحة له، **وهي على ثلاثة أنواع: قول النبي صلى الله عليه وسلم، وفعله، وإقراره**، وكلّ ما أفهمَ بيانَ مرادِ الله عز وجلّ من ذلك بنصّ صريح فهو تفسير نبويٌّ للقرآن.

فمثال التفسير القولي: قول النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾ قال: «تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار» رواه الترمذي.

من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأصله في الصحيحين.

- **ومن أمثلته أيضاً** ما رواه معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قيل لبني إسرائيل: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ فبدلوا، فدخلوا الباب يزحفون على أستاههم، وقالوا: حبة في شعرة» رواه البخاري ومسلم.

ورواه الترمذي أيضاً ولفظه: (قال: «دخلوا متزحفين على أوراكهم» أي منحرفين).

قال الترمذي: (وبهذا الإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ ﴾ قال: قالوا: حبة في شعرة).

والتفسير العملي له أمثلة كثيرة:

- **منها:** تفسير النبي صلى الله عليه وسلم لمعنى إقامة الصلاة المأمور بها في قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وقوله: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ بأدائه للصلاة أداءً بيّن فيه أركانها وواجباتها وشروطها وآدابها، وقال لأصحابه: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي» رواه البخاري من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

- **ومنها:** تفسيره صلى الله عليه وسلم لمعنى إتمام الحجّ المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ﴾ بأدائه لمناسك الحج على الوجه الذي رضيه الله تعالى، وأمر أصحابه أن يأخذوا عنه مناسكهم.

- وكذلك كثير من العبادات والمعاملات التي ورد الأمر بها في القرآن فإنّ هدي النبي صلى الله عليه وسلم تفسير عملي لمراد الله تعالى بها.

ومثال التفسير بالإقرار:

- إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لعمر لما نزل قول الله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤ ﴾ في شأن رجلٍ أذنب ذنباً.

فقال الرجل: يا رسول الله، أهي في خاصة، أو في الناس عامة؟

فقال عمر: «**لا، ولا نعمة عين لك، بل هي للناس عامة**».

فضحك النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «صدق عمر» والحديث في "مسند الإمام أحمد" من طريق يوسف بن مهران عن ابن عباس عن عمر.

- وإقراره لعمرو بن العاص لما تيمم من الجنابة في شدة البرد؛ كما في "مسند الإمام أحمد" و"سنن أبي داوود" من حديث عمران بن أبي أويس عن عبد الرحمن بن جبير المصري، عن عمرو بن العاص قال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل؛ فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت، ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟» فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ٢٩﴾ فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا).

وتفسير النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن واجب القبول بالشروط المعتبرة لقبول الحديث وهي صحة الإسناد، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة.

فإذا صحّ التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز لأحد مخالفته.

والسنة لا تعارض القرآن أبداً، ومَن توهّم التعارض فهو لخطئه في فهم الآية، أو فهم الحديث، أو أنّ الحديث غير صحيح أو أنّ أحدهما منسوخ.

قال ابن القيم رحمه الله: (**السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:**

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

الثاني: أن تكون بيانا لما أريد بالقرآن وتفسيرا له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه.

ولا تخرج عن هذه الأقسام؛ فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائدا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم، تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديما لها على كتاب الله، بل هو امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله)ا.هـ.

أنواع الأحاديث المتعلقة بالتفسير

والأحاديث النبوية التي يوردها المفسّرون في تفاسيرهم على نوعين:

النوع الأول: أحاديث تفسيرية، فيها نصّ على معنى الآية أو معنى متّصل بالآية.

ومن أمثلة هذا النوع حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى الأشعري في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾.

وهذه الآية في تفسيرها قولان مشهوران مأثوران عن السلف:

أحدهما: أن المراد ساق الله تعالى وهو التفسير النبوي صح تفسير الآية به من حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى الأشعري، وهو قول عبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي ورواية عن قتادة.

- فأما حديث أبي هريرة فرواه الدارمي في سننه وابن أبي عاصم في كتاب "السنة"، كلاهما من طريق محمد بن إسحاق قال أخبرني سعيد بن

يسار قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا جمع الله العباد في صعيد واحد نادى مناد ليلحق كل قوم بما كانوا يعبدون؛ فيلحق كل قوم بما كانوا يعبدون، ويبقى الناس على حالهم؛ فيأتيهم فيقول: ما بال الناس ذهبوا وأنتم ها هنا؟

فيقولون: ننتظر إلهنا.

فيقول: هل تعرفونه؟

فيقولون: إذا تعرَّف إلينا عرفناه؛ فيكشف لهم عن ساقه؛ فيقعون سجودا وذلك قول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾ ويبقى كل منافق فلا يستطيع أن يسجد ثم يقودهم إلى الجنة».

والحديث حسن الإسناد قد صرَّح فيه ابن إسحاق بالتحديث عندهما، وقد صرح فيه بتفسير الآية وتلك حجة قاطعة للنزاع.

- وأما حديث أبي موسى الأشعري فرواه ابن أبي عاصم في "السنة" من طريق علي بن زيد عن عمارة القرشي عن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل وفيه: «فينظرون إلى الله تبارك وتعالى، فيخرون له سجدا، ويبقى قوم في ظهورهم مثل صياصي البقر، فيريدون أن يسجدوا فلا يقدرون على ذلك، وهو قول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ٤٢﴾».

- وأما أثر ابن مسعود فرواه عبد الرزاق وابن جرير ومحمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة"، والدارقطني في كتاب "الرؤية".

وأما حديث أبي سعيد المشهور في الصحيحين فليس فيه تصريح بتفسير الآية به، ومع هذا فقد فسر الآية به بعض السلف لأن ذكر الساق في الآية ورد مجملاً وقد بينته السنة كما فعل البخاري في صحيحه حيث بوب باباً في كتاب التفسير باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، ثم ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري.

وقد قال بهذا القول محمد بن نصر المروزي وابن جزي في التسهيل، وابن القيم.

القول الثاني: المعنى «يكشف عن كرب وشدة» وهو قول ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة، ورواية عن قتادة، وهو قول تحتمله اللغة لولا ما صح من التفسير النبوي.

- وكثير من مفسري أهل السنة ذكروا القولين كما فعل ابن جرير والبغوي وابن كثير وغيرهما مع تسليمهم وإيمانهم بما صح من أحاديث صفة الساق على ما يليق بجلال الله وعظمته.

وأما المعتزلة والأشاعرة فقد سلكوا مسلك التأويل في الآية والأحاديث.

فهذا مثال على النوع الأول من الأحاديث التي يذكرها المفسرون في تفاسيرهم، وهي الأحاديث التفسيرية التي فيها نصّ على التفسير.

والنوع الآخر: أحاديث ليس فيها نصّ على معنى الآية لكن يمكن أن تفسّر الآية بها بنوع من أنواع الاجتهاد، وهذا الاجتهاد قد يكون ظاهر الصحّة والدلالة على المراد، وقد يكون فيه بعد، وقد يكون محلّ نظر واحتمال.

ومن أمثلة هذا النوع ما في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن طاووس بن كيسان، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: ما رأيت شيئا أشبه باللمم مما قال أبو هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه».

فهذا الحديث فيه ليس فيه نصّ على لفظ اللمم، لكن فهم منه ابن عباس معنى اللمم.

والعلماء يتفاضلون في استنباط المعاني المتصلة بالآيات من الأحاديث تفاضلاً كبيراً، والمتأمّل في الأحاديث التي ينتزع منها العلماء معاني تتصل بتفسير الآيات يجد أنه من المتعذر الإحاطة بجمع الأحاديث التي لها صلة بالتفسير، وأن المؤلفات التي ألّفت في محاولة جمع التفسير النبوي لا يمكن أن تحيط به.

اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير

النبي صلى الله عليه وسلم هو إمام المجتهدين، واجتهاده في التفسير كاجتهاده في غيره من مسائل الدين، فيجتهد في فهم النص، وفيما لا نصّ فيه، لكنه معصوم من أن يُقَرَّ على خطأ.

فإن أصاب في اجتهاده أقرّه الله، كما أقرّه الله على اجتهاده إذ شرب اللبن لمّا خيره جبريل بين اللبن والخمر، واجتهاده في قتال الكفار يوم أحد خارج المدينة، واجتهاده في ترك هدم البيت وإعادة بنائه على قواعد إبراهيم.

وما أخطأ فيه فإنّ الله تعالى يبيّن له ولا يقرّه على خطئه، وذلك كاجتهاده في أخذه الغنائم يوم بدر قبل الإثخان في قتل الكفار، واجتهاده في التصدي لأكابر الكفار وإعراضه عن الأعمى، واجتهاده في إذنه لبعض المنافقين في التخلف عن غزوة العسرة.

وفي صحيح البخاري ومسند الإمام أحمد وسنن الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال: (سمعت عمر بن الخطاب يقول: لما توفي عبد الله بن أبي دعي رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلاة عليه؛ فقام إليه فلما وقف يريد الصلاة تحولت حتى قمت في صدره فقلت: يا رسول الله! أعلى عدو الله عبد الله بن أبي القائل يوم كذا: كذا وكذا؟ يعدّ أيامه.

قال: ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسم حتى إذا أكثرتُ قال: «أخّر عني يا عمر! إني خيرت فاخترت وقد قيل لي: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾، لو أعلم أني لو زدت على السبعين غفر له لزدت».

قال: ثم صلى عليه ومشى معه؛ فقام على قبره حتى فرغ منه.

قال: فعجب لي وجرأتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله ورسوله أعلم؛ فو الله ما كان إلا يسيرا حتى نزلت هاتان الآيتان: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾.

قال: فما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده على منافق ولا قام على قبره حتى قبضه الله).

خصائص التفسير النبوي

مما ينبغي أن يُعلم أن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم له خصائص امتاز بها عن غيره من التفاسير:

١. **فمن ذلك:** أنه تفسير معصوم من الخطأ ابتداء أو إقراراً؛ فكلّ ما صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير القرآن فهو حجّة لا خطأ فيه.

والنبي صلى الله عليه وسلم قد يجتهد في التفسير كما يجتهد في سائر الأحكام لكنه معصوم من أن يُقرّ على خطأ في بيان ما أنزل الله إليه.

٢. **ومن ذلك:** أن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن قد يكون معه تخصيص لدلالة اللفظ أو توسيع لها، وكلّ ذلك حجّة عنه صلى الله عليه وسلم.

ومن أمثلة ذلك:

أ- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٥١﴾». رواه مسلم.

ب- وحديث يَعْلَى بن أُمَية قال: سألتُ عمر بن الخطاب قلت: ﴿فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ وقد أمِنَ الناس؟ فقال لي عمر: عجبتُ مما عجبت منه فسألتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك؟ فقال: «صدَقةٌ تَصَدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته». رواه مسلم.

٣. ومن ذلك: أن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم قد يكون معه إخبار عن مغيّبات لا تُعلم إلا بالوحي، ولذلك أمثلة كثيرة:

منها: حديث علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أقعد المؤمن في قبره أتي، ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فذلك قوله: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾». متفق عليه.

ومنها: حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أحب الله عبدا نادى جبريل: إني قد أحببت فلانا فأحبه، قال: فينادي في السماء، ثم تنزل له المحبة في أهل الأرض، فذلك قول الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾﴾، وإذا أبغض الله عبدا نادى جبريل: إني قد أبغضت فلانا، فينادي في السماء ثم تنزل له البغضاء في الأرض». رواه أحمد والترمذي وأصله في الصحيحين.

ومنها: حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجيء نوح وأمته، فيقول الله تعالى، هل بلغتَ؟ فيقول: نعم أي رب.

فيقول لأمته: هل بلغكم؟

فيقولون: لا، ما جاءنا من نبي.

فيقول لنوح: من يشهد لك؟

فيقول: محمد صلى الله عليه وسلم وأمته.

فنشهد أنه قد بلغ، وهو قوله جل ذكره: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ والوسط العدل». رواه البخاري.

وهذا النوع من التفسير لا يبلغه علم أحد من البشر إلا بالوحي الذي أوحاه الله إلى نبيه صلى الله عليه وسلم.

مسائل في التفسير النبوي

ومما ينبغي أن يعلم أن التفسير النبوي قد يكون فيه تنبيه على بعض أفراد العام، وإلحاق النظير بنظيره، أو التنبيه لما هو أولى منه بالحكم، ولذلك أمثلة منها:

١. تفسير الغاسق بالقمر في حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: قالت عائشة أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فأراني القمر حين طلع؛ فقال: «تعوذي بالله من شر هذا الغاسق إذا وقب». رواه أحمد والنسائي في "السنن الكبرى".

وهذا تنبيه على شرّ لغاسق من جملة الغواسق قد يُغفل عنه، واسم الغاسق أعمّ من ذلك.

قال ابن جرير: (الليلُ إذا دخل في ظلامه: غاسق، والنجم إذا أفل: غاسق، والقمر: غاسق إذا وقب، ولم يخصِّص بعضَ ذلك، بل عمَّ الأمرَ بذلك؛ فكلُّ غاسق فإنه صلى الله عليه وسلم كان يؤمر بالاستعاذة من شرّه إذا وقب)ا.هـ.

٢. وتفسير المسجد الذي أسس على التقوى بأنه مسجده صلى الله عليه وسلم، مع أن سياق الآية في مسجد قباء، ففي الصحيحين من حديث

أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه، قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟

قال: فأخذ كفا من حصباء، فضرب به الأرض، ثم قال: «هو مسجدكم هذا» لمسجد المدينة).

وفي "صحيح البخاري" من حديث الزهري عن عروة في خبر قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة قال: «**فلبث رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني عمرو بن عوف بضع عشرة ليلة، وأسس المسجد الذي أسس على التقوى، وصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ركب راحلته، فسار يمشي معه الناس حتى بركت عند مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة**».

وبنو عمرو بن عوف هم أهل قباء.

وقد روى سعيد بن منصور عن عمار الدهني أنه قال: دخلت مسجد قباء أصلي فيه، فالتفتُّ عن يميني فأبصرني أبو سلمة بن عبد الرحمن؛ فقال: «**أحببتَ أن تصلي في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم؟**».

وأبو سلمة هو راوي الحديث المتقدّم في أن المسجد الذي أسس على التقوى هو المسجد النبوي، لكن هذا محمول على أنه للتنبيه على أن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أولى بهذه الفضيلة من مسجد قباء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (قد ثبت عنه في الصحيحين أنه كان يأتي قباء كل سبت راكبا وماشيا، وذلك أن الله أنزل عليه: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ وكان مسجده هو الأحق

بهذا الوصف، وقد ثبت في الصحيح أنه سئل عن المسجد المؤسس على التقوى؛ فقال: «هو مسجدي هذا» يريد أنه أكمل في هذا الوصف من مسجد قباء، ومسجد قباء أيضا أسس على التقوى، وبسببه نزلت الآية).

وقال أيضاً: (فأراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يظن ظان أن ذاك هو الذي أسس على التقوى دون مسجده فذكر أن مسجده أحق بأن يكون هو المؤسس على التقوى فقوله: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ يتناول مسجده ومسجد قباء ويتناول كل مسجد أسس على التقوى بخلاف مساجد الضرار).

وقال أيضاً: (ثبت في الصحيح عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت راكبًا وماشيًا، كان يقوم في مسجده يوم الجمعة، ويقوم في قباء يوم السبت؛ لقوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ وهذا يتناول مسجده، ومسجدَ قباء، ومسجدُه أحق بذلك من مسجد قباء، كما ثبت في الصحيح أنه سُئل عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال: «هُوَ مَسْجِدِي هَذَا» أي: هو أحق بهذا الوصف من غيره، كما قال لأهل الكساء: علي، وفاطمة، وحسن، وحسين: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي فَأَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا» أي: هم أحق بذلك من غيرهم، والحصر يكون حصرًا للكمال كما تقول: عبد الله العالم، وإلا فالقرآن يدلّ على أن مسجد قباء أسس على التقوى، وعلى أن أزواجه من أهل بيته)ا.هـ.

متى يصار إلى التفسير بالسنة

الأخذ بالسنة مع القرآن فرض واجب، ولا يجوز ترك الاحتجاج بالسنة متى عُلم بها، وعلى طالب علم التفسير أن يطلب البيان النبوي من مظانّه ما أمكنه ذلك.

وأما الحديث الذي يرويه الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟».

قال: أقضي بكتاب الله.

قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟».

قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا في كتاب الله؟».

قال: أجتهد رأيي، ولا آلو؛ فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله» رواه أحمد والدارمي وأبو داوود والترمذي وغيرهم.

وهذا الحديث ضعفه جماعة من أهل العلم لأجل انقطاع إسناده وجهالة حال الحارث بن عمرو، ولأجل علّة في متنه.

قال الترمذي: (هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل).

وذكر البخاري هذا الحديث في ترجمة الحارث بن عمرو في "التاريخ الكبير" وقال: (لا يصح، ولا يعرف إلا بهذا، مرسل).

وأما علة المتن؛ فإنّه فُهم منه أنه لا يقضي بالسنة إلا إذا لم يجد شيئاً في كتاب الله، ومن فهم هذا من أهل العلم أعلّ الحديث به؛ فإنّ طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واجبة بكل حال، ولا تكون موقوفة على حال عدم وجود نص من القرآن، بل يجب الأخذ بالقرآن والسنة معاً؛ فالسنة مبيّنة للقرآن، وقد تخصص عمومه، وتقيّد مطلقه، واختلف في نسخ السنة للقرآن، والصحيح جوازه، لكن ليس له مثال يخلو من اعتراض وجيه.

ومن أهل العلم من لم يفهم من هذا الحديث هذا المعنى المستنكر الذي ذكره من اعترض على متن الحديث، واستدلوا بهذا الحديث على تقديم النص على الرأي، وعلى ترتيب الأدلة، فالقرآن أشرف رتبة من السنة، والسنة تابعة للقرآن مبيّنة له، والترتيب عندهم ترتيبٌ ذِكْري لا ترتيب احتجاجي، فإن السنة حجّة في جميع الأحوال، وإذا اجتمع في المسألة دليل من القرآن ودليل من السنة قدّم دليل القرآن، وجعل دليل السنة كالبيان له، والاجتهاد في فهم النص ملازم له.

التحذير من فتنة القرآنيين

وقد ضلّ في هذا الباب طائفة تلقّبوا بالقرآنيين، زعموا الاكتفاء بالقرآن، وأنّ الأخذ بالسنة غير لازم، وضلوا بذلك ضلالاً مبيناً، فأحدثوا في صفة الصلاة وسائر العبادات بدعاً شنيعة زعموا أنهم استدلوا على كيفيتها بالقرآن من غير حاجة إلى السنة، منها أنّ بعضهم يسجد على ذقنه لا على

جبهته احتجاجاً بقول الله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ١٠٧﴾ ولهم في هذا الباب ضلالات كثيرة.

وزعموا أنه لا حاجة إلى البحث في صحيح الأحاديث وضعيفها؛ لأن الأخذ بالسنة غير لازم مع وجود القرآن.

وهذه الطائفة من صنائع الإنجليز بأرض الهند في القرن التاسع عشر الميلادي، وكان زعيمها رجل يقال له: أحمد خان؛ بدأ توجهه بالتفسير العقلي للقرآن، والإعراض عن الاحتجاج بالسنة، ثم تلاه عبد الله جكرالوي في الباكستان، وأسس جماعة أهل الذكر والقرآن ودعا إلى اعتبار القرآن المصدر الوحيد لأحكام الشريعة.

وتتابع لهذه الطائفة رموز وجمعيات أسّست لخدمتهم، ونشر أفكارهم، وغرضها محاولة هدم الدين الإسلامي بأيدي المنتسبين إليه.

وفي مصر تزعَّم هذه الطائفةَ رجلٌ يقال له: أحمد صبحي منصور، وكان مدرّساً في الأزهر ففُصِل منه بسبب إنكاره للسنة، ثم انتقل إلى أمريكا وأسس المركز العالمي للقرآن الكريم، وبثَّ أفكاره من هناك، وله أتباع ومناصرون في مصر وخارجها.

ولهذه الطائفة شبهات وطرق في محاولة التشكيك في السنة، تلقفوا كثيراً منها عن المستشرقين.

والمقصود أن تفسير القرآن بالسنة أصل من أصول التفسير التي يجب الأخذ بها، وأن تفسير القرآن بالسنة منه تفسير نصّي، ومنه تفسير اجتهادي، يجتهد فيه المفسّر في انتزاع الدلالة من الحديث على التفسير.

والاجتهاد على مراتب؛ فمنه اجتهاد ظاهر الصحة لقوّة دلالته على التفسير، ومنه اجتهاد خاطئ لعلّة من العلل التي يظهر بها لأهل العلم أن المجتهد قد أخطأ في اجتهاده، ومتى تبيّن خطأ القول لم يجز اعتماده، ومن الاجتهاد ما هو محلّ نظر وتأمّل.

تفاوت رتب الأحاديث المروية في التفسير

والأحاديث المروية في التفسير منها أحاديث صحيحة، ومنها دون ذلك، بل مما يروى في التفسير ما هو مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما ما يروى عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال: (ثلاثة كتب ليس فيها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير). رواه ابن عدي في "الكامل"، ورويت عنه هذه الكلمة من أوجه أخرى بألفاظ مقاربة.

فإن مراد الإمام أحمد رحمه الله هو انتقاد ما شاع في عصره من الكتب المؤلفة في هذه العلوم الثلاثة، كتفسير الكلبي ومقاتل بن سليمان، ومغازي الواقدي وسيف بن عمر ونحو هذه الكتب، وبيان تضمنها لكثير من الأقوال المرسلة التي لا أصل لها، وكثير من الأخبار الباطلة التي تروى بأسانيد واهية، وهذا لا يعني أنه لا يصح في التفسير والمغازي والملاحم أحاديث وآثار؛ هذا بعيد عن مراد الإمام أحمد، فإنه قد صح من ذلك شيء كثير لكنه متفرق في مصنفات متعددة وقد روى هو رحمه الله في مسنده أحاديث وآثاراً صحيحة وحسنة في هذه العلوم الثلاثة.

ومعرفة تأريخ هذه المقولة مهم جداً في معرفة مراده؛ وذلك لأن بعض طلاب العلم قد ينصرف ذهنه إلى أن المراد به مثل تفسير ابن جرير وابن

أبي حاتم وعبد بن حميد وغيرها وما جمعه أصحاب الكتب الستة من الأحاديث والآثار في التفسير وهذه كلها إنما كتب عامّتها بعد الإمام أحمد، وهي أمثل ما كتب في التفسير بالمأثور، ومع هذا تضمن بعضها أخباراً لا تثبت، وأخرى يحتاج الناظر فيها إلى التدقيق والتمحيص لتمييز الصحيح من الضعيف.

وتمييز الصحيح من الضعيف والباطل من واجب أهل الحديث، وطالب علم التفسير إذا أمكنه أن يعرف الصحيح من الضعيف فالواجب عليه أن يتوقّى اعتماد الأحاديث الضعيفة في التفسير، وليستعن على معرفة علل التضعيف بأقوال الأئمة النقاد الذين هم أهل هذا الشأن، وليتعلم من طريقتهم ما يمكّنه أن يسير على منهجهم.

ومن قصر عن ذلك فليقلّد عالماً من أهل الحديث يستفيد منه معرفة الصحيح من الضعيف من مرويات التفسير.

أنواع الضعف في المرويات:

والضعف في المرويات إما أن يكون من جهة الإسناد، وإما أن يكون من جهة المتن:

أ: فأما ضعف الإسناد فهو على درجتين:

إحداهما: الضعف الشديد، وهو ما يكون من رواية متروكي الحديث من الكذابين، والمتّهمين بالكذب، وكثيري الخطأ في الرواية؛ فهؤلاء رواياتهم لا تتقوّى بتعدد الطرق، ولا يُعوَّل عليها.

والأخرى: الضعف غير الشديد، وهو ما يقبل التقوية بتعدد الطرق، وهو على أنواع؛ فمنه ما يكون من رواية الراوي ضعيف الضبط، وما يكون من رواية بعض المدلسين، وبعض الانقطاع في الإسناد، ونحو ذلك من العلل التي توجب ضعف الإسناد في نفسه، لكنَّها لا تمنع تقويته بتعدد الطرق؛ فما تعدّدت طرقه واختلفت مخارجه ولم يكن في متنه نكارة فيحكم بصحته.

وإن لم تتعدّد طرقه ولم يكن في المتن نكارة من أهل العلم من رأى التوسّع في رواياته في الفضائل ونحوها؛ ومنهم من يشدّد، لكن جرى عمل أكثر أهل العلم على الاستئناس بها في التفسير؛ فقد تُعضد بأصل من أصول التفسير أو استنباط صحيح؛

ويقع في بعض الأسانيد خلاف بين اهل العلم في تصحيحها وتضعيفها، وأمّا ما كان شديد الضعف في الإسناد أو منكر المتن فلا يقبل.

ب: وأما المتون التي تُروى بالأسانيد الضعيفة فهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: متون صحيحة المعنى لا نكارة فيها، قد دلّت عليها أدلّة أخرى، فيكون في الأدلة الصحيحة ما يُغني عن الاستدلال بما روي بالأسانيد الضعيفة، وقد تُصحح بعض مرويات هذا النوع إذا كان الإسناد غير شديد الضعف.

والنوع الثاني: ما يُتوقّف في معناه فلا يُنفى ولا يُثبت إلا بدليل صحيح، فمرويّات هذا النوع تُردُّ حكماً لضعف إسنادها؛ لكن لا يقتضي ذلك نفي المتن ولا إثباته؛ إلا أن يظهر لأحد من أهل العلم وجه من أوجه الاستدلال المعتبرة فيخرج من هذا النوع ويحكم بنفيه أو إثباته، ومن لم

يتبيّن له الحكم فيكل علمَ ذلكَ إلى الله تعالى.

والنوع الثالث: ما يكون في متنه نكارة أو مخالفة لما صحّ من النصوص أو مجازفة بكلام عظيم لا يُحتمل من ضعفاء الرواة؛ فهذا حكمه الردّ.

وقد يقع في بعض المرويات ما يتردد بين نوعين، وما يختلف فيه أهل العلم تصحيحاً وتضعيفاً.[1]

---

[1] انظر مبحث البيان النبوي للقرآن الكريم من كتاب "تاريخ علم التفسير".

الباب الرابع: تفسير القرآن بأقوال الصحابة رضي الله عنهم

من طرق التفسير: تفسير القرآن بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، فإن التفسير علم جليل، ولكل علم أهله وأئمته، والصحابة رضي الله عنهم أعلم الأمة بالقرآن بعد النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد علمهم النبي صلى الله عليه وسلم وأدّبهم وزكّاهم، وشهدوا من وقائع التنزيل وعرفوا من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ودعوته وجهاده وشؤونه العامة والخاصة ما تقدّموا به على غيرهم في العلم بالقرآن.

- وكان لكثرة اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم، وصلاتهم معه خمس مرات في اليوم، واستماعهم لخطبه ووصاياه، وحضورهم لمجالسه؛ وتلقّيهم القرآن منه، وتمكّنهم من سؤاله عمّا يحتاجون إليه؛ وتنوّع معاملاتهم معه، كلّ ذلك كان له أثر عظيم النفع في معرفتهم لمعاني ما يتلوه عليهم من القرآن.

- وكان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه الكتاب والحكمة وتزكيته إيّاهم، وتأدّبهم بالأدب النبويّ المبارَك من أجلّ أسباب انتفاعهم بالقرآن العظيم وفهمهم لمعانيه وتيسّر العمل به، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾، والصحابة أوفر الناس حظاً بهذه الآية.

• ومن الأوجه الجليلة في تفضيلهم وتقديم تفسيرهم رِضَا الله تعالى عنهم، وتزكيته لهم وطهارة قلوبهم وزكاة نفوسهم، وما فضلوا به غيرهم من الفهم الحسن والعلم الصحيح والعمل الصالح، وكل ذلك كان له أثره البيّن في توفيقهم لحسن فهم معاني القرآن الكريم.

• ومن أوجه تقديم الصحابة رضي الله عنهم في التفسير علمهم بالقراءات وبالأحرف السبعة وبما نسخت تلاوته.

- عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، قال: (قال لي أبي بن كعب: «**يا زر، كأين تعد؟**»، أو قال: «**كأين تقرأ سورة الأحزاب؟**».

قلت: اثنتين وسبعين آية، أو ثلاثا وسبعين آية.

فقال: «**إن كانت لتعدل سورة البقرة، وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم**».

قلت: وما آية الرجم؟

قال: «[إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله. والله عزيز حكيم]»). رواه أبو عبيد.

• ومن أوجه تفضيلهم علمهم بمواضع النزول وشهودهم لوقائعه وأسبابه وأحواله، وهذه المعرفة العزيزة لا يقاربهم فيها أحد بعدهم، ولها أثر كبير في معرفة معاني القرآن، وفهم مقاصده.

- قال أبو الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه: (شهدت عليا وهو يخطب ويقول: «**سلوني عن كتاب الله، فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار وأم في سهل، أم في جبل**»). رواه عبد الرزاق في تفسيره من طريق معمر عن وهب بن عبد الله الكوفي، عن أبي الطفيل.

- وقال أيضاً: «**والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما نزلت، وأين نزلت، وعلى من نزلت، إن ربي وهب لي قلبا عقولا، ولسانا طلقا**» رواه ابن سعد في "الطبقات" وأبو نعيم في "الحلية" من طريق أبي بكر بن عياش عن نصير بن أبي الأشعث عن سليمان بن ميسرة الأحمسي عن أبيه عنه، نصير وسليمان ثقتان.

- وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «**والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه**» رواه البخاري في صحيحه من طريق أبي الضحى عن مسروق عنه.

- وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن: «**ما رأيت أحدا أعلم بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أفقه في رأي إن احتيج إلى رأيه، ولا أعلم بآية فيما نزلت، ولا فريضة من عائشة**» رواه ابن سعد.

- ومن أوجه تفضيلهم فصاحة لسانهم العربي، ونزول القرآن بلغتهم، وفي ديارهم، وسلامتهم من اللحن والضعف الذي حدث بعد زمانهم؛ فما يتعلمه المتعلمون في علوم اللغة العربية قد حصلوا أكثره بسليقتهم من غير تكلّف، وفرقٌ كبيرٌ بين من يفهم عامّة الخطاب لسلامة لسانه وحسن معرفته بمعاني المفردات وفنون الأساليب وبين من يحتاج إلى التفتيش في المعاجم ودراسة كتب كثيرة ليدرك بعض تلك المعاني والأساليب.

- ومن أوجه تفضيل الصحابة وتقدّمهم في علم التفسير سلامتهم من الأهواء والفتن والفرق التي حدثت بعد زمانهم، وما قذفت به كلّ فرقة

من الشبهات والتضليلات.

وفي "صحيح مسلم" من حديث زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدلَّ أمته على خيرِ ما يعلمه لهم، وينذرهم شرَّ ما يعلمه لهم، وإن أمَّتكم هذه جُعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء، وأمور تنكرونها، وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضا ...» الحديث.

والمقصود أن كلّ ما تقدّم يبيّن لنا أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أقرب طبقات الأمّة إلى فهم مراد الله تعالى بكتابه، وأقرب إلى فهم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعرفة بيانه للقرآن، وهم أئمة هذا العلم، ومنار طريقه.

وقد سبق الحديث عن طرق الصحابة رضي الله عنهم في تعلّم التفسير وتعليمه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بما أغنى عن إعادته.

تفاضل الصحابة في العلم بالتفسير:

والصحابة - رضي الله عنهم - يتفاضلون في العلم بالتفسير؛ فلعلماء الصحابة وقرّائهم وكبرائهم مزيد عناية بالعلم بالقرآن كالخلفاء الأربعة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وابن مسعود وأبي الدرداء وسلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس وأبي موسى الأشعري، وجابر بن عبد الله، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك.

قال مسروق بن الأجدع: «**لقد جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فوجدتهم كالإخاذ، فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم، فوجدت عبد الله بن مسعود من ذلك الإخاذ**» رواه ابن سعد في الطبقات، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، وابن عساكر في تاريخه.

- قال أبو عبيدة: (الإخاذ بغير هاء وهو مجتمع الماء، شبيه بالغدير).

تعظيم الصحابة رضي الله عنهم لشأن التفسير:

وكان الصحابة رضي الله عنهم على قدر كبير من التورع عن القول في القرآن بغير علم، وقد أدّبهم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أدباً حسناً، فلزموا تأديبه وهديه، **وقد ورد في ذلك أحاديث:**

منها: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: هجَّرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية.

قال: فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم، باختلافهم في الكتاب» رواه أحمد ومسلم والنسائي في الكبرى من طريق أبي عمران الجوني، عن عبدالله بن رباح الأنصاري، عن عبد الله بن عمرو.

وأخرجه الإمام أحمد أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أَنّ نَفَراً كانوا جلوساً بباب

النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال، بعضهم ألم يَقُلِ اللهُ كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يَقُل الله كذا وكذا؟

فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فخرج كأنما فُقِيءَ في وجهه حَبُّ الرُّمَّان، فقال: «بهذا أُمِرْتُم؟! أَو بهذا بُعِثْتُمْ؟! أَنْ تَضْربوا كتابَ الله بعضَه ببعضٍ! إنما ضلَّت الأُمم قبلَكم في مثلَ هذا، إنكم لستم ممّا ها هنا في شيء، انظروا الذي أُمِرتم به فاعملوا به، والذي نُهيتُمْ عنه فانْتَهوا».

ورواه معمر بن راشد ومن طريقه الإمام أحمد في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوما يتدارءون القرآن، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم، فكلوه إلى عالمه».

- **ومنها** حديث عبد الله بن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم» متفق عليه.

ورواه ابن ماجه من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة، وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا عائشة، إذا رأيتم الذين يجادلون فيه، فهم الذين عناهم الله، فاحذروهم».

قال الترمذي: (وقد سمع [ابن أبي مليكة] من عائشة أيضاً).

- **ومنها:** ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طرق عن أبي عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه».

وهذا التعليم والتأديب من النبي صلى الله عليه وسلم أخذه الصحابة رضي الله عنهم أحسن الأخذ؛ وانتهجوه أحسن الانتهاج، وظهرت آثاره على هديهم ووصاياهم.

قال عبد الله بن أبي مليكة: سئل أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - عن آية من كتاب الله - عز وجل -، قال: «**أيَّة أرض تقلني، أو أيَّة سماء تظلني، أو أين أذهب، وكيف أصنع إذا أنا قلت في آية من كتاب الله بغير ما أراد الله بها؟**»). رواه سعيد بن منصور.

وابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر، لكن رويت هذه المقالة عن أبي بكر من طرق يشدّ بعضها بعضاً.

قال الشعبي: كان أبو بكرٍ يقول: «**أي سماءٍ تظلني، وأي أرضٍ تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم**» رواه ابن أبي شيبة.

وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: قال أبو بكر الصديق: «**أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت على الله ما لا أعلم**» رواه مالك في "الموطأ".

فهذه المقولة مروية عن أبي بكر من أكثر من وجه.

وروى الطبراني في "مسند الشاميين" من طريق شعيب عن الزهري قال: حدثني أنس بن مالك، قال: قرأ عمر بن الخطاب: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ﴿٢٨﴾ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ﴿٣١﴾﴾ فقال: «**كل هذا قد علمنا به فما الأبّ؟**».

ثم قال: «**هذا لَعَمْرُ الله التكلف، اتبعوا ما بيّن لكم من هذا الكتاب، وما أشكل عليكم فَكِلُوه إلى عالمه**».

وأصله في "صحيح البخاري" مختصراً بلفظ: (نهينا عن التكلف).

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه شديداً في التأديب على القول في التفسير بغير علم، وعلى السؤال عنه سؤال تنطّع وتكلّف، **وقصّته مع صبيغ بن عسل التميمي معروفة مشتهرة، مروية من طرق متعددة:**

منها ما أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" من طريق يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد أنه قال: أُتي إلى عمر بن الخطاب، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنا لقينا رجلا يسأل عن تأويل القرآن.

فقال: «**اللهم أمكني منه**»، قال: فبينا عمر ذات يوم جالس يغدي الناس إذ جاءه وعليه ثياب وعمامة، فغداه، ثم إذا فرغ قال: يا أمير المؤمنين، ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴿١﴾ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ﴿٢﴾﴾؟

قال عمر: «**أنت هو؟**» فمال إليه وحسر عن ذراعيه، فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته، ثم قال: «**احملوه حتى تقدموه بلاده، ثم ليقم خطيبا ثم ليقل: إن صبيغاً ابتغى العلم فأخطأ، فلم يزل وضيعا في قومه حتى هلك، وكان سيد قومه**».

ومنها ما أخرجه الدارمي من طريق يزيد بن حازم، عن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له صبيغ قدم المدينة؛ فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر رضي الله عنه وقد أعدَّ له عراجين النخل، فقال: «**من أنت؟**».

قال: أنا عبد الله صبيغ.

فأخذ عمر عرجونا من تلك العراجين، فضربه وقال: «**أنا عبد الله عمر**»؛ فجعل له ضربا حتى دمي رأسه.

فقال: يا أمير المؤمنين، حسبك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي.

ومنها ما أخرجه ابن بطة العكبري من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان النهدي (أن رجلا كان من بني يربوع، يقال له: صبيغ، سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن الذاريات والنازعات والمرسلات، أو عن إحداهن، فقال له عمر: «**ضع عن رأسك**» فوضع عن رأسه فإذا له وفيرة، فقال: «**لو وجدتك محلوقا لضربت الذي فيه عيناك**» قال: ثم كتب إلى أهل البصرة أن لا تجالسوه، أو قال: كتب إلينا أن لا تجالسوه، قال: فلو جلس إلينا ونحن مائة لتفرقنا عنه).

وبنو يربوع من تميم.

قال ابن تيمية في قول عمر له في شأن التحليق: (لأنه لو وجده محلوقاً استدلَّ بذلك على أنه من الخوارج المارقين، وكان يقتله لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم).

ورويت هذه القصة من طرق أخرى فيها زوائد وفوائد؛ منها ما روي أن أهل البصرة هجروه سنة حتى اشتدّ ذلك عليه، وظهرت منه التوبة مما

كان يتكلّفه من المسائل؛ فكتب أبو موسى الأشعري إلى عمر أن الرجل قد حسنت توبته؛ فأذن بمجالسته.

وقد انتفع صُبيغ بهذا التأديب؛ وعصمه الله به من فتنة الخوارج التي حدثت في عهد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال معمر بن راشد: خرجت الحرورية، فقيل لصُبيغ: إنه قد خرج قوم يقولون كذا وكذا، قال: هيهات قد نفعني الله بموعظة الرجل الصالح.

وروى الإمام أحمد وأبو يعلى وابن خزيمة والطحاوي من طريق إبراهيم النخعي عن علقمة قال: جاء رجل إلى عمر وهو بعرفات فقال: جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة، وتركت بها رجلا يملي المصاحف عن ظهر قلبه؛ فغضب عمر وانتفخ حتى كاد يملأ ما بين شعبتي الرحل.

فقال: «ومن هو ويحك؟».

قال: عبد الله بن مسعود؛ فما زال يطفأ ويسرى عنه الغضب، حتى عاد إلى حاله التي كان عليها.

ثم قال: «ويحك، والله ما أعلمه بقي من الناس أحد هو أحق بذلك منه، وسأحدثك عن ذلك، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك في الأمر من أمر المسلمين، وإنه سمر عنده ذات ليلة، وأنا معه، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخرجنا معه، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد؛ فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته، فلما كدنا أن نعرفه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد».

قال: ثم جلس الرجل يدعو، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له: «سل تعطه، سل تعطه».

قال عمر: قلت: والله لأغدون إليه فلأبشرنه.

قال: فغدوت إليه لأبشره فوجدت أبا بكر قد سبقني إليه فبشره، ولا والله ما سابقته إلى خير قط إلا سبقني إليه.

وكانت هذه الشدة من عمر حمايةً لجناب القرآن، وصيانةً له من زلل العلماء وعبث المتعالمين والمتكلفين في قراءته وتأويله، وردعاً لأهل الأهواء الذين يتبعون متشابهه، ويضربون بعضه ببعض؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

قال ابن عباس: خطبنا عمر بن الخطاب فقال: «**إن أخوف ما أخاف عليكم تغير الزمان، وزيغة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون يضلون الناس بغير علم**». رواه أبو الجهم الباهلي في جزئه، ومن طريقه أبو القاسم البغوي كما في "مسند الفاروق" لابن كثير.

فنفع الله بحزم عمر وقوّته فحُمِيَ جنابُ القرآن، وعُظّم القول فيه، والسؤال عنه، وارتدع المنافقون والذين في قلوبهم مرض، وأما الذين يسألون استرشادا ليتفقهوا في كتاب الله، ويعلموا ما فيه من البينات والهدى فكان ليّنا لهم، وكان يبعث المعلمين إلى الأمصار ليعلّموا الناس القرآن، ويفقهوهم في الدين.

وكان شباب الصحابة مع هذا يتهيّبون عمر لما جعل الله له من الهيبة، ولشدته في شأن القرآن والاحتياط له، ففي الصحيحين عن عبيد بن حنين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: مكثت سنة أريد أن أسأل

عمر بن الخطاب عن آية، فما أستطيع أن أسأله هيبة له، حتى خرج حاجا فخرجت معه، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له، قال: فوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه، فقلت: يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه؟

فقال: تلك حفصة وعائشة.

قال: فقلت: والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة، فما أستطيع هيبة لك، قال: «**فلا تفعل، ما ظننتَ أنَّ عندي من علمٍ فاسألني، فإن كان لي علم خبرتك به**».

وقد نشأ جيل الصحابة على هذا التعظيم لكتاب الله تعالى، والتحرّز من القول فيه بغير علم، وأن لا يسألوا عن مسائل العلم إلا أهلَ العلم المعروفين به، وأن لا يتكلفوا ما لا علم لهم به، ولا يتنازعوا في القرآن، ولا يضربوا بعضه ببعض.

ثم بلّغ الصحابة هذه الوصايا للتابعين لهم بإحسان؛ فأخذوها بإحسان.

- قال زياد بن حُدَير الأسدي: قال لي عمر: «**هل تعرف ما يهدم الإسلام؟**».

قال: قلت: لا.

قال: «**يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب وحكم الأئمة المضلين**» رواه الدارمي وأبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء".

وفي رواية عند ابن بطة العكبري في "الإبانة" قال عمر: «**إن أخوف ما أخاف عليكم ثلاثة: جدال المنافق بالقرآن لا يخطئ واوا ولا ألفا يجادل الناس أنه أجدل منهم ليضلهم عن الهدى، وزلة عالم، وأئمة المضلين**».

- وقال إياس بن عامر: أخذ علي بن أبي طالب بيدي، ثم قال: «**إنك إن بقيت سَيَقرأ القرآن ثلاثةُ أصناف: فصنف لله، وصنف للجدال، وصنف للدنيا، ومن طلب به أدرك**». رواه الدارمي.

- وروى عبد الله بن سَلِمة عن معاذ بن جبل أنه قال: «**كيف أنتم عند ثلاث: دنيا تقطع رقابكم، وزلة عالم، وجدال منافق بالقرآن؟**»

فسكتوا؛ فقال معاذ بن جبل: «**أما دنيا تقطع رقابكم، فمن جعل الله غناه في قلبه فقد هُدي، ومن لا فليس بنافعته دنياه، وأما زلة عالم؛ فإن اهتدى فلا تقلّدوه دينكم، وإن فتن فلا تقطعوا منه أناتكم، فإن المؤمن يفتن ثم يفتن ثم يتوب، وأما جدال منافق بالقرآن، فإن للقرآن منارا كمنار الطريق لا يكاد يخفى على أحد، فما عرفتم فتمسّكوا به، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه**». رواه وكيع في "الزهد"، وأبو داوود في "الزهد"، والطبراني في "الأوسط"، أبو نعيم في "الحلية"، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" كلهم من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة به، وألفاظهم متقاربة.

- وقال عبد الرحمن بن أبزى لأبيّ بن كعب لما وقع الناس في أمر عثمان رضي الله عنه: أبا المنذر، ما المخرج من هذا الأمر؟

قال: «**كتاب الله وسنة نبيه، ما استبان لكم فاعملوا به، وما أشكل عليكم فكِلُوه إلى عالمه**» رواه الحاكم في "المستدرك" من طريق أسلم المنقري عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه، وصححه الذهبي.

- وقال عبد الله بن مسعود لمّا بلغه قول رجل في مسألة في التفسير: «**من علم علماً فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من فقه الرجل، أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم**». والخبر في صحيح مسلم.

- وقال أبو موسى الأشعري في خطبة له: «**من علم علماً فليعلّمه الناس، وإياه أن يقول ما لا علم له به؛ فيمرق من الدين ويكون من المتكلفين**» رواه الدارمي.

- وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لأصحابه: «**لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم**». رواه أبو عبيد القاسم بن سلام.

- وقال عبد الله ابن أبي مليكة: دخلت أنا وعبد الله بن فيروز مولى عثمان بن عفان على عبد الله بن عباس؛ فقال له ابن فيروز: يا ابن عباس، قول الله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ الآية.

فقال ابن عباس: «**من أنت؟**».

قال: أنا عبد الله بن فيروز مولى عثمان بن عفان.

فقال ابن عباس: «﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾».

فقال له ابن فيروز: أسألك يا ابن عباس.

فقال ابن عباس: «**أياما سماها الله تعالى لا أدري ما هي، أكره أن أقول فيها ما لا أعلم**» قال ابن أبي مليكة: فضرب الدهر حتى دخلتُ على سعيد بن المسيب فسُئل عنها فلم يدر ما يقول فيها.

قال: فقلت له: ألا أخبرك ما حضرتُ من ابن عباس؟ فأخبرته؛ فقال ابن المسيب للسائل: «**هذا ابن عباس قد اتَّقى أن يقول فيها وهو أعلم مني**». رواه عبد الرزاق.

طرق التفسير عند الصحابة

كان الصحابة رضي الله عنهم يفسّرون القرآن بالقرآن، ويفسرون القرآن بالسنة، ويفسّرون القرآن بما يعرفون من وقائع التنزيل، ويفسّرون القرآن بلغة العرب، وكانوا يجتهدون رأيهم في فهم النص، وفيما لا نصّ فيه على التفسير.

واجتهاد الصحابة أسلم وأقرب إلى الصواب من اجتهاد من بعدهم.

وكان يقع منهم اتفاق كثير على مسائل في التفسير، ويقع بينهم من الخلاف في الاجتهاد في التفسير كما يقع مثله في الأحكام.

١. **فأمّا تفسيرهم القرآن بالقرآن** فله أمثلة كثيرة تدلّ على عنايتهم به، ومن تلك الأمثلة: ما رواه الزهري قال: (أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أن عثمان بن عفان رضي الله عنه صلى الصلاة، ثم جلس على المنبر فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: «أتى هاهنا امرأة إخالها قد عادت بشرّ، ولدت لستة أشهر، فما ترون فيها؟» فناداه ابن عباس رضي الله عنهما؛ فقال: «**إن الله قال:** ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾، **وقال:** ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾، **فإذا تمت رضاعته فإنما الحمل ستة أشهر**»، فتركها عثمان رضي الله عنه فلم يرجمها). رواه ابن شبّة في "تاريخ المدينة" واللفظ له، وعبد الرزاق وابن جرير في تفسيريهما.

- وقد روي نحو هذه الحكاية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رواها الإمام مالك في "الموطأ" بلاغاً، وأسندها ابن جرير وابن أبي حاتم

وابن شبة في "تاريخ المدينة" من طرق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن بعجة الجهني بألفاظ مختلفة.

٢. وأما تفسيرهم القرآن بالسنة فهو على نوعين:

النوع الأول: تفسير نصّي صريح إما مما سألوا عنه النبي صلى الله عليه وسلم فأجابهم، وإما من معرفتهم بسبب نزول الآية، وإما أن يكون الحديث صريحاً في بيان معنى الآية.

ولهذا النوع أمثلة كثيرة:

- **منها** ما رواه مسلم عن مسروق بن الأجدع قال: كنت متكئا عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة: ثلاث من تكلم بواحدةٍ منهنَّ فقد أعظم على الله الفرية، قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية.

قال: وكنت متكئا فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين، أنظريني، ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾؟

فقالت: أنا أوَّل هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطا من السماء سادا عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض».

- **ومنها** ما رواه أبو داوود الطيالسي عن أميّة بنت عبد الله قالت: سألت عائشة عن قول الله عز وجل: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾، وسألتها عن قول الله عز وجل: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾

فقالت: لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد منذ سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «هذه متابعة الله عز وجل للعبد مما يصيبه من الحمى والحزن والنكبة حتى البضاعة يضعها في كُمِّه فيفقدها، فيفزع لها فيجدها في ضِبْنِه، حتى إنَّ العبد ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبر الأحمر من الكير».

- ومنها ما رواه الدارمي عن مسروق، قال: قلت لعائشة: يا أم المؤمنين، أرأيت قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾ أين الناس يومئذ؟ قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: «على الصراط».

- ومنها ما رواه الطبراني في "الأوسط" وابن حبان عن صالح بن أبي طريف قال: قلت لأبي سعيد الخدري: أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذه الآية ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾، فقال: نعم سمعته يقول: «يخرج الله أناسا من النار بعدما يأخذ نقمته منهم قال: لما أدخلهم الله النار مع المشركين، قال المشركون: أليس كنتم تزعمون في الدنيا أنكم أولياء فما لكم معنا في النار فإذا سمع الله ذلك منهم أذن في الشفاعة فيتشفع لهم الملائكة والنبيون حتى يخرجوا بإذن الله فلما أخرجوا قالوا: يا ليتنا كنا مثلهم فتدركنا الشفاعة فنخرج من النار، فذلك قول الله جل وعلا: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾.

قال: فيُسَمَّون في الجنة الجهنَّميين من أجل سوادٍ في وجوههم فيقولون: ربنا أذهب عنا هذا الاسم، قال: فيأمرهم فيغتسلون في نهر الجنة فيذهب ذلك منهم».

والنوع الآخر: أحاديث يستدلّ بها على التفسير من غير نصّ عليه.

ومثال هذا النوع ما رواه البخاري في صحيحه من طريق عبد الله بن طاووس بن كيسان عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما رأيت شيئا أشبه باللمم مما قال أبو هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا، أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه».

ومثاله أيضاً ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص من طرق يشدّ بعضها بعضاً أنه قال: «من تاب قبل موته بعام تيب عليه» حتى قال: «بشهر» حتى قال: «بجمعة» حتى قال: «بيوم» حتى قال: «بساعة» حتى قال: «بفواق».

فقال له رجل: سبحان الله أولم يقل الله عز وجل: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾؟

فقال عبد الله: إنما أحدثك بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فهذا الحديث مما يستدلّ به على تفسير قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾.

ويشهد له حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تعالى يقبل توبة عبده ما لم يغرغر» رواه أحمد وابن ماجه.

٣. تفسير الصحابة بما يعرفون من وقائع التنزيل

ومما يمتاز به الصحابة على من بعدهم شهودهم لوقائع التنزيل، ولذلك أثر حسن مبارك في معرفة المعنى وإدراك المقصد وبيان المشكل على من لم يعرف ذلك.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه البخاري في صحيحه من طريق الزهري عن عروة بن الزبير قال: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرأيت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنۡ حَجَّ ٱلۡبَيۡتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه، كانت: لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما، ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية، التي كانوا يعبدونها عند المشلَّل، فكان من أهلَّ يتحرَّج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، قالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾. الآية قالت عائشة رضي الله عنها: «**وقد سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما**».

قال: ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال: إن هذا لعلم ما كنت سمعته، ولقد سمعت رجالاً من أهل العلم يذكرون: أن الناس - إلا من ذكرت عائشة - ممن كان يهل بمناة، كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروة، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن، قالوا: يا رسول الله، كنا نطوف بالصفا والمروة وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم

يذكر الصفا، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفا والمروة؟

فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الآية.

قال أبو بكر: «**فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما، في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفا والمروة، والذين يطوفون ثم تحرجوا أن يطوفوا بهما في الإسلام، من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت**».

- وفي "صحيح البخاري" من حديث خالد بن أسلم، قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ قال ابن عمر رضي الله عنهما: «**من كنزها، فلم يؤد زكاتها، فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طُهراً للأموال**».

٤ . تفسير الصحابة بلغة العرب

من طرق التفسير عند الصحابة رضي الله عنهم التفسير بلغة العرب، وكان من أكثرهم استعمالاً لهذا الطريق ابن عباس رضي الله عنهما.

- قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: «**شهدت ابن عباس، وهو يسأل عن عربية القرآن، فينشد الشعر**» رواه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة".

- وقال مسمع بن مالك: سمعت عكرمة قال: «**كان إذا سئل ابن عباس عن شيء من القرآن أنشد شعراً من أشعارهم**» رواه ابن أبي شيبة.

وقد روي عنه في ذلك آثار كثيرة:

منها: ما رواه أبو المعلى العطّار عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنه كان يقرأ [دارست] ويقول: «**دارس كطعم الصاب والعلقم**» أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم.

ومنها: ما رواه إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد قال: «**كان ابن عباس لا يدري ما** ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ **حتى جاءه أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: يا أبا عباس بئري أنا فطرتها، فقال: خذها يا مجاهد** ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾». رواه الدولابي في "الكنى" واللفظ له، ورواه ابن جرير والبيهقي.

ومنها: ما رواه منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن ابن عباس، في هذه الآية ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ قال: «**الذي يلم بالذنب ثم يدعه، ألم تسمع قول الشاعر:**

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما».

أخرجه الحاكم في مستدركه.

ومنها: ما رواه الأجلح الكندي عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أتاه رجل وأنا جالس فقال: أرأيت قول الله: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ٤﴾ قال: «**لا تلبسها على معصية ولا على غدرة، ثم قال: أما سمعت قول غيلان بن سلمة الثقفي:**

وإني بحمد الله لا ثوب فاجر لبست ولا من غدرة أتقنع».

أخرجه ابن جرير.

ومنها: ما رواه عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس «﴿وَمَا وَسَقَ ١٧﴾: **وما جمع، ألم تسمع قول الشاعر:**

.... **مستوسقات لو يجدن سائقا**».

٥. اجتهاد الصحابة في التفسير

والصحابة رضي الله عنهم يجتهدون رأيهم في التفسير عند الحاجة من غير تكلّف، ولا ادّعاء للعصمة، واجتهادهم أقرب إلى التوفيق للصواب ممن بعدهم لما سبق ذكره من أوجه تفضيل تفسيرهم، وامتلاكهم من أدوات الاجتهاد ما لا يقاربهم فيه غيرهم.

ومن أمثلة اجتهادهم في التفسير: اجتهاد أبي بكر رضي الله عنه في تفسير الكلالة؛ فيما روي عنه من طرق أنه قال: «**إني قد رأيت في الكلالة رأيا، فإن كان صوابا فمن الله وحده لا شريك له، وإن يكن خطأ فمني والشيطان، والله منه بريء؛ إن الكلالة ما خلا الولد والوالد**».

قال الشعبي: (فلما استخلف عمر رضي الله عنه، قال: «**إني لأستحيي من الله تبارك وتعالى أن أخالف أبا بكر في رأي رآه**»). هذا لفظ ابن جرير، وهذا التفسير ثابت عن أبي بكر رضي الله عنه من طرق أخرى موصولة.

وقد صحّ تفسير الكلالة مرفوعاً من حديث جابر رضي الله عنه في الصحيحين، بما يوافق تفسير أبي بكر.

اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في التفسير

اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في مسائل التفسير قليل جداً في جنب ما لم يؤثر عنهم فيه اختلاف.

وما روي عنهم من مسائل الخلاف فأكثره مما لا يصح إسناده، وما صحّ إسناده إليهم فهو على نوعين:

النوع الأول: ما يصحّ فيه الجمع بين الأقوال دون الحاجة إلى الترجيح، وأكثره مما يكون من باب التفسير بالمثال أو ببعض المعنى.

ومن أمثلة هذا النوع ما تقدّم من القولين في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ...﴾.

وقد حكى القولين عن الصحابة أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كما في صحيح البخاري.

ومن أمثلته: اختلافهم في المراد بالعذاب الأدنى:

فقال أبيّ بن كعب: هو مصائب الدنيا.

وقال ابن مسعود: هو يوم بدر.

وقال ابن عباس: هو الحدود.

فتفسير أبيّ أعمّ بأنّ كل ما يصيبهم من العذاب في الدنيا فهو مما توعّدوا به.

وتفسير ابن مسعود يعدّ من قبيل التفسير بالمثال؛ فما أصابهم من العذاب يوم بدر مثال على المصائب العظيمة التي وقعت عليهم بسبب كفرهم وعنادهم.

وأما تفسير ابن عباس فمحمولٌ على التنبيه على سعة دلالة الآية على وعيد المنافقين الذين يصيبون بعض ما يقام عليهم به الحدّ؛ فيكون هذا الحدّ من العذاب الأدنى الذي يقع عليهم لعلّهم يرجعون فيؤمنون ويتوبون ومن أصرّ على نفاقه وكفره فينتظره العذاب الأكبر.

وهذا من دقيق فقه ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن جرير رحمه الله بعد أن أسند الأقوال إليهم: (وأولى الأقوال في ذلك أن يقال: إن الله وعد هؤلاء الفسقة المكذبين بوعيده في الدنيا العذاب الأدنى، أن يذيقَهُموه دون العذاب الأكبر، والعذاب: هو ما كان في الدنيا من بلاء أصابهم، إما شدة من مجاعة، أو قتل، أو مصائب يصابون بها، فكل ذلك من العذاب الأدنى، ولم يخصص الله تعالى ذكره، إذ وعدهم ذلك أن يعذبهم بنوع من ذلك دون نوع، وقد عذبهم بكل ذلك في الدنيا بالقتل والجوع والشدائد والمصائب في الأموال، فأوفى لهم بما وعدهم).

ومن أمثلته أيضاً: اختلافهم في المراد بالقسورة:

فقال ابن عباس: هم الرماة.

وقال أبو هريرة: الأسد.

والقسورة لفظ مشترك يطلق على الرماة وعلى الأسد، وكلٌّ قد قال ببعض المعنى.

والنوع الآخر: ما يُحتاج فيه إلى الترجيح، وعامّة مسائل هذا النوع مما يكون للخلاف فيه سبب يُعذر به صاحب القول المرجوح.

أسباب اختلاف الصحابة رضي اللّه عنهم في التفسير

ما يصحّ من اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في التفسير له أسباب:

- **منها**: أن يقول كلٌّ واحد بما بلغه من العلم، ويكون تمام المعنى بمجموع ما بلغهم.

- **ومنها**: أن يفسّر أحدهم بمثال أو بجزء من المعنى، ويفسّر الآخر بمثال آخر أو بجزء آخر من المعنى، ومن ذلك أن يكون في الآية مشترك لفظي أو مشترك أسلوبي فيفسّر كل واحد الآية ببعض معناها.

- **ومنها**: أن يقصد بعضهم إلى إلحاق معنى تشمله دلالة الآية وقد يُغفل عنه؛ فيفسّر الآية به تنبيهاً وإرشاداً، ويفسّر غيره الآية على ظاهرها.

- **ومنها**: أن يدرك بعضهم مقصد الآية فيفسّر الآية بها، ويفسّر بعضهم الآية على ظاهر لفظها.

- **ومنها**: أن يُسأل أحدهم عن مسألة فيجيب عليها بآية من القرآن فينقل قوله على أنّه تفسير لتلك الآية، وهو مما يدخل في باب التفسير ببعض المعنى.

- **ومنها**: أن يكون أحدهم متمسّكاً بنصٍّ منسوخ لم يعلم ناسخه، ويكون هذا في الأحكام.

- **ومنها**: أن يكون مُستنَد أحدهم النص، ومستند الآخر الاجتهاد.

- **ومنها:** أن تكون المسألة اجتهادية فيختلف اجتهادهم فيها.

- **ومنها:** أن يفسّر بعضهم على اللفظ، ويفسّر بعضهم على سبب النزول لعلمه بحاله.

والتمثيل على هذه الأنواع يطول جداً، والمقصود التنبيه على قلة الخلاف في مسائل التفسير عند الصحابة، وأن ما صحّ منه فله أسبابه.

وقد أرشد الصحابةُ التابعين إلى الهدى في هذه الحالة، ففي صحيح مسلم من حديث مسلم بن صبيح، عن مسروق، قال: جاء إلى عبد الله [وهو ابن مسعود] رجلٌ فقال: تركت في المسجد رجلا يفسر القرآن برأيه يفسر هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾﴾.

قال: يأتي الناس يوم القيامة دخان، فيأخذ بأنفاسهم حتى يأخذهم منه كهيئة الزكام، فقال عبد الله: «**من علم علما فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من فقه الرجل أن يقول لما لا علم له به: الله أعلم، إنما كان هذا، أن قريشا لما استعصت على النبي صلى الله عليه وسلم، «دعا عليهم بسنين كسني يوسف»، فأصابهم قحط وجهد، حتى جعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد، وحتى أكلوا العظام، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال: يا رسول الله استغفر الله لمضر، فإنهم قد هلكوا، فقال:** «لمضر؟!! إنك لجريء» **قال: فدعا الله لهم، فأنزل الله عز وجل:** ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴿١٥﴾﴾ **قال: فمطروا، فلما أصابتهم الرفاهية، قال: عادوا إلى ما كانوا عليه، قال: فأنزل الله عز وجل:** ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ يَغْشَى النَّاسَ ۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾، ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴿١٦﴾﴾ **قال: يعني يوم بدر**».

فذكر ابن مسعود القول الذي يعرفه بصحبته للنبي صلى الله عليه وسلم، وعلمه بأحوال نزول القرآن، ولم يعبْ على من علم علماً أن يقول به.

ومن النادر وقوع اختلاف بسبب تأويل خاطئ؛ وما وقع من ذلك فلا يخلو قائله من الإنكار عليه وبيان خطئه، كما روى النسائي في "السنن الكبرى" من طريق ثور بن زيدٍ الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ، أن قدامة بن مظعونٍ، شرب الخمر بالبحرين فشُهد عليه ثم سُئل فأقرَّ أنه شربه، فقال له عمر بن الخطاب: «**ما حملك على ذلك؟**»، فقال: لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وأنا منهم أي من المهاجرين الأولين، ومن أهل بدرٍ، وأهل أحدٍ.

فقال للقوم: «**أجيبوا الرجل؛ فسكتوا**».

فقال لابن عباسٍ: «**أجبه**».

فقال: «**إنما أنزلها عذرًا لمن شربها من الماضين قبل أن تحرم وأنزل:** ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ **حجةً على الباقين**».

ثم سأل مَن عنده عن الحدّ فيها، فقال علي بن أبي طالبٍ: «**إنه إذا شرب هذى، وإذا هذى افترى فاجلدوه ثمانين**».

مراتب حجّيّة أقوال الصحابة رضي اللّه عنهم في التفسير

أقوال الصحابة رضي الله عنهم في التفسير على مراتب:

المرتبة الأولى: ما له حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، **وهو على أنواع:**

منها: ما يصرّح فيه بأخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومنها: مراسيل الصحابة.

ومنها: ما لا يقال بالرأي والاجتهاد، ولم يأخذه الصحابي عمن يروي عن بني إسرائيل فهذا مع ضميمة الجزم بتورّع الصحابة رضي الله عنهم وتثبّتهم في القول عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم يدلّ على أنّهم إنما أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومنها: قول الصحابي الصريح في سبب النزول.

فهذه المرتبة ما صحّ منها فهو حجّة في التفسير.

والمرتبة الثانية: أقوالٌ صحّت عنهم في التفسير، اتّفقوا عليها ولم يختلفوا فيها، فهذه حجّة أيضاً لحجيّة الإجماع، وأرفعه إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

والمرتبة الثالثة: ما اختلف فيه الصحابة رضي الله عنهم، **وهذا الاختلاف على نوعين:**

النوع الأول: اختلاف تنوّع، وهو ما يمكن جمع الأقوال الصحيحة فيه من غير تعارض؛ فهذه الأقوال بمجموعها حجّة على ما يعارضها.

والنوع الثاني: اختلاف تضادّ لا بدّ فيه من الترجيح؛ فهذا مما يجتهد العلماء المفسّرون فيه لاستخراج القول الراجح بدليله.

وهذا النوع لا بدّ أن يكون أحد القولين فيه مأخذه الاجتهاد؛ لأنه لا يقع تعارض بين نصين، وإذا تعارض النص والاجتهاد قُدّم النص.

أقسام المرويات عن الصحابة في التفسير

تنقسم المرويّات عن الصحابة في التفسير من حيث الصحّة والضعف إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: صحيح الإسناد صحيح المتن؛ فهذا النوع يُحكم بثبوته عن الصحابي رضي الله عنه، ثمّ يكون حكمه على ما سبق بيانه من مراتب حجيّة أقوال الصحابة.

القسم الثاني: ضعيف الإسناد غير منكر المتن، وهذا النوع كثير في كتب التفسير المسندة، وهو على ثلاث مراتب يأتي تفصيلها.

القسم الثالث: ضعيف الإسناد منكر المتن؛ فهذا النوع يُحكم بضعفه، ويُردّ ولا تصحّ نسبته إلى الصحابة رضي الله عنهم.

القسم الرابع: صحيح الإسناد في ظاهر الأمر لكنّه منكر المتن؛ ومرويات هذا النوع قليلة جداً في كتب التفسير، ونكارة المتن تدلّ على علّة خفية في الإسناد تعرف بجمع الطرق وتفحّص أحوال الرواة وأخبارهم فمن الرواة من يكون ثقة له أوهام وأخطاء، وقد ينصّ بعض الأئمة النقاد على أخطاء بعض الثقات من الرواة؛ فإذا عُرفت العلّة وتبيّن الخطأ عُرف أن ذلك القول المنكر لا تصحّ نسبته إلى الصحابة.

غير أنه ينبغي التنبّه إلى أن الحكم بنكارة المتن قضيّة اجتهادية؛ فقد يتوّهم المفسّر نكارةَ المتن لما سبق إلى فهمه، ويكون للقول تأويل صحيح سائغ غير متكلَّف ولا منكر.

مراتب الضعف فيما روي عن الصحابة في التفسير

ما يحكم عليه بالضعف مما يُروى عن الصحابة في التفسير على نوعين:

النوع الأول: ما يكون ضعفه بسبب نكارة متنه، وقد تقدّم الحديث عنه.

والنوع الآخر: ما يكون ضعفه بسبب ضعف إسناده، **وهو على ثلاث مراتب:**

المرتبة الأولى: الضعف اليسير، كأن يكون من مراسيل الثقات، أو فيه انقطاع يسير، أو راوٍ ضعيف الضبط يُكتب حديثه، ونحو هذه العلل التي يكون الإسناد فيها معتبراً قابلاً للتقوية بتعدد الطرق، والمتن غير منكر؛ فمرويات هذه المرتبة قد جرى عمل أئمة المحدّثين والمفسّرين على روايتها والتفسير بها إلا أن تتضمّن حكماً شرعياً؛ فمنهم من يشدّد في ذلك إلا أن تحتفّ به قرائن تقوّيه كجريان العمل به.

والمرتبة الثانية: الضعف الشديد، وهو ما يكون فيه الإسناد واهياً غير معتبر؛ لكون أحد رواته متروك الحديث لكثرة خطئه أو اضطراب حديثه أو شَابَته شائبة التهمة بالكذب من غير أن يظهر في المتن نكارة؛ فهذا النوع من أهل الحديث من يشدّد في روايته، ومن المفسّرين الكبار من ينتقي من مرويات هذه الطرق ويَدَع منها.

وهذه المرتبة ليست حجّة في التفسير ولا تصحّ نسبة ما روي بأسانيدها إلى الصحابة، وقد تساهل بعض المفسّرين في ذلك وحذفوا الأسانيد اختصاراً، وكان هذا من أسباب شيوع كثير من الأقوال المعلولة إلى الصحابة رضي الله عنهم.

ومرويات هذا النوع كثيرة في كتب التفسير المسندة.

والمرتبة الثالثة: الموضوعات على الصحابة في التفسير؛ فهذه لا تحلّ روايتها إلا على التبيين أو لفائدة عارضة يُستفاد منها في علل المرويات.

وقد اشتهر برواية الموضوعات رواة ضعفاء متهمون بالكذب لهم نسخ في التفسير في زمانهم من أمثال محمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ) ومقاتل بن سليمان البلخي (ت:١٥٠هـ) وأبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني (ت: بعد ١٥٠هـ) وموسى بن عبد الرحمن الصنعاني (ت:١٩٠هـ) وأضرابهم.

فهؤلاء كانت لهم تفاسير معروفة في زمانهم وقد تجنّب الرواية عنها أئمة المفسّرين الكبار من أمثال عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، ومنهم من ينتقي منها شيئاً يسيراً كما انتقى ابن جرير مرويات قليلة جداً من تفسير أبي الجارود وتفسير الكلبي وتحاشى الرواية عن مقاتل بن سليمان وموسى الصنعاني.

لكن هؤلاء الضعفاء قد تساهل بعض المفسّرين المتأخرين في الرواية عنهم كابن شاهين والثعلبي والواحدي وقد شانوا تفاسيرَهم بالرواية عنهم.

ثم اختصر بعض المفسرين ما في هذه التفاسير وحذفوا الأسانيد اختصاراً كما فعل الماوردي وابن الجوزي في تفاسيرهم فشاع بسبب ذلك عن الصحابة أقوال لا تصحّ نسبتها إليهم.

قول الصحابي في نزول الآية

مما يتّصل بمبحث تفاسير الصحابة أقوالهم في نزول الآيات، وهو على نوعين:

النوع الأول: ما كان صريحاً في نقل سبب النزول فهذا له حكم الرفع؛ لأنه نقل حادثة وقعت في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة عدول فيما ينقلون.

قال أبو عبد الله الحاكم: (الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديثٌ مُسند).

ومراده بالمُسند هنا: المرفوع.

وقال ابن الصلاح: (ما قيل من أنّ تفسير الصّحابيّ حديثٌ مسندٌ، فإنّما ذلك في تفسيرٍ يتعلّق بسبب نزول آيةٍ يخبر به الصّحابيّ أو نحو ذلك، كقول جابرٍ رضي اللهّ عنه: «**كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول؛ فأنزل اللهّ عزّ وجلّ:** ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ ..﴾ **الآية**».

فأمّا سائر تفاسير الصّحابة الّتي لا تشتمل على إضافة شيءٍ إلى رسول اللهّ صلّى اللهّ عليه وسلّم فمعدودةٌ في الموقوفات. واللهّ أعلم).

والنوع الثاني: ما كان لبيان معنى تدلّ عليه الآية؛ فهذا حكمه حكم اجتهاد الصحابة في التفسير.

ومن أمثلته: ما رواه ابن جرير عن سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، قال: سأل عبد الله بن الكوّاء عليًّا عن قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾ قال: «**أنتم يا أهل حروراء**».

فهذا فيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه يرى أن معنى الآية يتناولهم وإن كان لا يحكم بكفرهم لكنّهم شابهوا الكفار في هذا المعنى.

وقد روى ابن أبي حاتم والطبراني عن زكريا بن يحيى القصاب قال: سألت أبا غالب عن قول الله عز وجل: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾؛ فقال: حدثني أبو أمامة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «نزلت في الخوارج، حين رأوا تجاوز الله عن المسلمين، وعن الأمة والجماعة قالوا: يا ليتنا كنا مسلمين».

أبو غالب البصري ضعيف الحديث، ولا يصحّ رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لكن روي عن أبي أمامة من أكثر من وجه أنه أنزل بعض الآيات على الخوارج؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ...﴾.

فهذا كلّه من قبيل التفسير لا من صريح سبب النزول.

وعليه فإنّ قول الصحابي: (هذه الآية نزلت في كذا) قد يراد به صريح سبب النزول، وقد يراد به التفسير أي أن معنى الآية يتناوله.

والله تعالى أعلم.

الباب الخامس: تفسير القرآن بأقوال التابعين

من طرق التفسير المعتبرة: تفسير القرآن بأقوال التابعين، والأخذ عن التابعين واتّباعهم له أصل في القرآن؛ فإنّ الله تعالى قد أثنى على أصحاب نبيّه صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار وبيّن ما أعدّ لهم من الثواب العظيم الذي يدلّ دلالة بيّنة على هدايتهم ورضا الله عزّ وجلّ عنهم.

ثم اشترط على التابعين شرطاً من أتى به كان مع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أن يتّبعهم بإحسان كما بيّنه قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾.

ومن إحسان الاتباع أن يصدّق التابعون بما صدّق به الصحابة، وأن يقبلوا ما قبلوه، وأن يردّوا ما يردّوه، وأن يسيروا على منهاجهم، ويأخذوا دينهم بالاتباع لا بالابتداع.

وقد ورد الوعيد الشديد على مخالفة سبيلهم في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾.

وكان الصحابة يحذّرون من الذين يخالفون سبيلهم، ويبيّنون ما بيّنه الله في كتابه وما بيّنه النبي صلى الله عليه وسلم من وجوب اتّباعهم بإحسان.

روى ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إسحاق بن سليمان، قال: حدّثنا أبو سنانٍ [الشّيبانيّ] عن ابن عبّاسٍ أنه أتاه رجلٌ فذكر بعضَ أصحابِ محمّدٍ صلّى اللهّ عليه وسلّم ورضي عنهم، كأنه يتنقَّص بعضهم؛ فقال ابن عبّاسٍ: «﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ **أمّا أنت فلم تتّبعهم بإحسانٍ**».

فقد أوجب الله تعالى اتّباع سبيل المؤمنين، وتوعّد من خالفه، وسمّى لنا أئمة المؤمنين الذين يُقتدى بهم، وهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار، والذين اتّبعوهم بإحسان.

ولذلك اشتدّ حذر الأئمة من أن يقولوا قولاً يخالفون به سلفهم من الصحابة والتابعين، كما قال الإمام أحمد: (إيَّاك أن تتكلَّم في مسألة ليس لك فيها إمام) رواه ابن الجوزي في مناقبه.

ولا شكّ أن أولى الناس بهذا الوصف من شهد لهم الصحابة رضي الله عنهم بإحسان الاتّباع، وأثنوا عليهم، وائتمنوهم على تعليم الناس وإفتائهم، وأمروا بالأخذ عنهم، ومن استفاض ثناء الأئمة عليهم بما يدلّ على صدقهم وعلمهم وفضلهم، وقد ورد في ذلك جملة من الآثار.

الأحاديث الواردة في فضل التابعين

وقد نبّه النبي صلى الله عليه وسلم على فضل التابعين في غير ما حديث حتى استقرّ ذلك في نفوس السلف الصالح رحمهم الله، وعرفوا شرط أفضليتهم فاعتنوا به واجتهدوا فيه.

وقد ورد في فضل التابعين أحاديث عدة:

- **منها:** حديث إبراهيم النخعي، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» متفق عليه، وروي نحوه من حديث عمران بن الحصين، وحديث النعمان بن بشير، وغيرهما.

- **ومنها:** حديث أبي الزبير، عن جابر عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأتي على الناس زمان، يبعث منهم البعث فيقولون: انظروا هل تجدون فيكم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فيوجد الرجل، فيفتح لهم به، ثم يبعث البعث الثاني فيقولون: هل فيهم من رأى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فيفتح لهم به، ثم يبعث البعث الثالث فيقال: انظروا هل ترون فيهم من رأى من رأى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ ثم يكون البعث الرابع فيقال: انظروا هل ترون فيهم أحدا رأى من رأى أحدا رأى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به». رواه مسلم.

- **ومنها:** حديث عبد الله بن العلاء قال: حدثنا عبد الله بن عامر، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لا تزالون بخير ما دام فيكم من رآني وصَاحَبني، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأى من رآني وصَاحَب مَن صَاحَبَني» رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وابن أبي عاصم في "السنة" وابن السمّاك، وقد صححه الألباني في "السلسلة الصحيحة".

فهذه الأحاديث تدلّ دلالة بيّنة على فضل التابعين للصحابة بإحسان، وسمّوا بالتّابعين لقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾، وهذا الاسم الشريف يدلّ على أنّهم إنما نالوا أفضليتهم بإحسانهم اتّباع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

فمن شُهد له بإحسان الاتباع فهو إمام من أئمة الدين، يعتبر تفسيره للقرآن، ويُحتجّ بروايته، ويُؤتسى به بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث، وهي أن لا يخالف قوله نصّاً ولا قول صحابيّ ولا يخالفه أهل العلم من التابعين.

- فأمّا الاحتجاج بروايته فلأجل ما عُرف من عدالته وضبطه إلا أن يظهر في روايته علّة من العلل التي توجب الرد بها يعرفه أهل الحديث.

- وأما اعتبار قوله في التفسير؛ فالمراد به أنه له حظ من النظر، ويقبل بالشروط التي يأتي بيانها في أحكام تفسير التابعين.

- وأما الاتّساء بفعله فلأجل ما عرف من تأسّيه بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، واهتدائه بهديهم، ولذلك يُشترط في التأسي به أن لا يُخالف هديَ النبي صلى الله عليه وسلم ولا هديَ أصحابه.

أعلام المفسّرين من التابعين:

عُرف بالإمامة في التفسير جماعة من التابعين منهم:

١ . **الربيع بن خثيم الثوري (ت:٦١هـ)**، وقد كان من العلماء الحكماء العبّاد من أصحاب ابن مسعود.

قال بكر بن ماعز: (كان عبد الله بن مسعود إذا رأى الربيع بن خثيم مقبلا قال: «﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ۝٣٤﴾، **أما والله لو رآك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحبك**»). رواه ابن أبي شيبة.

٢: **مسروق بن الأجدع الهمْداني (ت:٦٢هـ)**؛ الإمام العابد الفقيه المخضرم، كان معروفاً بحرصه على طلب العلم ومجالسة الصحابة رضي الله عنهم.

قال الشعبي: (ما علمت أن أحداً كان أطلب للعلم في أفقٍ من الآفاق من مسروقٍ).

وقال علي بن المديني: (ما أقدم على مسروقٍ أحداً من أصحاب عبد الله، صلى خلف أبي بكرٍ، ولقي عمراً وعلياً، ولم يرو عن عثمان شيئاً، وزيد بن ثابت وعبد الله والمغيرة وخباب بن الأرت). رواه الخطيب البغدادي.

وروى الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق أنه قال: «**لقد جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم؛ فوجدتهم كالإخاذ؛ فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ يروي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم؛ فوجدت عبد الله بن مسعود من ذلك الإخاذ**». رواه ابن سعد والبيهقي وابن عساكر.

الإخاذ: مجمَع الماء؛ كالغدير ونحوه.

٣: عبيدة بن عمرو بن قيس السلماني المرادي (ت: ٧٢هـ)، وهو من كبار التابعين وعلمائهم، ومن خاصّة أصحاب علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود.

٤. زِرُّ بنُ حُبَيشِ بنِ حُباشةَ الأسديّ (ت: ٨٢هـ)

الإمام المقرئ المفسّر، من المخضرمين، من كبار التابعين وأجلائهم وفقهائهم، وكان فصيحاً عالماً بالعربية، وفد على عمر، ولزم ابن مسعود وأبيّ بن كعب وعبد الرحمن بن عوف.

قال عاصم بن أبي النجود: (كان زر بن حبيش أعرب الناس، وكان عبد الله [بن مسعود] يسأله عن العربية). رواه ابن سعد.

وروى ابن سعد في "الطبقات" عن عاصم عن زرّ أنه قال: «**خرجت في وفد من أهل الكوفة، وايم الله إن حرضني على الوفادة إلا لقاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلما قدمت المدينة أتيت أُبيّ بن كعب، وعبد الرحمن بن عوف، فكانا جليسيَّ وصاحبيَّ، فقال أُبيٌّ: يا زرّ ما تريد أن تدع من القرآن آية إلا سألتني عنها**».

٥: أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي (ت: ٨٣هـ تقريباً)

من خيار التابعين وعلمائهم، أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يلقه، وتلقّى العلم عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأبو موسى الأشعري، وابن عمر، وابن عباس، وغيرهم.

وكان ثقة عابداً زاهداً، من خاصة أصحاب ابن مسعود، وأعلمهم بحديثه، وأحفظهم له.

قال إبراهيم النخعي للأعمش: «**عليك بشقيق، فإني رأيت الناس وهم متوافرون، وهم يعدونه من خيارهم**». رواه الخطيب البغدادي.

٦: أبو العالية رُفيع بن مهران الرياحي (ت: ٩٣هـ)

الإمام القارئ المفسّر الفقيه، تابعيّ مخضرم، أدرك الجاهلية، وأسلم في خلافة أبي بكرٍ الصديق، وقرأ القرآن على عمر وأبيّ بن كعب وزيد بن ثابت.

وكان مملوكاً لامرأة من بني رياح فأعتقته سائبة لله.

وكان عابداً عالماً كثير تلاوة القرآن، حسن التفقّه فيه، وكان ابن عباس يُحبّه ويُكرمه ويقدّمه.

قال أبو العالية: «**كنت آتي ابن عباس وهو أمير البصرة، فيجلسني على السرير، وقريش أسفل، فتغامزت قريش بي، فقالت: يرفع هذا العبد على السرير! ففطن بهم، فقال: إن هذا العلم يزيد الشريف شرفا، ويجلس المملوك على الأسرة**». ذكره الذهبي في "تاريخ الإسلام".

٧. سعيد بن المسيب المخزومي (ت:٩٤هـ)

ولد في خلافة عمر ورآه، وكان حريصاً على طلب العلم حسن الحفظ والفهم؛ فاجتمع له علم غزير على حين وفرة الصحابة في المدينة، وتفقه على زيد بن ثابت، وحفظ عن أبي هريرة حديثاً كثيراً، واعتنى بحفظ ما يبلغه من فقه عمر بن الخطاب وأقضيته حتى قال يحيى بن سعيد الأنصاري: «**كان يقال: ابن المسيب راوية عمر**».

قال الليث بن سعد: (لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته).

وقال علي ابن المديني: (لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، هو عندي أجل التابعين).

أفتى في حضرة الصحابة، وكان من الصحابة من يسأله لعلمه وحفظه.

٨: سعيد بن جبير الأسدي (ت:٩٥هـ)

من جهابذة العلماء وكبار العبّاد، أخذ جلّ علمه عن ابن عباس وابن عمر وأخذ عن غيرهما من الصحابة وكبار التابعين، وكان حافظاً فَهِماً، وكان يسائل ابن عباس، ويحسن فهم مسائل العلم؛ فاعتنى به ابن عباس، وحدّثه فأكثر؛ حتى قال: لقد حفظت عني علماً كثيراً، وكان سعيد يكتب في صحف له، وكان يسمع سؤالات أصحاب ابن عباس له فيتفهّمها ويحفظها؛ حتى حصّل علماً غزيراً وهو شابٌّ لم يبلغ الثلاثين من عمره؛ وأمره ابن عبّاس بالفتوى والتحديث؛ فكان مفتي أهل الكوفة في زمانه.

قال مجاهد: قال ابن عباس لسعيد بن جبير: «**حدّث**».

فقال: أُحدِّث وأنت ها هنا!!

فقال: «**أوليس من نعمة الله عليك أن تحدث وأنا شاهد؛ فإن أصبت فذاك، وإن أخطأت علّمتك**». رواه ابن سعد وابن أبي حاتم.

وقال: جعفر بن أبي المغيرة: كان ابن عباس بعدما عَمِي إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه قال: «**تسألوني وفيكم بن أم دهماء**» يعني سعيد بن جبير.

قال أشعث بن إسحاق: (كان يقال: سعيد بن جبير جهبذ العلماء).

رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل".

الجهبذ: هو الناقد البصير؛ الذي يميّز الصحيح من غيره.

٩: أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي: (ت:١٠٢هـ)

وهو من أعلم أصحاب ابن عباس بالتفسير وأكثرهم سؤالاً له.

قال ابن أبي مليكة: «**رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباسٍ عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فيقول له ابن عباسٍ: اكتب، قال: حتى سأله عن التفسير كله**». رواه ابن جرير.

قال مجاهد: «**لقد عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم أنزلت، وفيم كانت؟**». رواه الدارمي وابن جرير.

١٠: أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي (ت:١٠٤هـ)

الإمام الفقيه الحافظ قاضي الكوفة في زمانه، كان آية في الحفظ والفهم، حتى كان الصحابة يتعجّبون من حفظه وحسن سرده للحديث، وكان يحفظ على صدره ولا يكتب، وروى عن نحو مائة وخمسين من الصحابة.

قال محمد بن سيرين لأبي بكر الهذلي: «**يا أبا بكر إذا دخلت الكوفة فاستكثر من حديث الشعبي، فإن كان ليسأل وإن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لأحياء**».

قال ابن حبان: (روى عن خمسين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم).

روى مالك بن مغول، عن نافع، قال: سمع ابن عمر الشعبي وهو يحدث بالمغازي، فقال: «**لكأنَّ هذا الفتى شهد معنا**». رواه الخطيب البغدادي.

١١: عكرمة البربري مولى ابن عباس (ت:١٠٤هـ)

لزم ابن عباس وخدمه، وأخذ منه علماً كثيراً، وكان ابن عباس يعتني بتعليمه، ويلزمه بذلك لما رأى من ذكائه وفهمه ونجابته، وأذن له بالفتوى في حياته.

- يزيد النحوي، عن عكرمة، قال ابن عباس: «**انطلق فأفت، فمن جاءك يسألك عما يعنيه فأفته**». ذكره الذهبي.

ومن مفسّري التابعين: علقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد، والحسن البصري وطاووس بن كيسان، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة بن دعامة السدوسي، ومحمد بن كعب القرظي، وزيد بن أسلم العدوي، وغيرهم كثير.

طبقات التابعين

التابعون على ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: طبقة كبار التابعين، وهم الذين عاصروا كبار الصحابة رضي الله عنهم، وتلقوا عنهم العلم، ومنهم: الربيع بن خثيم الثوري، ومسروق بن الأجدع الهمداني، وعبيدة السلماني، وعلقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد النخعي، وزرّ بن حُبيش الأسدي، وأبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي، وأبو العالية رفيع بن مهران الرياحي، وسعيد بن المسيّب المخزومي، وغيرهم كثير.

والطبقة الثانية: طبقة أواسط التابعين، ومنهم: سعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، ومجاهد بن جبر، وعامر بن شراحيل الشعبي، وعكرمة مولى

ابن عباس، وطاووس بن كيسان، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة بن دعامة السدوسي، ومكحول الشامي، ومحمد بن كعب القرظي، وغيرهم.

والطبقة الثالثة: طبقة صغار التابعين، ومنهم: ابن شهاب الزهري، وأبو إسحاق السبيعي، وعبد الله بن عون، ومحمد بن المنكدر التيمي، وأيوب بن أبي تميمة السختياني، وزيد بن أسلم العدوي، ومنصور بن المعتمر السلمي، وسليمان بن مهران الأعمش، وغيرهم.

تفاوت درجات التابعين

التابعون على درجات متفاوتة لتفاوتهم في إحسان الاتباع وفي ضبط المرويات وفي الاجتهاد والفهم؛ ذلك أن التابعين ليسوا كالصحابة الذين اختصوا بخصيصة العدالة العامة؛ فكانوا كلُّهم عدولاً ثقاتٍ، لا مطعن فيهم من جهة الرواية وتبليغ الدين، قد اختارهم الله لصحبة نبيّه صلى الله عليه وسلم؛ فتلك ميزة للصحابة رضي الله عنهم لا يشاركهم فيها غيرهم.

وأما من بعدهم ففضيلتهم مشروطة بإحسانهم اتّباع الصحابة رضي الله عنه واتّصافهم بالعدالة والضبط، ولذلك فإنّ **التابعين على درجات:**

الدرجة الأولى: الأئمة الثقات الذين عُرفوا بالعلم والفضل والإمامة في الدين فهؤلاء بأعلى مراتبهم.

والدرجة الثانية: صالحون مقبولون، ومنهم عباد معروفون، لا مطعن في عدالتهم ولا ضبطهم لكنّهم لم يكونوا معروفين بالاشتغال بالعلم كما

عرف به أهل العلم من التابعين؛ فهؤلاء تقبل مروياتهم ويُحتجّ بها في الجملة إلا أن تخالف رواية من هم أوثق منهم.

والدرجة الثالثة: درجة الذين تعتبر روايتهم ولا يحتجّ بها إلا أن تعضد برواية آخرين، **وأهل هذه الدرجة على أصناف:**

أ- فمنهم صنف صالحون في أنفسهم غير متّهمين بالكذب، لكنّهم ضعفاء في الضبط، يقع منهم الخطأ في الرواية بما عرف به ضعف ضبطهم.

ب- وصنف مجهولو الحال تعرف أسماؤهم وأعيانهم ولا يُعرف حالهم.

ج- وصنف اختلف فيهم الأئمة النقّاد فمنهم من وثّقهم ومنهم من ضعّفهم؛ فهؤلاء منهم من يكون في حاله تفصيل فيلحق بالدرجة الأولى في بعض مروياتهم، ويلحق بالثالثة في غيرها في تفصيل كثير لأحوال تعارض الجرح والتعديل تدرس في علوم الحديث.

والدرجة الرابعة: الذين لا تعتبر روايتهم، **وهؤلاء على أصناف:**

أ- فمنهم الذين كَثُر منهم الخطأ وخلط روايات الثقات بالضعفاء من غير تمييز حتى استحقّوا الترك.

ب- ومنهم المتّهمون بالكذب.

ج- ومنهم غلاة المبتدعة.

أوجه عناية التابعين بالتفسير

والتابعون في عنايتهم بالتفسير على صنفين:

الصنف الأول: مفسّرون يفسّرون القرآن بما عرفوا من طرق تفسيره، ومن هؤلاء: أبو العالية الرياحي، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي، وزيد بن أسلم، والضحاك بن مزاحم، ومحمد بن كعب القرظي، وغيرهم كثير.

فهؤلاء لهم أقوال في التفسير يرويها عنهم أصحاب كتب التفسير المسندة، ومنهم من يجمع بين الاجتهاد في التفسير، ونقل التفسير عمّن تقدّم.

فأبو العالية يروي كثيراً عن أبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري وابن عباس وأنس بن مالك، وله أقوال تُروى عنه في التفسير.

وكذلك سعيد بن المسيب يروى عن أبي هريرة وعائشة وزيد بن ثابت وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وكعب الأحبار، وغيرهم كثير، وله أقوال في التفسير.

وكذلك سعيد بن جبير يروي عن ابن عباس وابن عمر وله أقوال كثيرة في التفسير تروى عنه.

وكذلك مجاهد وعكرمة وقتادة وزيد بن أسلم وغيرهم جمعوا بين القول في التفسير ونقله.

والصنف الثاني: نَقَلةٌ للتفسير؛ عماد عنايتهم بالتفسير على رواية أحاديث التفسير، ونقل تفاسير الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ولا يكاد يُظفر لهم بأقوال في التفسير إلا نادراً.

وهؤلاء قد حفظوا للأمّة علماً كثيراً بحفظهم تفسير الصحابة رضي الله عنهم، وتفسير كبار التابعين.

وهؤلاء النقلة على ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: نقلة ثقات، ومنهم: قيس بن أبي حازم، وأبو الأحوص عوف بن مالك الجشمي، وأبو الضحى مسلم بن صبيح القرشي، وأبو رجاء العطاردي، وأبو مالك الغفاري، وأبو نضرة العبدي، وأبو تميمة الهجيمي، وأبو المتوكّل الناجي، وأبو بشر اليشكري، والربيع بن أنس البكري، وأبو روق عطية بن الحارث الهمداني، وغيرهم.

والطبقة الثانية: نقلة متكلّم فيهم من جهة ضعف الضبط أو لاختلاف النقاد في أحوالهم، وهم على درجات متفاوتة، فمنهم: أبو صالح مولى أمّ هانئ، وشهر بن حوشب، وعطية العوفي، وعطاء بن السائب، وسماك بن حرب الذهلي، وعلي بن زيد بن جدعان.

والطبقة الثالثة: رواة ضعفاء في عداد متروكي الحديث، كيزيد بن أبان الرقاشي، وأبان بن أبي عياش، وأبي هارون العبدي، ويزيد بن أبي زياد الكوفي، وجويبر بن سعيد الأزدي.

تعظيم التابعين لشأن التفسير

كان التابعون على قدر عظيم من تعظيم القول في التفسير؛ وأخبارهم ووصاياهم في ذلك مشهورة مأثورة.

- قال عامر بن شراحيل الشعبي: «أدركت أصحاب عبد الله، وأصحاب علي وليسوا هم لشيءٍ من العلم أكرَه منهم لتفسير القرآن». رواه ابن أبي شيبة.

- وقال عبيد الله بن عمر: «لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليعظمون القول في التفسير، منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع». رواه ابن جرير.

- وقال مسروق بن الأجدع: «اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله». رواه أبو عبيد.

- وقال إبراهيم النخعي: «كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه». رواه أبو عبيد.

- وقال القاسم بن محمد: «لأن يعيش الرجل جاهلا بعد أن يعلم حق الله عليه خير له من أن يقول ما لا يعلم» رواه الدارمي.

- وذكر يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن.

- وقال يزيد بن أبي يزيد: «كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع».

قال ابن كثير: (فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به؛ فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا، فلا حرج عليه؛ ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب سكوت المرء عما لا علم له به، فكذلك يجب عليه القول فيما سئل عنه مما يعلمه، لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾، ولما جاء في الحديث المروى من طرق: «من سئل عن علم فكتمه، أُلجم يوم القيامة بلجام من نار»).

طرق التفسير عند مفسّري التابعين

اتّبع التابعون منهج الصحابة رضي الله عنهم في تفسيرهم للقرآن، ففسّروا القرآن بالقرآن، وفسّروا القرآن بالسنة، وفسّروه بأقوال الصحابة وما بلغهم عنهم من وقائع التنزيل، وفسّروه بلغة العرب، واجتهدوا رأيهم فيما لم يبلغهم فيه نص، وفي فهمهم للنص.

١ . فأما تفسيرهم القرآن بالقرآن فله أمثلة:

منها: ما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في تفسير قول الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾ قال: عادوا إلى علمه فيهم، ألم تسمع إلى قول الله فيهم: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾؟ ألم تسمع قوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾).

وروي هذا القول بهذا الاستدلال عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير ومحمد بن كعب القرظي.

ومنها ما رواه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طرق عن داوود بن أبي هند عن أبي العالية في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَـٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرًا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ..﴾.

قال: «**إنما أنزلت في اليهود والنصارى، ألا ترى لقول: ﴿كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَـٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرًا﴾ بذنوب أذنبوها، وكانت زيادة في كفرهم، ثم ذهبوا يتوبون من تلك الذنوب، فقال الله جل وعز: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ٩٠﴾**.

قال: لو كانوا على هدى قبل توبتهم، ولكنهم على ضلالة».

ومنها: ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ قال: «**دائماً، ألا ترى أنه يقول: ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ ٩﴾ أي دائم**».

فالأول مثال على التفسير المتصل، والثاني على التفسير المنفصل.

٢. وأما تفسيرهم القرآن بالسنة؛ فمن أمثلته ما رواه مسلم في صحيحه من طريق همام بن يحيى قال: حدثنا قتادة، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «من نسي صلاة فليصلّها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك» قال قتادة: (و﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾).

وصحّ هذا التفسير عن سعيد بن المسيب أيضاً.

٣. وأما تفسيرهم القرآن بأقوال الصحابة، فله أمثلة كثيرة؛ منها: ما رواه عبد الرزاق من طريق أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص أن ابن مسعود: قال: «﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَا﴾: **الثياب، ثم قال أبو إسحاق: ألا ترى أنه يقول: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾**».

ففسّر الآية بقول الصحابي ثم استدلّ له من القرآن، وهذا مما يدلّ على أخذهم تفسير الصحابة بتفهّم لا بتقليد محض.

ونظير ذلك ما رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن جريج، عن مجاهد في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٦٦﴾﴾.

قال مجاهد: سمعت ابن عباس قال: «**هو مثل المفرّط في طاعة الله حتى يموت**».

قال ابن جريج، وقال مجاهد: «**أيود أحدكم أن تكون له دنيا لا يعمل فيها بطاعة الله، كمثل هذا الذي له جنة؟ فمثله بعد موته كمثل هذا حين أحرقت جنته وهو كبير لا يغني عنها شيئا، وأولاده صغار، ولا يغنون عنه شيئا، وكذلك المفرط بعد الموت، كل شيء عليه حسرة**».

فأخذ أصل المعنى من ابن عباس، وزاده شرحاً وتفصيلاً.

وكان منهم من يعتني بجمع أقوال الصحابة في مسائل التفسير كما روى عبد الرزاق من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿٧﴾﴾ قال: كان عليّ يقول: «**هي الزكاة**» وقال ابن عباس: «**هي العارية**».

ويدخل في هذا النوع تفسيرهم القرآن بما عرفوه من وقائع التنزيل وأحواله؛ كما روى ابن جرير عن جعفر بن أبي المغيرة، عن ابن أبزى أنه جاءه رجل من الخوارج يقرأ عليه هذه الآية: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾.

قال له: أليس الذين كفروا بربهم يعدلون؟

قال: «**بلى!**».

قال [جعفر]: وانصرف عنه الرجل، فقال له رجل من القوم: يا ابن أبزى، إنَّ هذا قد أراد تفسير هذه غير هذا! إنه رجل من الخوارج!

فقال: «**ردوه علي**».

فلما جاءه؛ قال: «**هل تدري فيمن نزلت هذه الآية؟**».

قال: لا!

قال: «**إنما نزلت في أهل الكتاب، اذهب، ولا تضعها على غير حدّها**».

فهذا الخارجي أراد أن يستدلّ بهذا التفسير على تكفير بعض المسلمين بما يزعم أنه من العدل بالله؛ ففسّر له عبد الرحمن ابن أبزى - وكان مفتي أهل مكة في زمانه - الآيةَ بما عرفه من نزولها.

ومنه أيضاً ما رواه ابن جرير من طريق الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب الزهري قال: حدثني سعيد بن المسيب: أن الله قال: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِىَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾.

قال سعيد بن المسيب: «**إنما نزلت هذه الآية في الذين كانوا يتبنون رجالاً غير أبنائهم ويورثونهم، فأنزل الله فيهم، فجعل لهم نصيباً في الوصية، وردَّ الميراثَ إلى الموالي في ذي الرحم والعصبة، وأبى الله للمدَّعَين ميراثا ممن ادَّعاهم وتبناهم، ولكن الله جعل لهم نصيبا في الوصية**».

٤. وأما تفسيرهم القرآن بلغة العرب؛ فله أمثلة:

منها: ما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق هشيم بن بشير، عن مغيرة بن مقسم، عن إبراهيم النخعي في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ٣٠﴾ قال: «**قالوا فيه غير الحق، ألم تر إلى المريض إذا هذي قال غير الحق**».

ومنها: ما رواه عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ قال: «**الزبانية في كلام العرب الشرط**».

ومنها: ما رواه ابن أبي شيبة عن شريك، عن بيانٍ، عن عامرٍ [الشعبي] ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ١٤﴾ قال: «**بالأرض، ثمّ أنشد أبياتًا لأميّة:**

وفيها لحم ساهرةٍ وبحرٍ ....».

ومنها: ما رواه ابن أبي شيبة أيضاً عن شريكٌ، عن فراتٍ، عن سعيد بن جبيرٍ، قال: «القانع السّائل، ثمّ أنشد أبياتًا للشمّاخ:

لَمال المرء يصلحه فيغني مفاقرَهُ أعفّ من القنوع».

ومنها: ما رواه أبو عبيد في فضائل القرآن من طريق أشعث بن أبي الشعثاء عن زيد بن معاوية العبسي، عن علقمة، في قوله: ﴿خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞ﴾ قال: «**ليس بخاتم يختم، ولكن ختامه خلطه، ألم تر إلى المرأة من نسائكم تقول للطيب خلطه مسك، خلطه كذا وكذا**».

٥. وأما اجتهادهم في التفسير؛ فكانوا يجتهدون في فهم النص، وفيما لم يبلغهم فيه نص، وكانوا أقرب إلى الصواب لقربهم من مشكاة النبوة وأخذهم عن الصحابة رضي الله عنهم، وتتلمذهم عليهم، وإحسان اتّباعهم إيّاهم.

ويقع منهم اتّفاق كثير في التفسير، ويقع بينهم اختلاف أكثره من قبيل اختلاف التنوّع.

وقد يقع منهم خطأ في الاجتهاد فيردّ، كما روى ابن جرير من طريق أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين عن عَبيدة السلماني في الرجل يدركه رمضان ثم يسافر؛ قال: «**إذا شهدت أوله فصم آخره، ألا تراه يقول:** ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾؟».

فقول عبيدة هذا اجتهاد اجتهده في فهم النصّ، فخرج بهذا القول الذي قال به وهو أن من شهد أوّل الشهر وهو مقيم فلا يحلّ له أن يفطر إذا سافر في ذلك الشهر، وهذا قول مهجور، وصريح عمل النبي صلى الله عليه وسلم لما سافر في فتح مكة على خلافه، وكذلك أقوال الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة على خلافه.

وهجران القول من دلائل ضعفه، وخطأ المجتهد في اجتهاده.

حجيّة تفسير التابعين

تفسير التابعين على مراتب فمنه ما يعدّ حجّة قاطعة للنزاع، ومنه ما هو مرجّح قويّ، ومنهم ما هو محلّ اعتبار ونظر.

فأمّا حجيّة تفسير التابعين فهي في حال اتّفاقهم وعدم اختلافهم في التفسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إذا اجتمعوا على شيء فلا يرتاب في كونه حجة).

والإجماع يُعرف بشهرة الأقوال وعدم المخالف.

وأمّا المرجّح القويّ فهو إذا تعددت الروايات عن جماعة منهم على قول واحد، أو عُلم بقرائن الأحوال أن التابعيّ أخذ هذا التفسير عن أحد الصحابة وليس اجتهاداً منه ولا مما أخذ من أخبار بني إسرائيل فإنّه من المرجحات التي يستفاد بها ترجيح هذا القول على غيره ما لم تكن له علّة أخرى.

وأما ما يكون محلّ اعتبار ونظر فهو القول الذي يصحّ عن التابعي ودلالته محتملة، ولا نقف على ما يوجب ردّه.

ومن أقوال التابعين ما يُتوقّف فيها وتجعل عهدتها على قائلها لخفاء الدليل الذي استند عليه أو يكون مما لا يقال بالرأي ولم يأخذه من الإسرائيليات وليس فيه نكارة فهذا القول تجعل عهدته على قائله ولا نقابله بالإنكار من غير دليل.

ومن ذلك ما رواه ابن أبي شيبة وابن جرير من طريق محمد بن فضيل عن ليث، عن مجاهد، في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ قال: «**يجلسه معه على عرشه**».

فهذا الأثر تفرّد به ليث عن مجاهد، وليث ضعيف الحديث، ولو صحّ عن مجاهد فهو في حكم المرسل؛ لأنه مما لا يقال بالرأي.

وقد أنكر الأئمة على من أنكر هذا الأثر من الجهمية لأن منشأ إنكارهم ليس ضعف الإسناد وإنما استنكروا المتن، وتوهّموا فيه ما توّهموه في صفة العلو لله تعالى واستوائه على العرش، ومن المعلوم أن جلوسه – إن

صحّ - ليس كجلوس النظير مع نظيره تعالى الله عما يظنّون، وليس لأحد دون الله نصيب من الملك، وإنما هو إجلاس تكريم وتشريف، وعرش الله عظيم، بل ذكر أنه أعظم المخلوقات؛ فمن غير المستنكر أن يكرمه الله تعالى بموضع يجلس فيه على العرش.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يجوز أن يكون مقامًا مخصوصًا لمقعد النبي صلى الله عليه وسلم).

واستدلّ بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي».

وهذا حديث صحيح متّفق عليه، وفيه أن لهذا كتاب موضعاً كريماً على العرش.

وقال ابن جرير: (ما قاله مجاهد من أن الله يقعد محمدا صلى الله عليه وسلم على عرشه قول غير مدفوع صحته، لا من جهة خبر ولا نظر، وذلك لأنه لا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من أصحابه، ولا عن التابعين بإحالة ذلك..).

ثم أطال في بيان عدم استحالة ذلك من جهة النظر.

وأنكر الأئمة على من أنكر هذا الحديث من باب التجهّم، وقد غلا بعض من كتب في السنة حتى كفّر من أنكر هذا الأثر، وهو خطأ بيّن؛ فإنّه لم يثبت بدليل صحيح، لكننا نصون أنفسنا عن القول بنفيه لأنه قول بغير علم في أمر غيبيّ، الله أعلم به.

وقد جرت محنة عظيمة بسبب هذا الأثر في القرن الثالث الهجري، وأوذي فيها بعض الأئمة، وقد روي عن الدارقطني أنه أنشد:

حديث الشفاعة في أحمد إلى أحمد المصطفى نسندُهْ
فأما حديثٌ بإقعاده على العرش أيضاً فلا نجحدُهْ
أمرّوا الحديث على وجهه ولا تدخلوا فيه ما يفسدُهْ
ولا تنكروا أنه قاعد ولا تجحدوا أنه يقعدُهْ

ورويت هذه الأبيات عن ابن العلاف الضرير ولعلّ الدارقطني تمثّل بها.

والمقصود أن مثل هذا القول تُجعل عهدته على قائله ولا ننكره من غير دليل.

وأما الأقوال التي فيها نكارة بمخالفتها لنصّ أو إجماع فتردّ.

وإذا اختلف التابعون على أقوالٍ لا يمكن الجمع بينها فلا يعدّ قول كل واحد منهما حجة على الآخر، وإنما يطلب الترجيح بين أقوالهم بطرق الترجيح المعروفة عند أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (متى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض).

والأقوال المعتبرة والأقوال غير المعتبرة

أقوال المفسّرين على قسمين:

القسم الأول: أقوال معتبرة، وهي التي لها حظّ من النظر والاعتبار، وهي التي تعتمد على أصل معتبر قائم على طريق من طرق التفسير المعروفة.

ومعنى اعتبار القول أن ينظر في الجمع بينه وبين الأقوال الأخرى أو الترجيح بينه وبينها.

والقسم الثاني: أقوال غير معتبرة، وهي التي يتبيّن خطؤها، ومتى استبان خطأ القول فلا يُعتد به في الجمع والترجيح.

ومن ذلك: أن يعتمد على رواية أخطأ في ضبطها ثم تبيّن الصواب فيها.

ومن ذلك: أن يعتمد على اجتهاد يتبيّن خطؤه.

ومن ذلك: أن ينكر أهلُ العلم هذا القول ويبيّنوا خطأه.

ومن ذلك: أن يُهجر القول فلا يقول به أحد. [1]

---

[1] انظر للأهمية مبحثي: دراسة التفسير في عصر التابعين، وأعلام المفسّرين من التابعين، من كتاب "تاريخ علم التفسير".

الباب السادس: تفسير القرآن بلغة العرب

مقدمة في التفسير اللغوي:

من طرق التفسير الصحيحة التفسيرُ بلغة العرب؛ ذلك بأن القرآن نزل بلسان عربيّ مبين، على أحسن ما تعرفه العرب من فنون الخطاب ودلائله.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾.

فوصفه بأنه بلسان عربيّ مبين؛ وذلك لحُسن إفادته المعاني بمفردات وأساليب عربية فصيحة تدلّ على المراد دلالة بيّنة.

وهو مبينٌ في ألفاظه ومعانيه وهداياته:

- **فألفاظه** وتراكيبه في غاية الحسن والفصاحة؛ ليس فيها تنافر ولا تعقيد، ولا ضعف ولا تعسف.

- **ومعانيه** سامية جليلة؛ مستقيمة بيّنة؛ ليس فيها محال ولا غموض، ولا تناقض ولا اختلاف.

- **وهداياته** مُرشِدَة للحقّ، مُيَسَّرة للعمل، متّسقة متآلفة غير متعارضة ولا متخالفة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾.

والخطاب في هذه الآية للعرب الذين أنزل القرآن بلسانهم ليعوه ويعقلوه؛ وفي هذا دلالة بيّنة على أنه خطاب يعرفون مفرداته وأساليبه؛ ودلائله ومراميه، وفحواه وإيماءه، ليس فيه ما يخالف ما تعرفه العرب من سَنن كلامها.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾.

فوصفه بالاستقامة التي لا تشوبها شائبة عوج ولا اختلاف؛ ولا خلل ولا ضعف؛ بل هو مستقيم في ألفاظه ومعانيه وهداياته؛ في الذروة العليا من الفصاحة وحسن البيان، محكم غاية الإحكام، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، يهدي إلى الحقّ وإلى طريق مستقيم.

قال ابن جرير: (يقول: جعلناه قرآنا عربيّا إذْ كانوا عرباً، ليفهموا ما فيه من المواعظ، حتى يتقوا ما حذرهم الله فيه من بأسه وسطوته، فينيبوا إلى عبادته وإفراد الألوهة له، ويتبرؤوا من الأنداد والآلهة)ا.هـ.

وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾.

فهو كتاب فصّله الله تعالى بعلمه فجعله تبياناً وتفصيلاً لكل شيء بلسان عربي مبين، والتفصيل والتبيين من دلائل الإفهام بما يُعرف به المعنى ويدرك به المقصد.

قال ابن جرير رحمه الله: (يقول: فصلت آيات هذا الكتاب قرآنا عربيا لقوم يعلمون اللسان العربي)ا.هـ.

فكلّ من يعرف اللسان العربي معرفة حسنة يشهد لهذا القرآن بأنه في غاية الحسن التي لا يطيقها البشر، وأنه لا مطعن فيه بوجه من الوجوه.

وكانت العرب قد بلغت في العناية بلُغَتها وبلاغتها مبلغاً لم يُسمعْ بمثله في أمةٍ من الأمم، حتى تنافسوا في الفصاحة، وتفاخروا بالقصائد المحْكَمَةِ، والخُطَب البليغة، والأمثال السائرة، وحسن البيان عن المراد بأفصح العبارات وأبلغها، وتنافسوا في الاحتجاج عند المخاصمة والمفاخرة بأقوى حُجَّة وألطَفِ منزع، حتى توصّلوا ببراعتهم في البيان إلى أمور لا تبلغها كثير من الحِيَل.

كما قال طرفة بن العبد البكري:

رأيت القوافي يتّلجن مواجاً تَضَيَّقُ عنها أن تولّجها الإِبَرْ

وكان من فصحائهم وبلغائهم محكَّمون يحكمون بين المتخاصمين والمتفاخرين في الفصاحة والشعر وحسن البيان؛ فمن حُكم له عَدّ ذلك مفخرةً له، ومن حُكم عليه عُدَّ ذلك الحكمُ مذمّة له ومنقصة يُنتقص بها.

وتنافسوا في الفصاحة والبيان تنافساً مشهوراً مأثوراً، ولهم في ذلك قصص وأخبار، وخطب وأشعار، وكانوا إذا جمعهم مجمع، أو وفدت قبيلة على قبيلة نمّقوا من خطبهم وأشعارهم ما يعرضون به فصاحتهم وحسن بيانهم ليتوصّلوا بذلك إلى إثبات رفعة شأنهم، وعلوّ قدرهم، وتخليد مآثرهم.

واتّخذوا من حسن البيان سبيلاً لبلوغ المآرب، ونيل المكاسب، واكتساب المراتب، ومؤانسة الجلاس، والدخول على الملوك والكبراء، وقضاء كثير من شؤونهم؛ حتى قال قائلهم: **(إنما المرء بأصغريه: لسانه وقلبه)**.

والقلب هو الذي يُمدّ اللسان بحسن الفكرة، وطرق الإبانة عن المقصد.

وقال زهير بن أبي سلمى:

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

فشاعت فيهم الأشعار والأراجيز، والخطب والوصايا، والقصص والأمثال، فرووا منها شيئاً كثيراً لا يُحدّ، وكان كثيرٌ منهم أهل حفظ وضبط، ربما سمع أحدهم القصيدة الطويلة تُنشَد؛ فحفظها من أوّل مرة، وهذا كثير شائع فيهم.

فكانوا يعتنون بجيّد الشعر عناية بالغة، ويحفظونه حفظ الحريص عليه، وينشدونه في مجامعهم ومواردهم ومجالسهم وأسمارهم.

وكان من الشعراء من يفتخر بكثرة إنشادِ شعرِهِ وتَمَثُّلِ النَّاسِ به، كما قال المسيّب بن عَلَس الضُّبَعي، وهو خال الأعشى الشاعر:

فلأهدينّ مع الرياح قصيدةً منّي مغلغلةً إلى القعقاعِ
ترد المياهَ فما تزال غريبةً في الناس بين تمثُّل وسَماعِ

يفتخر بحسن شعره، وامتيازه على غيره من الأشعار كما تمتاز الغريبة من الإبل عن غيرها؛ فتستشرفها الأنظار؛ وبأنه يُنشد القصيدة في ممدوحه وبينهما مفاوز؛ فيحفظها الناسُ من حسنها وغرابتها ويتمثلون بها، فيتسامع بها المستسقون في موارد مياههم، ويتناشدونها حتى تصل إلى ممدوحه من غير كتابةٍ ولا رسول.

وقال مُزَرِّد بن ضرار الغطفاني في التحذير من هجائه:

زعيم لمن قاذَفْته بأوابدٍ يغنّي بها الساري وتُحدى الرَّواحل
مشهّرة تُلفى كثيراً رواتها ضواحٍ لها في كلّ حيّ أزامل

تُكَرُّ فما تزداد إلا استنارة — إذا رازت الشعرَ الشفاهُ العوامل
فمَنْ أرمِهِ منها ببيتٍ يلُحْ به — كشامةِ وجه ليس للشامِ غاسِلُ

وقال الحصين بن حمام المري:

وقافية غير إنسيّةٍ — قرضت من الشعر أمثالها
شروداً تَلَمَّعُ في الخافقين — إذا أُنشدت قيل: من قالها؟!!

وكان الشعر ديوان العرب، إذ لم تكن لهم كتب، وفكانوا يحفظون وقائعهم ومآثرهم وأخبارهم بأشعارهم، وكانوا يفاضلون بين القصائد والشعراء، ويعرفون مراتبهم، ويوازنون بين أساليب الشعراء وطرائقهم حتى كان منهم من يميّز بين أشعار الشعراء كما نميّز بين الأصوات؛ وكما يعرف القافةُ الأشباه، فلا يشتبه عليه شعرُ شاعرٍ بغيره؛ فيعرفون المنحولَ والمدرجَ والمسترفَد والمهتدَم، وأشعار القبائل والموالي، حتى إنّ منهم من يميّز شعرَ الرجل من شعر أبيه، وإن كان يحتذي بمثاله، وينسج على منواله.

وقد بقيت هذه المعرفة بعدهم إلى زمن، ومن لطائف ما يذكر في ذلك ما رواه أبو علي الحرمازي قَالَ: مرَّ جرير بذي الرُّمَّة، فقَالَ: يا غَيْلان، أنشدني ما قلت فِي المرئي؛ فأنشده:

نبت عيناك عَنْ طللٍ بحزوى — عفته الريح وامتنح القطارا

فقَالَ: ألا أُعينك! قَالَ: بلى، بأبي وأمي، فقَالَ:

يَعُدُّ الناسبون إِلَى تميم — بيوتَ المجد أربعةً كبارا
يعُدّون الرّبابَ وآلَ سعدٍ — وعمراً ثم حنظلةَ الخيارا
ويهلك وسطها المرئيّ لغواً — كما ألغيت فِي الدية الحوارا

قَالَ: فمرَّ ذو الرمة بالفرزدق، فقَالَ: أنشدني ما قلتَ فِي المرئي؛ فأنشده القصيدة، فلما انتهى إِلَى هذه الأبيات؛ قَالَ الفرزدق: حَسْ! أعدْ عَليَّ، فأعاد، فقَالَ: (تالله لقد عَلَكَهُنّ أشدَّ لحيين منك).

وفي رواية أنه قال: (هذا شعر ابن المراغة) يعني جرير بن عطية.

وقال محمد بن سلام الجمحي في "طبقات فحول الشعراء": (وليس يُشكِل على أهل العلم زيادة الرواة ولا ما وضعوا، ولا ما وضع المولَّدون، وإنما عضل بهم أن يقول الرجل من أهل البادية من وَلَدِ الشُّعَراء أو الرجل ليس من ولدهم؛ فيُشكل ذلك بعض الإشكال).

ثمّ قال: (أخبرني أبو عبيدة أنّ ابن داوود بن متمم بن نويرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدويّ من الجَلَبِ والميرة؛ فنزل النَّحيت؛ فأتيتُه أنا وابن نوحٍ العطاردي؛ فسألناه عن شعر أبيه متمّم، وقمنا له بحاجته وكفيناه ضيعته؛ فلمّا نفد شعر أبيه؛ جعل يزيد في الأشعار ويصنعها لنا، وإذا كلامٌ دونَ كلامِ متمّم، وإذا هو يحتذي على كلامه، فيذكر المواضع التي ذكرها متمِّم، والوقائعَ التي شهدها؛ فلمّا توالى ذلك علمنا أنه يفتعله)ا.هـ.

والمقصود من ذكر عناية العرب بلسانهم وبيانهم، وحفظهم لأشعارهم ومآثرهم وآثارهم، وتمييزهم بين الصحيح والمنحول، والفاضل والمفضول، بيان ما وصلوا إليه من الرتبة العالية في فهم الخطاب العربي وتمييز رُتَبِه، ومعرفة فنونه وأساليبه، وتنوّع دلائله.

فلمّا نزل القرآن بلسان عربيّ مبين؛ على أحسن مما يعرفون من الفصاحة والبيان، بهرهم حُسْنُه، وأدهشهم بيانه، فاستولى على المرتبة العليا من البيان بلا منازع يدانيه، ولا منافس يساميه، من قول خطيب، ولا شعر شاعر،

وتيقّنوا أنه لا طاقة لأحد أن يأتي بمثله، ولا بقريب منه، وأنّ المتعرّض لمعارضته إنما يعرّض نفسه للهزء بها، فصانوا أنفسهم عن قصد معارضته.

وقد علموا أنّه لو كان من قول البشر لما أعيا فصحاءهم أن يأتوا بمثله أو بقريب منه، ولَتجاسروا على ادّعاء معارضته كما يعارض الشعراء والخطباء بعضهم بعضاً، وكانت كلّ قبيلة تأنف أن يتحدّاها شاعر أو خطيب فلا يتصدّى له من شعرائها وخطبائها مَن يجيبه.

فلمّا تحدّاهم الله تعالى لم يقدروا على معارضة كلامه ولا الإتيان بمثله.

وقد أنزل الله تعالى تحدّيهم في غير ما آية؛ فقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (١٣) فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٤)﴾.

- وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ (٣٧) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٣٨)﴾.

- وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٢٣)﴾.

- وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ (٣٣) فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ (٣٤)﴾.

فلمّا أعجزهم ذلك، وكبر على المشركين المعاندين أن يقرّوا بأنّه كلام الله تعالى؛ عدلوا عن المعارَضة إلى اختلاق الأقوال المنفرة عن القرآن

وعن اتّباع الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فقالوا: هو سحر، وقالوا: كهانة، وقالوا: شعر، وقالوا: تقوَّله محمّد (صلى الله عليه وسلم)، وقالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾، وقالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾.

واختلاف أقاويلهم وتعارضها من دلائل تساقطها وبطلانها، وأنهم إنما فروا من الإقرار بأنّه كلام الله تعالى، خوفاً من أن يلزمهم ذلك تركَ ما هم عليه من الشرك، واتباعَ الرسول صلى الله عليه وسلم.

وإذْ لم يقرّوا أنه كلام الله تعالى فهو عندهم من كلام البشر وإن اختلفوا في نوعه، وهذا الفرار من الإقرار بأنّه كلام الله تعالى يُدخلهم في دائرة التحدّي الذي لا يطيقونه؛ فبقوا مختلفين متحيّرين مبهوتين.

وقد اجتمعت قريش لينتدبوا رجلاً من أعلمهم بالشعر والسحر والكهانة يجادل النبي صلى الله عليه وسلم ليثنيه عن دعوته فوقع اختيارهم على عتبة بن ربيعة؛ فذَكر له ما ذَكر، وعَرَضَ عليه ما عَرَض من جمع المال له حتى يكون أغناهم والتزويج والتتويج بالملك في القصة المشهورة ليثنيَه عن دعوته؛ فلمّا قرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن بُهت وتحيّر ورجع إلى قومه بغير الوجه الذي ذهب به، كما في "مصنف ابن أبي شيبة" و"مسند أبي يعلى" و"مستدرك الحاكم" من حديث الأجلح بن عبدالله الكندي، عن الذَّيَّال بن حرملة الأسدي، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: «**اجتمعت قريش يوماً؛ فقالوا: انظروا أعلمكم بالسحر والكهانة والشعر، فليأت هذا الرجل الذي فرَّق جماعتنا وشتَّت أمرَنا وعابَ ديننا؛ فليكلّمه، ولينظرْ ماذا يردّ عليه، فقالوا: ما نعلم أحدا غير عتبة بن ربيعة، فقالوا: أنت يا أبا الوليد؛ فأتاه عتبة...**» الحديث.

وفي مرسَل محمد بن كعب القرظي أن ذلك حين أسلم حمزة بن عبد المطلب، ورأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيدون ويكثرون.

فقالوا: يا أبا الوليد، فقُمْ فكلّمه؛ فقام عتبة حتى جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا ابن أخي إنك منَّا حيث قد علمت من السِّطَةِ في العشيرة، والمكان في النسب، وإنك قد أتيت قومك بأمر عظيم، فرقت به جماعتهم، وسفهت به أحلامهم، وعبت به آلهتهم ودينهم وكفرت من مضى من آبائهم، فاستمع مني أعرض عليك أمورا تنظر فيها؛ لعلك أن تقبل منها بعضها.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قل يا أبا الوليد أسمع».

فقال: (يا ابن أخي، إن كنت إنما تريد بما جئت من هذا القول مالا، جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالا، وإن كنت إنما تريد شرفا، شرَّفناك علينا حتى لا نقطع أمراً دونك.

وإن كنت تريد مُلْكا مَلَّكْناك.

وإن كان هذا الذي يأتيك رئيا تراه ولا تستطيع أن ترده عن نفسك؛ طلبنا لك الطبّ وبذلنا فيه أموالنا حتى نبرئك منه؛ فإنه ربما غلب التابع على الرجل حتى يداوى منه، ولعلَّ هذا الذي يأتي به شعر جاش به صدرك، فإنكم لعمري يا بني عبد المطلب تقدرون منه على ما لا يقدر عليه أحد).

حتى إذا فرغ عتبة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع منه؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفرغت، يا أبا الوليد؟».

قال: نعم.

قال: «فاستمع مني».

قال: أفعل.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾» فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها عليه.

فلما سمعها عتبة أنصت له، وألقى بيده خلف ظهره معتمداً عليها يستمع منه؛ حتى انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السجدة؛ فسجد فيها.

ثم قال: «قد سمعت يا أبا الوليد ما سمعت؛ فأنت وذاك».

فقام عتبة إلى أصحابه.

فقال بعضهم لبعض يحلف بالله: لقد جاءكم أبو الوليد بغير الوجه الذي ذهب به؛ فلما جلس إليهم، قالوا: ما وراءك يا أبا الوليد؟

فقال: ورائي أني والله قد سمعت قولا ما سمعت لمثله قط، والله ما هو بالشعر ولا بالسحر ولا الكهانة.

يا معشر قريش، أطيعوني واجعلوها بي، خلوا بين هذا الرجل وبين ما هو فيه، واعتزلوه؛ فوالله ليكونَنَّ لقوله الذي سمعت نبأ؛ فإنْ تصبه العرب فقد كفيتموه بغيركم، وإن يظهر على العرب، فمُلْكُه مُلْكُكُم، وعزُّه عزكُّم، كنتم أسعد الناس به.

قالوا: سحرك والله يا أبا الوليد بلسانه.

فقال: هذا رأيي لكم، فاصنعوا ما بدا لكم). رواه ابن إسحاق في السيرة قال: حدثنا يزيد بن زياد عن محمد بن كعب فذكره؛ وهذا مرسل حسن رجاله ثقات، وقد صرّح فيه ابن إسحاق بالتحديث، ويشهد له ما تقدّم من حديث جابر، وفيه – عند البيهقي في "دلائل النبوة" – أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ حتى بلغ ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴿١٣﴾﴾ فأمسك عتبة على فيه وناشده الرحم أن يكف عنه).

وروى الحاكم في "المستدرك" والبيهقي في "دلائل النبوة" من طريق معمر، عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما «**أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه القرآن فكأنه رقَّ له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه، فقال: يا عم! إن قومك يرون أن يجمعوا لك مالا.**

قال: لم؟

قال: ليعطوكه فإنك أتيت محمدا لتَعَرَّض لما قِبَله.

قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالا.

قال: فقل فيه قولا يبلغ قومك أنك منكر له.

قال: وماذا أقول؟!! فو الله ما فيكم رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجزه ولا بقصيدته مني، ولا بأشعار الجن.

والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا، ووالله إنَّ لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يُعلى، وأنه ليحطم ما تحته.

قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه. قال: فدعني حتى أفكر فيه، فلما فكر، قال: هذا سحر يؤثر يأثره عن غيره، فنزلت ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾».

وهذا حديث إسناد متصل ورجاله ثقات إلا أنّه أُعِلَّ برواية حماد بن زيد له عن أيوب عن عكرمة مرسلاً، وحمّاد أثبت من معمر في أيوب.

وكذلك رواه معمر عن عباد بن منصور عن عكرمة مرسلاً كما في تفسير عبد الرزاق.

قال البيهقي: (في حديث حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال: «**جاء الوليد بن المغيرة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال له: اقرأ علي، فقرأ عليه:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝٩٠﴾.

قال: أعد، فأعاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق وما يقول هذا بشر»).

وهذه الحادثة مشهورة في كتب السير، وقد صححها الحاكم وحسّنها الألباني.

والمقصود أنّ العرب قد اعترفوا للقرآن بأعلى رتب الفصاحة والبيان، وعجز المشركون عن معارضته والإتيان بمثله؛ مع حرصهم على ردّ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم بكلّ سبيل أمكنهم.

وفيما تقدّم من الأدلة ما يكفي على أنّ العرب تعرف من خطاب القرآن ما يكفي لبيان الهدى، وإفهام المعنى، وقيام الحجة.

وأن هذا القرآن قد تضمّن من حسن البيان، وتفنن الخطاب، وتنوع الأساليب، وضرب الأمثال التي تعرف العرب معانيها وتدرك مقاصدها ما يكفي ويشفي من يبتغي الهدى.

فكان يكفيهم بما يعرفون من العربية أن يُتلى عليهم القرآن تلاوة بيّنة؛ فتقوم عليهم الحجّة بذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٨٢﴾.

وقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أمره به ربّه جلّ وعلا؛ فبلّغ البلاغ المبين؛ فآمن به مَنْ آمن عن معرفةٍ بالحقّ الذي أنزله الله عليه، ولم يُعْرِضْ منهم مَن أعرض بسبب التباس في بيانه أو نقص في حجّته، بل لله الحجة البالغة والبيان التام، وإنما أعرضوا لكفرهم وعنادهم واستكبارهم من بعد ما تبيّن لهم الهدى.

ومن دلائله إفادة القرآن للهدى وبيان الحقّ بما تعرفه العرب من سَنن كلامها أن القرآن يسمعه العالم والجاهل، والحاضر والبادي؛ فيفهمون من دلائل الخطاب ما يُعرف أثره عليهم من المعرفة والدراية، والخشية والبكاء، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ٨٣﴾.

ففاضت أعينهم من الدمع مما عرفوه من الحقّ الذي تلي عليهم إذْ كانت تلاوته تلاوة بيّنة كافية في تعريفهم الحق.

بل ربّما تُلي القرآن على الكافر فتفكّر فيه ثم أسلم لما تبيّن له من الحقّ كما أسلم بسبب ذلك فئام لا يُحْصَون.

ومن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أنه قال: «**قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلّم في فداء المشركين يوم بدرٍ، وما أسلمت يومئذٍ؛ فدخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلّم يصلّي المغرب؛ فقرأ بالطّور؛ فلمّا بلغ هذه الآية:** ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾.

قال: كاد قلبي أن يطير، وذلك أوّل ما وقر الإيمان في قلبي».

فهذه التلاوة البيّنة التي سمعها جبير بن مطعم وهو كافر كفته لمعرفة الحقّ وأثّرت فيه تأثيراً بالغاً حتى كاد قلبُه أن يطير من قوة هذه المعرفة التي لم يحتج معها إلى تفسير غير تلاوة تلك الآيات تلاوة بيّنة فكانت سبب إسلامه.

وقال تعالى لنبيّه صلى الله عليه وسلّم فيما أنزل إليه: ﴿فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾﴾، والتفكّر دليل إلى استخراج المعاني وفقه المقاصد، وسبيل ذلك عند المخاطبين إنما هو معرفتهم باللسان العربي ودلائل خطابه.

والقَصص بفتح القاف ليست جمع قِصَّة، وإنما هي مَصْدر قائم مقام المفعول، أي: اتل عليهم هذا البيان المفصَّل الذي لم يدع شيئاً مشتبهاً ولا ملتبساً، بل فرق بين أهل الحقّ وأهل الباطل بتفصيله الحسن البيّن في أعمال الفريقين وأحوالهما وجزائهما.

كما قال تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾.

قال أبو منصور الأزهري: (قولُه: ﴿أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾: أَي: أحسنَ الْبَيَان، والقاصُّ الَّذِي يَأْتِي بالقِصَّة مِن فصها يُقَال: قصصتُ الشَّيْء إِذا تَتَبعتُ أثَرَه شَيْئا بعد شَيْء).

ثم ذكر من الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾، وقوله: ﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ۝٦٤﴾.

فقَصّ الأثر تتبّعه حتى تعرف غايته وتتبيّن، وكذلك قَصُّ الحديثِ هو تتبّعه بتفصيل بيّن حتى تتضح غايته.

وبيان الحقّ لهم بياناً مفصّلاً متتبّعاً شاملاً لا يشذّ عنه شيء في جمل يسيرة بيّنة أدعى لتوافرهم على التفكّر فيه وتدبّره.

وقد قال الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٦٨ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ۝٦٩ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ۝٧٠﴾.

فما تقتضيه هذه الآية ونظائرها من الأمر بالتدبر والتفكر وتوجيه الخطاب بذلك إلى قوم كفار لم يؤمنوا؛ دليل بيّن على أنّه أمر ممكن لهم بما يعرفون من العربية، لا يحتاجون فيه إلى علماء ليفقّهوهم في معانيه، ولا ليوضّحوا لهم ما هو واضح لديهم من دلائل الخطاب، ولا سيّما الأصول البيّنة المحكمة من الإيمان بالله والكفر بالطاغوت واتّباع الرسول صلى الله عليه وسلم والتصديق بالبعث والحساب والجزاء، وغير ذلك من الأصول البيّنة في كتاب الله تعالى.

والمقصود من كلّ ما تقدّم إقامة الدلائل على أن خطاب القرآن كان بلسان عربيّ مبين تعرف العربُ أساليبه ودلائله.

قال أبو منصور الأزهري: (نزلَ القرآنُ الكريمُ والمخاطَبون بِهِ قومٌ عَرَبٌ، أولو بَيانٍ فاضلٍ، وفهم بارع، أنزلهُ جَلّ ذِكْره بلسانهم، وَصِيغَة كَلَامهم الَّذِي نشؤوا عَلَيْهِ، وجُبِلوا على النُّطْق بِهِ، فتدَرّبوا بِهِ يعْرفُونَ وُجُوه خطابه، ويفهمون فنون نظامه، وَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تعلُّم مُشْكِلِه وغريب أَلْفَاظه حاجةَ المولَّدين الناشئين فِيمَن لَا يعلم لسانَ الْعَرَب حَتَّى يُعَلَّمَه، وَلا يَفهم ضُروبه وَأَمْثَالَه، وطُرَقه وأساليبَه حتّى يُفَهَّمَها) ا.هـ.

الباب السابع: عناية العلماء بالتفسير اللغوي

وقد اعتنى المفسرون بتفسير القرآن بلغة العرب؛ ولا سيما ما حفظوه من أشعارهم؛ فكانوا يستعينون به على التفسير وعلى إعراب القرآن وحسن تلاوته.

قال عمر بن زيد: كتب عمر [بن الخطاب] إلى أبي موسى [الأشعري]: «**أما بعد فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربي، وتمعددوا فإنكم معديون**». رواه ابن أبي شيبة.

وقال أُبيّ بن كعب رضي الله عنه: «**تعلَّموا العربيَّةَ في القرآن كما تتعلَّمون حفظه**». رواه ابن وهب وابن أبي شيبة.

وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «**إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب**» رواه الحاكم والبيهقي من طريق أسامة بن زيد الليثي عن عكرمة عن ابن عباس، وهذا إسناد صحيح.

وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: «**شهدت ابن عباس، وهو يُسأل عن عربية القرآن، فينشد الشعر**» رواه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة"، وأبو عبيد في "فضائل القرآن".

قال أبو عبيد: (يعني أنه كان يستشهد به على التفسير).

ومعرفة العلماء المتقدّمين من الصحابة والتابعين بفنون العربية تتفاضل، فبعضهم أوسع معرفة بها من بعض، وأكثر تمكناً من شواهدها وأدوات الاجتهاد فيها، وإن كانوا كلّهم من أهل طبقة الاحتجاج قبل سريان اللحن إلى كلام الناس وفشّوه فيهم بعد مخالطة العجم للعرب.

وفي "مصنّف ابن أبي شيبة" أن رجلاً قال للحسن البصري: يا أبا سعيد، والله ما أراك تلحن!! فقال: «**يا ابن أخي، إني سبقت اللحن**».

فالصحابة رضي الله عنهم كانوا عرباً فصحاء وتفسيرهم القرآن بلغة العرب حجّة لغوية إذا صحّ الإسناد إليهم وأُمن لحن الرواة، وكذلك كبار التابعين وأوساطهم ممن لم يعرف منهم اللحن.

وكان الصحابة مع علمهم بالعربية وسلامة لسانهم من العجمة واللحن، لهم عناية بالتفقّه في العربية وسؤال الفصحاء المعربين، وحفظ الحجج اللغوية والشواهد من الأشعار والخطب وغيرها.

قال عاصم بن أبي النجود: (كان زرّ بن حبيش أعرب الناس، وكان عبد الله [بن مسعود] يسأله عن العربية). رواه ابن سعد.

وتقدّم ذكر أمثلةٍ على حفظ ابن عباس رضي الله عنهما للشواهد الشعرية والحجج اللغوية.

والعلماء الذين لهم عناية بتفسير القرآن بلغة العرب على طبقات:

الطبقة الأولى: طبقة الصحابة رضي الله عنهم، وكان منهم علماء يفسّرون الغريب ويبيّنون معاني الأساليب القرآنية بما يعرفون من لغتهم العربية التي يتحدّثون بها، وقد نزل القرآن بلغتهم، وكان لبعضهم مزيد

عناية ومعرفة بفنون العربية وأساليبها، وحفظ شواهدها، وقد ذكرت من الأمثلة على ذلك فيما مضى ما يغني عن إعادته.

والطبقة الثانية: طبقة كبار التابعين، وعامّتهم من أهل عصر الاحتجاج، وكان لبعضهم عناية بالتفسير اللغوي، وقد مضى ذكر بعض الأمثلة على تفاسيرهم اللغوية.

ومن هذه الطبقة: أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي (ت: ٦٩هـ)، وهو تابعيّ ثقة فصيح اللسان، عالم بالعربيّة، أدرك الجاهلية، وأسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يلْقه، روى عن عمر وعثمان وعليّ وجماعة من كبار الصحابة.

وقرأ القرآن على عثمان وعليّ، وشهد وقعة الجمل مع عليّ، وصاحَبَه وانتفع به، وكان ذكيًّا فَهِماً، وشاعراً مُجيداً، حاضر البديهة، حسن الجواب، قويَّ منزع الحُجَّة.

قال محمد بن سلام الجمحي: (كان أولَّ مَن أسَّسَ العربيَّةَ، وفتحَ بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسَها: أبو الأسود الدؤلي).

وكان ذلك بأمر عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وروي أنّ علياً هو الذي ابتدأ ذلك، ثم أمره أن ينحو نحوَه، ومن ذلك سُمّيَ النحو نحواً.

روى سعيد بن سَلْم بن قتيبة بن مسلم الباهلي عن أبيه عن جدّه عن أبي الأسود، قال: دخلتُ على عليّ فرأيته مطرقا، فقلت: فيم تتفكر يا أمير المؤمنين؟

قال: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتَنا، فأتيته بعد أيام؛ فألقى إليَّ صحيفة فيها: (الكلام كلُّه: اسم، وفعل، وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل).

ثم قال: (تَتَبَّعْهُ وزِدْ فيه ما وقع لك، فجمعت أشياء، ثم عرضتها عليه).
ذكره الذهبي في "تاريخ الإسلام".

وقال الذهبي: (أَمَرَهُ علي رضي الله عنه بوضع النحو، فلما أراه أبو الأسود ما وضع، قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، ومن ثَمَّ سُمِّيَ النَّحْو نحواً)ا.هـ.

وكان ثقة مأموناً، حسن الرأي والتدبير، استخلفه ابن عباس على البصرة لما تركها، وأقرّه علي بن أبي طالب، وبقي إلى أن مات في طاعون الجارف سنة ٦٩هـ في خلافة ابن الزبير.

ولأبي الأسود أقوال في التفسير تُروى عنه، وأبيات يُستشهد بها، وما حُفظ من أقواله وأشعاره قليل، وأكثر مَن يَروي عنه ابنه أبو حرب واسمه عطاء، ويحيى بن يَعْمَر، وأرسل عنه قتادة.

الطبقة الثالثة: الذين أخذوا عن أبي الأسود الدؤلي، وهم جماعة من المعتنين بالعربية في عداد التابعين منهم: ابنه عطاء، ويحيى بن يَعْمَر العدواني (ت: نحو ٩٠هـ)، ونصر بن عاصم الليثي (ت:٨٩هـ) وعنبسة بن معدان المهري الملّقب بعنبسة الفيل.

ونصر ويحيى معدودان من القرَّاء الفصحاء من أقران أبي عبد الرحمن السلمي.

قال يحيى بن عقيل الخزاعي: «**قرأتُ على أبي عبد الرحمن السلمي ويحيى بن يعمر؛ فما اختلفا إلا في حرفين؛ قال أبو عبد الرحمن:** ﴿مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥ﴾ **بفتح الواو، وقال ابن يعمر:** [ووُلده] **بضم الواو، وقال أبو عبدالرحمن:** ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ٣٣﴾ **وقال ابن يعمر:** [إذا دبر] ».

وأكثر من يُروى عنه التفسير من أصحاب أبي الأسود: يحيى بن يعمر، وهو أوّل من نقط المصاحف، وقد أخذ النَّقْطَ عن أبي الأسود.

قال هارون بن موسى: (أول من نقط المصاحف يحيى بن يعمر).

وقال ابن حبان: (كان من فصحاء أهل زمانه، وأكثرهم علماً باللغة مع الورع الشديد، وكان على قضاء مرو، وولاه قتيبة بن مسلم).

وهو الذي اجتمع مع عطاء بن أبي الأسود على إكمال ما نحاه أبو الأسود فأضافا إليه أبواباً من العربية.

وقريب من هذه الطبقة ميمون الأقرن وقد اختُلف فيه؛ فقيل إنه أخذ عن عنبسة، وقيل إن عنبسة أخذ عنه، ولا أعلم له أقوالاً مأثورة في التفسير، لكنّه كان من المبرّزين في العربية في زمانه.

الطبقة الرابعة: طبقة الآخذين عن أصحاب أبي الأسود، وعامّتهم من صغار التابعين، وهم جماعة من علماء اللغة المتقدّمين الذين شافهوا الأعراب، وكانت لهم عناية بتأسيس علوم العربية وتدوينها، **ومن أهل هذه الطبقة:** عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١٢٩هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء المازني التميمي (ت:١٥٤هـ).

وهؤلاء كانوا مع علمهم بالعربية وفصاحتهم من القرّاء المعروفين، الذين تُؤخذ عنهم القراءة، ولهم مصنفات كثيرة، في النحو وعلوم العربية، وتدوينات لما سمعوه من أخبار العرب وأشعارهم، لكن عامّة كتبهم مفقودة.

أما أبو عمرو بن العلاء فكان من أوسع الناس معرفة بالقراءات والعربية، وأشعار العرب ولغاتهم وأخبارهم وأنسابهم، وكانت له كتب كثيرة لكنّه أحرقها.

قال الأصمعي: (قال لي أبو عمرو بن العلاء: لو تهيأ أن أفرغ ما في صدري من العلم في صدرك لفعلت، ولقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كُتبت ما قدر الأعمش على حملها).

وقال أبو عبيدة: (كان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات، والعربية، والشعر، وأيام العرب، وكانت دفاتره ملءَ بيتٍ إلى السقف، ثم تنسَّك فأحرقها، وكان من أشراف العرب ووجوهها، مدحه الفرزدق وغيره).

وكان متواضعاً مع سعة علمه، سهلَ الحديث مع فصاحته لا يتكلّف غريب الألفاظ، ولا عسف المعاني، ولا يتمدّح بعلمه ولا يتفاخر به.

قال الأصمعي: (كان أبو عمرو بن العلاء يُحسن علوماً إذا أحسن إنسانٌ فنًّا منها قال: من مثلي! ولا يعتدّ أبو عمرو بذلك، وما سمعته يتمدّح قط، إلا أنَّ إنساناً لاحاه مرة فقال له: «والله يا هذا ما رأيتُ أحداً قطّ أعلمَ بأشعارِ العرب ولغاتها منّي، فإن رضيتَ ما قلتُ لك، وإلا فأوجدني عمَّن تروي). رواه الزجاجي في "مجالس العلماء".

وقد اشتهر عنه أنه قال: (إنما نحن فيمن مضى كبَقْل في أصول نخل طوال).

وأما ابن أبي إسحاق فتوسّع في القياس وعلله، وتبحّر في النحو حتى بلغ فيه الغاية في زمانه.

قال محمّد بن سلام: (سمعت أبي يَسأل يونسَ عن ابن أبي إسحاق وعلمه؛ قال: «هو والنحو سواء» أي: هو الغاية).

وقال محمد بن سلام: (كان ابن أبي إسحاق أشدَّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها).

وأمّا عيسى بن عمر فكان رأساً في النحو ذكيّا فهماً، وله مصنّفات في النحو لم يُعرف منها إلا "الجامع" و"الإكمال"، وهما مفقودان، قال فيهما الخليل بن أحمد وهو تلميذه:

ذهب النَّحْو جميعاً كلُّه	غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع	فهما للناس شمس وقمر

وقد شارك هذه الطبقة في الأخذ عن أصحاب أبي الأسود جماعةٌ من فقهاء التابعين منهم: محمد بن سيرين وقتادة وإسحاق بن سويد، لكن عناية أولئك بالعربية أظهر وأشهر.

والطبقة الخامسة: طبقة حماد بن سلمة البصري (ت: ١٦٧هـ) والمفضَّل بن محمَّد الضَّبِّي (ت:١٦٨هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ) وهارون بن موسى الأعور (ت:١٧٠هـ) والأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد (ت: ١٧٧هـ).

وهؤلاء في عداد تلاميذ الطبقة الرابعة، ومنهم من شافه الأعراب وأخذ عنهم.

أما حماد بن سلمة فكان قارئاً محدّثاً فقيهاً لغويّاً، وكان عالماً بالنحو، وهو سبب انصراف سيبويه إلى علم النحو.

وأمّا المفضّل فكان من القراء المعروفين، والأدباء المشهورين، وهو صاحب المفضّليات.

وأما الخليل بن أحمد فهو أوّل من ابتكر العروض، وصنّف المعجم، وقد بيّن فيه معاني بعض الآيات بما يعرفه من لغة العرب.

وأمّا هارون الأعور فكان قارئاً نحوياً له ذكر كثير في تفسير ابن جرير باسم هارون الأعور تارة، وتارة يسمّيه هارون النحوي، وهو ثقة في الحديث إلا أنه رُمي بالقدر.

وأما الأخفش الأكبر فكان أستاذاً في النحو والعربية وتفسير الأشعار.

قال عنه المرزباني: (هو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها).

والطبقة السادسة: طبقة سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، وخلف بن حيّان الأحمر (ت: نحو ١٨٠هـ) ويونس بن حبيب الضَّبِّي (ت:١٨٣هـ) وعلي بن حَمزةَ الكِسَائِي (١٨٩هـ) وأبي فيد مؤرج بن عمرو السدوسي (ت: ١٩٥هـ) ويَحيى بن سلاَّم البصري (ت:٢٠٠هـ)، ويحيى بن المبارك اليزيدي (ت: ٢٠٢هـ) ومحمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) والنضر بن شميل المازني (ت: ٢٠٤هـ)، وأبي زكريا يحيى

بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ) وأبي عبيدةَ مَعمر بن المثنَّى (ت:٢٠٩هـ)، ومحمد بن المستنير البصري الملقّب بقُطْرب (ت: بعد ٢١١هـ) وأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت:٢١٣هـ)، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البلخي (ت:٢١٥هـ)، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت:٢١٥هـ)، وعبد الملك بن قُرَيبٍ الأصمعي (ت: ٢١٦هـ) وأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت:٢٢٤هـ).

وهؤلاء من أعلام اللغة الكبار، ولهم مصنّفات كثيرة، وفي مصنّفاتهم بيان لمعاني بعض الآيات وما يتصل بها من مسائل لغوية.

ومنهم من صنّف في التفسير ومعاني القرآن كالكسائي، ويحيى بن سلام البصري، والفراء، وأبي عبيدة، والأخفش الأوسط.

وهؤلاء عامّتهم من تلاميذ الطبقة الخامسة، ومنهم من تتلمذ على بعض أصحاب الطبقة الرابعة.

كما قال الأصمعي: (سألت أبا عمرو عن ثمانية آلاف مسألة مما أحصيت عددها من أشعار العرب ولغاتها غير ما لم أُحْصِ). رواه الزجاجي في "مجالس العلماء".

وفي أواخر هذه الطبقة من أخذ عن أوائلها كما أخذ الأخفش الأوسط عن سيبويه، وأخذ الفرّاء عن الكسائي، وأخذ الأصمعي عن خلف الأحمر.

ومن العلماء من يموت قبل أقرانه بمدّة، ومنهم من يُعمَّر حتى يأخذ عنه تلاميذ تلاميذ أقرانه.

وأهل هذه الطبقة عامّتهم من أهل السنة، وفيهم من المعتزلة: قطرب والأخفش الأوسط.

واتّهم اليزيدي بميله إلى المعتزلة، ولا يُؤثر عنه من قوله ما يحقق ذلك سوى قصيدة لم تثبت عنه.

والطبقة السابعة: طبقة إبراهيم بن يحيى اليزيديّ (ت: ٢٢٥هـ)، وصالح بن إسحاق الجرمي (ت:٢٢٥هـ)، وأبي مِسْحَل عبد الوهاب بن حريش الأعرابي(ت:٢٣٠هـ)، ومحمَّد بن زياد ابن الأعرابي (ت:٢٣١هـ)، وأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي (ت: ٢٣١هـ)، ومحمد بن سلام الجُمَحِيّ (ت:٢٣١هـ)، ومحمد بن سعدان الضرير (ت:٢٣١ هـ)، وعبد الله بن محمد التَّوَّزي (ت: ٢٣٣هـ)، وعبد الله بن يحيى اليزيدي (ت: ٢٣٧هـ)

والطبقة الثامنة: طبقة أبي العَمَيْثَلِ عبد الله بن خُلَيدِ الأعرابي (ت:٢٤٠هـ)، ويعقوب بن إسحاق ابن السِّكِّيتِ (ت: ٢٤٤هـ)، وأبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت:٢٤٧هـ)، وأبي عكرمة عامر بن عمران الضبي (ت: ٢٥٠هـ)، وأبي حاتم سَهْل بن محمد السِّجِسْتاني (ت:٢٥٥هـ).

والطبقة التاسعة: طبقة أبي سعيد الحسن بن الحسينِ السُّكَّري (ت:٢٧٥هـ)، وعبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، وأبي حنيفة أحمد بن داوود الدينوري (ت:٢٨٢هـ)، واليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت:٢٨٤هـ)، وإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت:٢٨٥هـ)، ومحمّد بن يزيدَ المبرّد (ت: ٢٨٥هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني [ثعلب] (ت:٢٩١هـ)، والمفضَّل بن سلَمة الضَّبّي (ت:٢٩١هـ).

والطبقة العاشرة: طبقة يَموتَ بنِ المزرَّع العَبْدِي (ت:٣٠٤هـ)، ومحمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) وكُرَاع النَّمْلِ علي بنُ الحسَن الهُنَائِي (ت:٣١٠هـ)، وأبي علي الحسن بن عبد الله الأصفهاني المعروف بلُغْدَة(ت:٣١١هـ)، وإبراهيم بن السَّرِيِّ الزَّجَّاج (ت:٣١١هـ)، والأخفش الصغير علي بن سليمان (ت:٣١٥هـ)، وأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)، ونفطويه إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي (ت:٣٢٣هـ).

والطبقة الحادية عشرة: طبقة أبي بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري (ت:٣٢٨ هـ)، وأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت: ٣٣٠هـ)، وأبي جعفر أحمد بن محمّد النحّاس(ت:٣٣٨هـ)، وعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ)، وغلام ثعلب أبي عمر الزاهد (ت:٣٤٥هـ)، وعبد الله بن جعفر ابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)، وأبي الطيّب اللغوي (ت:٣٥١هـ)، وأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: ٣٥٦هـ).

والطبقة الثانية عشرة: طبقة القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت:٣٦٦هـ) وأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، وأبي منصورٍ محمد بن أحمد الأزهَرِي (ت: ٣٧٠هـ)، والحسين بن أحمد ابن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، وأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، وأبي بكر الزبيدي (ت:٣٧٩هـ)، وعلي بن عيسى الرمَّاني (ت: ٣٨٤هـ)، وأبي سليمان حَمْد بن محمد الخَطَّابي (ت:٣٨٨هـ)، وأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وأبي نصر الجوهري(ت:٣٩٣هـ)، وأحمد بن فارس الرازي (ت:٣٩٥هـ).

فهؤلاء الأعلام من أكثر من أخذت عنهم علوم العربية، على اختلاف أوجه عناياتهم اللغوية بالقرآن الكريم؛ فمنهم من يغلب عليه العناية بالنحو والإعراب، ومنهم المشتهر بالقراءات وتوجيهها، ومنهم المعتني بمعاني المفردات والأساليب، ومنهم المشتغل بالتصريف والاشتقاق، إلى غير ذلك من أوجه العناية اللغوية بالقرآن الكريم.

ومنهم من يفرد لعنايته بالقرآن مصنّفات مفردة، ومنهم من يعرض لها في كتبه اللغوية.

وتقصّي كتبهم وآثارهم وأخبارهم أمر يطول، وحسبنا في هذا المقام ذكر أسمائهم لتردّدها في كتب التفسير واللغة.

وهم على درجات متفاوتة في إتقان العلوم، وحسن الأثر، ولزوم السنة، بل منهم من رمي بالاعتزال والاشتغال بعلم الكلام؛ فيُقبل من كلامهم ما أحسنوا فيه وأجادوا، ويردّ منه ما غلطوا فيه مما نصروا به بدعهم، أو ردّوا به شيئاً من الحقّ عامدين أو متأوّلين.

ثمّ خلفهم في كلّ قرن جماعة من العلماء، اقتفوا آثارهم، واعتنوا بعلومهم، وجمعوا وصنّفوا، وبحثوا وحرّروا، وأفادوا ما أفادوا.

الباب الثامن: أنواع العناية اللغوية بالألفاظ القرآنية

لتفسير القرآن بلغة العرب مسارات متعدّدة وأوجه متنوّعة عُني العلماء بها قديماً وحديثاً حتى أفردوا في كلّ وجه منها مصنفات كثيرة؛ وتتابعوا على دراسة أمثلتها، وتحرير مسائلها، وتأصيل قواعدها؛ حتى غدا كلّ واحد من تلك الأوجه علماً قائماً بنفسه مستوياً على سوقه، له أبوابه ومسائله، وأصوله وضوابطه، ومؤلفاته وأئمّته.

وقد تأمّلت أنواع عناية العلماء اللغوية بالألفاظ القرآنية فوجدتها على نحو عشرة أنواع؛ منها ما هو وثيق الصلة بالتفسير اللغوي، ومنها ما يكون على أصناف يدخل بعضها في التفسير اللغوي، وبعضها يعدّ رافداً من روافده، ومنهلاً من مناهله.

وسيكون الحديث في الفصول القادمة عن هذه الأنواع، وشرح فائدتها للمفسّر بالتمثيل والتبيين، وبيان عناية العلماء بها، وسرد المؤلفات فيها، مع ما يحضرني من الفوائد والتنبيهات، والله المستعان وبه التوفيق.

فصل

النوع الأول: بيان معاني المفردات والأساليب القرآنية

وهو أشهر تلك الأنواع وأنفعها، وأشدّها صلة بالتفسير، إذ يكون به الكشف عن معنى اللفظ، ومعرفة مقاصد الأساليب، وأكثر عناية السلف اللغوية كانت بهذا النوع.

ومن مسائل هذا النوع ما يتّفق عليه العلماء، ومنها ما يختلفون فيه، وللاختلاف أسبابه وآثاره؛ فمن ذلك أن تكون اللفظة من المشترك اللفظي فيفسّرها بعضهم بمعنى من معانيها، ويفسّرها آخرون بمعنى آخر، ثمّ يختلف المفسّرون بعد ذلك؛ فمنهم من يختار أحد الأقوال لقرينة مرجّحة، ومنهم من يذهب إلى الجمع بين تلك المعاني.

والجمع - إذا أمكن- أولى من الترجيح ما لم يكن لاختيار أحد المعاني قرينة ظاهرة، أو مناسبة بيّنة.

ومن أمثلة ذلك اختلافهم في معنى ﴿عَسْعَسَ﴾ على قولين:

القول الأول: أدبر، وقد روي عن عليّ بن أبي طالب، وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس ومجاهد، وقال به قتادة وزيد بن أسلم وابنه عبدالرحمن.

والقول الثاني: أقبل، وهو الرواية الأخرى عن ابن عباس ومجاهد، وروي عن الحسن البصري وسعيد بن جبير.

وقد حكى جماعة من علماء اللغة القولين، واستشهد أبو عبيدة للقول الأول بقول عَلْقَمَة التميمي:

حتـى إذا الصبـح لهـا تنفّسـا وانجاب عنها ليلها وعسعسـا

وللقول الثاني بقول عِلْقَة بن قرط التيميّ:

قواربـاً مـن غـير دجنٍ نسّسـا مدّرعـات الليـل لـمّا عسعسـا

وحكى القولين جماعة من المفسّرين، واختار بعضهم المعنى الأول كما فعل البخاري وابن جرير.

قال ابن جرير: (وأولى التأويلين في ذلك بالصواب عندي قول من قال: معنى ذلك: إذا أدبر، وذلك لقوله: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ١٨﴾ فدلّ بذلك على أن القسم بالليل مدبرًا، وبالنهار مقبلا)ا.هـ.

واختار بعضهم المعنى الثاني كما فعل ابن كثير إذ قال: (وعندي أن المراد بقوله: ﴿عَسۡعَسَ﴾ إذا أقبل، وإن كان يصحّ استعماله في الإدبار، لكن الإقبال هاهنا أنسب؛ كأنه أقسم تعالى بالليل وظلامه إذا أقبل، وبالفجر وضيائه إذا أشرق، كما قال: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ٢﴾)ا.هـ.

ومن العلماء من اختار الجمع بين القولين كما فعل الزجاج إذ قال: (يقال: عسعس الليل إذا أقبل، وعسعس إذا أدبر، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، وهو ابتداء الظلام في أوله، وإدباره في آخره)ا.هـ.

وأما البخاري فله منهج دقيق في الاختيار والترجيح يعتمد غالباً على جانب الرواية؛ فإذا ثبت القول لديه عن ابن عباس أو مجاهد أو غيرهما صرّح باسمه، وإذا لم يثبت عنده من جهة الرواية لكنّه أرجح من غيره رواية ومعنىً ذكره من غير نسبة كما فعل هنا، ولقرينة أخرى وهي أنّ الفراء قد حكى اجتماع المفسّرين على هذا القول، وزيّف شاهداً احتجّ به

بعض أصحاب القول الثاني، وحكاية الإجماع وإن لم تصح إلا أنّها تفيد تغليب هذا القول من جانب الرواية، فلهذين السببين -والله تعالى أعلم- اختار البخاري هذا القول.

قال الفراء: (وقوله عز وجل: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴿١٧﴾ ...﴾؛ اجتمع المفسرون على أن معنى ﴿عَسۡعَسَ﴾: أدبر.

وكان بعض أصحابنا يزعم أن ﴿عَسۡعَسَ﴾: دنا من أوله وأظلم، وكان أبو البلاد النحوي ينشد فيه:

عسعس حتى لو يشاء ادّنا　　　كان له من ضوئه مقبس

يريد: إذْ دنا، ثم يلقي همزة إذْ، ويدغم الذال في الدال، وكانوا يرون أنَّ هذا البيت مصنوع)ا.هـ.

وقد انفرد الفراء بدعوى الإجماع هذه، وخالفه جماعة من علماء اللغة من غير اعتماد على الشاهد الذي ردّه.

ومما ينبغي أن يُعلم أنه ليس كلّ ما تحتمله اللفظة من المعاني في اللغة يصحّ أن تُفسَّر به في القرآن.

ومن أمثلة ذلك: لفظ «الفلق» يطلق في اللغة على الصبح، وعلى الخلق كلّه، وعلى تبيّن الحق بعد إشكاله، وعلى المكان المطمئن بين ربوتين، وعلى مِقْطَرة السجان، وعلى اللَّبَن المتفلق الذي تميز ماؤه، وعلى الداهية.

ولكلّ معنى من هذه المعاني شواهد صحيحة مبثوثة في كتب اللغة.

ومثل هذه الألفاظ التي تطلق على أكثر من معنى يؤخذ بما يحتمله السياق منها، ثمّ يكون النظر فيها على مراتب:

المرتبة الأولى: النظر في دلالة النص أو الإجماع على اختيار بعض تلك المعاني؛ فما دلّ عليه النصّ أو الإجماع وجب المصير إليه وطرح كلّ ما خالفه.

المرتبة الثانية: النظر في الأقوال المأثورة عن الصحابة والتابعين فيؤخذ ما قالوا به منها، وينظر في أقوالهم حسب قواعد الجمع والترجيح.

وينظر كذلك في المعاني التي يحتملها السياق مما لم يذكروه بشرط أن لا تعارض ما قالوه، ولا تعارض نصّاً ولا إجماعاً في موضع آخر.

والمرتبة الثالثة: النظر في أقوال المفسّرين من علماء اللغة فما قالوا به مما لا يعارض المرتبتين الأولى والثانية فمقبول إلا أن تكون له علّة لغوية.

والمرتبة الرابعة: النظر في دلالة المناسبة، وهي أن يكون أحد المعاني أنسب لمقصد الآية من المعاني الأخرى.

المرتبة الخامسة: النظر في توارد المعاني، وهي أن يحتمل التركيب معاني متعددة لأحوال متغايرة؛ فيؤخذ بالمعنى الأول للحالة الأولى وبالمعنى الثاني للحالة الثانية وهكذا.

ويجب على من يفسّر القرآن بلغة العرب أن يراعي أصولَ التفسير ومراتب الاستدلال وقواعد الترجيح، ولا يحلّ له أن يفسّر القرآن بمجرّد الاحتمال اللغوي من غير مراعاة ما تقدّم، وليُعلمْ أن من أسباب الانحراف في التفسير الأخذ بمجرّد الاحتمال اللغوي، وقد اغترّ بذلك

بعض من اشتغل بالتفسير من أصحاب الأهواء، وفتنوا ببعض ما خرجوا به من أقوال لمّا رأوا القرآن حمّالاً ذا وجوه، وأعجبتهم أقوالهم، وما أشربوا من أهوائهم، فضلّوا وأضلوا.

والكلام في تفسير المفردات يطول، وفيه مباحث كثيرة، وقواعد تفصيلية تُبحث في مظانّها، وعسى الله أن ييسر دورة علمية لبسط الحديث عنها.

وأما الأساليب فمعرفة معانيها ومقاصدها له أثر بالغ في التفسير، وإن لم يكن في الجملة لفظ يستدعي التفتيش عن معناه في كتب اللغة، فمعرفة معنى الأسلوب قدر زائد على معرفة معاني الألفاظ المفردة، ولا يستقيم فهم معنى الآية إلا بمعرفة معنى الأسلوب؛ فإذا تبيّن معنى الأسلوب تبيّن معنى الآية للمتأمّل، **ولذلك أمثلة كثيرة:**

منها: قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ فسّر بالتعجب وفسّر بالاستفهام، وللسلف واللغويين قولان مشهوران في هذه الآية عمادهما على تفسير معنى الأسلوب.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ٨١﴾ فسّر هذا الأسلوب بالنفي وفسّر بالشرط، وللمفسّرين كلام طويل في هذه الآية عماده على تفسير هذا الأسلوب.

ومما ينبغي أن يُتنبّه له أن المفسّر قد يصيب في معرفة الأسلوب ثمّ يقع الخطأ في تقرير المعنى على ذلك الأسلوب، ولذلك أمثلة في كتب التفسير، منها ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ﴾.

قال: (أي: أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، وهم مقرون بأنه لم يفعل هذا إله آخر مع الله.

ومن قال من المفسرين إن المراد: هل مع الله إله آخر؟ فقد غلط؛ فإنهم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ﴾)ا.هـ.

والأساليب القرآنية كثيرة متنوّعة، والغرض من هذا الشرح الموجز والتمثيل المقتضب التعريف بهذا النوع من أنواع التفسير اللغوي.

وقد أكثر العلماء من التصنيف فيه لجلالة قدره وعظم نفعه، بل عامّة كتب غريب القرآن من هذا النوع، وكثير من كتب معاني القرآن تعرض له، ويُعْنَى به كثير من المفسّرين في تفاسيرهم، وإن اختلفت مراتب عنايتهم به.

ومن صنّف في غريب القرآن: عبد الله بن يحيى اليزيدي، وابن قتيبة، وابن عزيز السجستاني، وأبو عمر الزاهد غلام ثعلب، وأبو عبيد الهروي، ومكي بن أبي طالب القيسي، والراغب الأصفهاني، وأبو جعفر الخزرجي، وابن الجوزي، وابن المنيّر، وأبو حيّان الأندلسي، والسمين الحلبي، وابن الملقّن، وابن الهائم وغيرهم كثير.

ومن صنّف في معاني القرآن من علماء اللغة: الكِسائي وكتابه مفقود، والفراء، وأبو عبيدة، والأخفش الأوسط، وأبو عبيد القاسم بن سلام وكتابه مفقود، والزجاج، والنحاس.

وما كتبه هؤلاء العلماء من التفسير اللغوي كان محلّ عناية كثير من المفسّرين ممن جاء بعدهم.

فصل
النوع الثاني: بيان معاني الحروف

علم معاني الحروف من العلوم اللغوية المهمّة للمفسّر، وهو مفيد في حلّ كثير من الإشكالات، واستخراج الأوجه التفسيرية، ومعرفة أوجه الجمع والتفريق بين كثير من أقوال المفسرين.

والغفلة عن معاني الحروف قد توقع في خطأ في فهم معنى الآية، وقد يقع ذلك لبعض كبار المفسّرين.

قال مالك بن دينار: كنا نعرض المصاحف أنا والحسن وأبو العالية الرياحي ونصر بن عاصم الليثي وعاصم الجحدري، قال: سأل رجل أبا العالية عن قول الله عز وجل ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾ ما هو؟

فقال أبو العالية: «**هو الذي لا يدري عن كم انصرف؟ عن شفع أو عن وتر**».

فقال الحسن: مَهْ! ليس كذلك، ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾: «**الذي يسهو عن ميقاتها حتى تفوت**» رواه عبد الرزاق.

قال الزركشي: (لو كان المراد ما فهم أبو العالية لقال: «في صلاتهم» فلما قال «عن صلاتهم» دل على أن المراد به الذهاب عن الوقت)ا.هـ.

وفهم أبي العالية قد يصحّ على معنى السهو عن معنى الصلاة وإرادتها بالقلب، ولو صلاها بجوارحه مع المسلمين كما يصلّي المنافقون من غير إرادة التقرّب إلى الله تعالى بالصلاة، بل قلوبهم في غفلة عن ذلك، وإنما يصلون رياءً، كما قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «**يُصلّون وليست**

الصلاة من شأنهم».

وأما مجرّد السهو في الصلاة فليس مما يتناوله الوعيد في الآية.

أمثلة لدراسة مسائل معاني الحروف في التفسير:

المسألة الأولى: معنى الباء في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾

اختلف اللغويون في معنى الباء في (بسم الله) على أقوال أقربها للصواب أربعة أقوال، وهي أشهر ما قيل في هذه المسألة، وإليك بيان هذه الأقوال:

القول الأول: الباء للاستعانة، وهو قول أبي حيان الأندلسي، والسمين الحلبي، وقال به جماعة من المفسّرين.

والقول الثاني: الباء للابتداء، وهو قول الفراء، وابن قتيبة، وثعلب، وأبي بكر الصولي، وأبي منصور الأزهري، وابن سيده، وابن يعيش، وجماعة.

والقول الثالث: الباء للمصاحبة والملابسة، واختاره ابن عاشور.

والقول الرابع: الباء للتبرك، أي أبدأ متبركاً، وهذا القول مستخرج من قول بعض السلف في سبب كتابة البسملة في المصاحف، وأنها كتبت للتبرّك، وهذا المعنى يذكره بعض المفسرين مع بعض ما يذكرونه من المعاني.

والأظهر عندي أن هذه المعاني الأربعة كلها صحيحة لا تعارض بينها، وما ذكر من اعتراضات على بعض هذه الأقوال فله توجيه يصحّ به القول.

ومن ذلك اعتراض بعضهم على معنى الاستعانة بأنّ الاستعانة تكون بالله وليست باسم الله؛ قالوا: الأشهر أن يقول المستعين إذا أراد الاستعانة:

أستعين بالله، ولا يقول: أستعين باسم الله.

وهذا الاعتراض يدفعه أنّ الذي يذكر اسم ربّه لا ريب أنّه يستعين بذكر اسمه على ما عزم عليه؛ فمعنى الاستعانة متحقق.

فهو يستعين بالله تعالى حقيقة، ويذكر اسمه متوسّلاً به إلى الله تعالى ليعينه؛ وهذا هو مراد من قال بمعنى الاستعانة.

وقد أرجع سيبويه معاني الباء إلى أصل واحد وهو الإلزاق؛ فقال في الكتاب: (وباء الجر إنما هي للإلزاق).

وهذا مقبول من حيث الأصل لكن يُعبَّر عن المعنى في كلّ موضع بما يناسبه، ولذلك استبدل ابن عاشور عبارة الإلزاق في هذا الموضع بالمصاحبة والملابسة وذكر أنها مترادفة، ومن أهل اللغة من يذكر بينها فروقاً دقيقة.

والإلزاق ينقسم إلى حسيّ ومعنوي؛ فالحسيّ للمحسوسات نحو: أمسكت بالقلم، والمعنويّ نحو: قرأتُ بِنَهَمٍ.

ثمّ يتفرَّع على الإلزاق الحسي والمعنوي أنواع أخرى؛ فقد يكون للاستعانة وقد يكون للتبرك، وقد يكون للاستفتاح، وقد يكون لغير ذلك، وقد تجتمع بعض هذه المعاني.

فما اجتمع منها من غير تنافر فيصحّ القول به، ولذلك يصحّ أن يستحضرَ المبسملَ عندَ بسملته هذه المعاني جميعاً، ولا يجد في نفسه تعارضاً بينها.

والغرض من التفصيل في هذه المسألة أن يتبيّن طالب علم التفسير أنّ من الأقوال في معاني الحروف ما يجتمع ولا يتنافر، وهذه قاعدة مهمة في

التفسير ولها تطبيقات كثيرة في مسائل التفسير.

ومن أمثلة ذلك الجمع بين أقوال العلماء في معنى الباء في قوله تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾.

فقيل: الباء للاستعانة، وقيل: للمصاحبة، وقيل: للملابسة، وقيل: للسببية، وقيل: للتبرّك.

وهذه كلها معانٍ صحيحة لا تعارض بينها.

لكن مما يُنبَّه عليه ضعف بعض الأقوال التي قيلت في معنى الباء في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

فقيل: زائدة، وقيل: هي للقسم؛ وقيل: للاستعلاء.

فأمّا القول بالزيادة فضعيف جداً، وكذلك القول بأنّها للقسم، والقسم يفتقر إلى جواب، ولا ينعقد إلا معلوماً.

وأما القول بالاستعلاء فيكون صحيحاً إذا كان معنى الاستعلاء عند التسمية مطلوباً؛ كالتسمية عند الرمي، وفي أعمال الجهاد، وسائر ما يطلب فيه الاستعلاء كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾

وهذا المعنى لا يُراد إذا كانت التسمية لما يراد به التذلل لله تعالى والتقرّب إليه كما في التسمية لقراءة القرآن.

وبهذا تعلم أن معاني الحروف تتنوّع بحسب السياق والمقاصد وما يحتمله الكلام، وليست جامدة على معانٍ معيَّنة يكرر المفسّر القول بها في كلّ موضع[1].

---

[1] هذه المسألة مستلة من مسائل تفسير سورة الفاتحة من كتاب «زاد المفسّر» يسّر الله إتمامه.

المسألة الثانية: معنى «ما» في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍ﴾

اختلف في معنى «ما» ههنا على ثلاثة أقوال:

القول الأول: «ما» موصولة لإفادة العموم؛ والمعنى: إن الله يعلم كلَّ ما تعبدون من دونه من حجر أو شجر أو نجم أو نار أو جنّ أو إنس؛ فكلّ ما يُعبد من دون الله تعالى فالله محيط به علماً.

وإيماء هذا المعنى أنّ الله يعلم حال تلك المعبودات ونقصها وفقرها إليه وأنّها لا تستحقّ من العبادة شيئاً، وأنّ كلّ من أشرك بالله شيئاً في عبادته فهو بعلم الله وسيجازيه على شركه.

والقول الثاني: «ما» نافية، والنفي متجّه لنفع تلك المعبودات؛ فكأنّها لّما لم تنفعهم شيئاً نزّلت منزلة المعدوم، ومن حسن بيان العرب تنزيل عديم الفائدة منزلة عديم الوجود، وهذا فيه تبكيت عظيم الأثر على قلوب المشركين.

وهذا المعنى نظير قول الله تعالى: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءً سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ﴾.

وقول الله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡۗ ...﴾.

وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الكهّان: «ليسوا بشيء».

والقول الثالث: «ما» استفهامية، والاستفهام إنكاري، و«يعلم» معلّقة، والمعنى: أيّ شيء تدعون من دون الله؟

القول الأول قول ابن جرير الطبري وجماعة من المفسرين فسّروا الآية على هذا المعنى، وذكره أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه.

والقول الثاني ذكره أبو البقاء العكبري وأبو حيّان الأندلسي والسمين الحلبي وابن عاشور وشرحه شرحاً حسناً، واختاره الأستاذ محمود صافي.

والقول الثالث ذكره سيبويه عن الخليل بن أحمد، وقال به أبو علي الفارسي والراغب الأصبهاني وأبو البقاء العكبري وجماعة.

المسألة الثالثة: معنى «من» في قول الله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾

في هذه المسألة أقوال لأهل العلم:

القول الأول: «من» للتعدية، كما في قول الله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ مِنكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾؛ فكذلك قول الله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾.

وهو أظهر المعاني في مثل هذا السياق، وهذا القول هو معنى قول جماعة من المفسّرين، وهو معنى رواية سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ قال: «**ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قدره خلوا عنه**». رواه عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم.

وقال المعتمر بن سليمان: سمعت ليثا يحدث، عن مجاهد أنه قال: «**ما من عبد إلا له ملك موكل يحفظه في نومه ويقظته من الجن والإنس والهوام، فما منها شيء يأتيه يريده إلا قال: وراءك! إلا شيئا يأذن الله فيه فيصيبه**». رواه ابن جرير.

وقال إبراهيم النخعي: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ قال: «**من الجن**». رواه ابن جرير وابن أبي حاتم، وهو مخرّج على أنّ «من» للتعدية.

وروي معنى هذا القول عن عليّ بن أبي طالب وأبي هريرة وأبي أمامة وعكرمة وغيرهم.

القول الثاني: «من» سببية، أي بسبب أمر الله لهم بحفظه يحفظونه، وهذا معنى قول الفراء وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، وذكره أبو حيان، وجماعة من المفسرين.

وقال عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير: «**الملائكة: الحفظة، وحفظهم إيّاه من أمر الله**» رواه ابن جرير.

قال ابن الجوزي: (فيكون تقدير الكلام: هذا الحفظ مما أمرهم الله به).

القول الثالث: «من» بمعنى الباء، أي: يحفظونه بأمر الله، وهذا قول قتادة، رواه عنه عبد الرزاق وابن جرير، ورواية عن مجاهد من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه، وقال به الخليل بن أحمد، ومقاتل بن سليمان، وهارون الأعور، وأبو عبيدة، وابن قتيبة، والمبرّد في المقتضب، وأبو البقاء العكبري، وجماعة.

وهذا القول صحيح، ويتفرّع إلى معنيين:

- أحدهما أن تكون الباء سببية؛ فيكون بمعنى القول الثاني، وهذا معنى قول الفرّاء: (و﴿يَحْفَظُونَهُ﴾ ذلك الحفظ من أمر الله وبأمره وبإذنه عز وجلَّ؛ كما تقول للرجل: أجيئك مِنْ دعائِك إِيَّاى وبدعائِك إِيَّاي)ا.هـ.
- والآخر: أن تكون الباء للتعدية، أي يحفظونه بما مكَّنهم الله به من أسباب الحفظ.

القول الرابع: بمعنى «عن»، وهي رواية عن ابن عباس أخرجها ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وذكره ابن جرير الطبري عن بعض نحاة البصرة، وأنهم قالوا: (معنى ذلك: يحفظونه عن أمر الله، كما قالوا: «أطعمني من جوع، وعن جوع» و«كساني عن عري، ومن عري»).

وهذا القول يرجع إلى معنى القول الثاني، وهو كقوله تعالى حكاية عن الخضر: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾.

القول الخامس: في الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: (له معقِّبات من أمر الله يحفظونه)، وهي رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، قال في قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ «**يقول: بإذن اللهّ، فالمعقّبات: هي من أمر اللهّ، وهي الملائكة**» رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

وقال ابن وهب: أخبرني الحارث بن نبهان عن عطاء بن السائب عن ابن عباس قال: «**الملائكة من أمر الله يحفظونه**».

وقال أيضا: أخبرني سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله ابن عباس أنه كان يقرأ: «﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾، ورقباء، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ من أمر الله ﴿يَحْفَظُونَهُۥ﴾».

وقال خصيف عن مجاهد: «**الملائكة من أمر الله**» رواه ابن جرير، وروى نحوه عن ابن جريج عن ابن عباس، وهو منقطع.

والتقدير على هذا القول له معقبات من أمر الله يحفظونه، ومتعلق الحفظ محذوف لإرادة العموم في كل ما يحتاج فيه إلى الحفظ.

والتحقيق أنّ هذه المعاني كلّها صحيحة، واختلافها كاختلاف الأقوال الصحيحة في المشترك اللفظي، وكاختلاف القراءات.

واختلاف التنوّع تقبل الأقوال فيه بثلاثة شروط:

- **أحدها:** أن يكون القول في نفسه صحيحاً.
- **والثاني:** أن تكون دلالة الآية عليه دلالة صحيحة من جهة اللغة.
- **والثالث:** أن يصحّ عن السّلف.

وشرح الأقوال الخمسة وبيان الفروق بينها، ودلالة الآية عليها يطول، لكن مما ينبّه عليه أثر الاختلاف في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ﴾، والمراد بالمعقبات، ومعنى الحفظ في قوله تعالى: ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ﴾.

ففيه قولان:

أحدهما: حفظ عناية ووقاية.

والآخر: حفظ رقابة وكتابة كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ١٠ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ ١١﴾.

قال ابن جريج: (﴿مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ﴾ مثل قوله: ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ١٧﴾ قال: الحسنات من بين يديه، والسيئات من خلفه، الذي عن يمينه يكتب الحسنات والذي عن شماله يكتب السيئات). رواه ابن جرير.

وكلّ قول من هذين القولين ومن الأقوال في المسألتين الأخريين يخرّج عليه ما يناسبه من الأقوال في معنى «من».

وقد كثرت الأقوال في تفسير هذه الآية لسعة معانيها، وتعدد دلائلها، وعامّتها أقوال صحيحة، إلا ما ذكر عن بعضهم من أنّ في الآية نفياً محذوفا والتقدير: (لا يحفظونه من أمر الله) وهذا القول ذكره أبو إسحاق الزجاج عن بعض أهل اللغة، وهو تحريف لا يصحّ، ولا يُؤثر عن أحد من السلف، وإنما قاد إليه استشكال معنى الحفظ من أمر الله على القول بأنّ «من» للتعدية.

والصواب أنه لا إشكال فيه؛ فكلّ الأقدار من أوامر الله تعالى الكونية، والأوامر الكونية قد أجرى الله فيها سنن التدافع، كما تدفع الأمراض بالتداوي والرقى؛ ويتّقى البرد باللباس، والحرّ بالظلال والأكنان، وقد روى الترمذي وابن ماجة وغيرهما من حديث الزهري عن أبي خزامة عن أبيه أنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقلت: يا رسول الله أرأيت رقى نسترقيها ودواء نتداوى به وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئا؟

قال: «هي من قدر الله».

وروي نحوه من حديث كعب بن مالك وحكيم بن حزام وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين.

ولمّا بلغ عمر نزول الوباء بالشام ونادى بالرحيل قال له أبو عبيدة بن الجراح: أفرارا من قدر الله؟

فقال عمر: **«لو غيرك قالها يا أبا عبيدة!! نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل هبطت واديا له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى جدبة؛ أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله»**. رواه البخاري.

وقال كعب الأحبار: «**لو تجلَّى لابن آدم كل سهل وحزن لرأى على كل شيء من ذلك شياطين، لولا أن الله وكل بكم ملائكة يذبون عنكم في مطعمكم ومشربكم وعوراتكم إذا لتُخُطِّفتُم**». رواه ابن جرير.

فالمعقّبات التي يدفع الله بها الشرور وتحفظ بني آدم كثيرة، وهي مأمورة بالحفظ، كما أمر الله الجفن أن يحفظ العين، لكن إذا قضى الله أمراً يصيب العبد فلا رادّ لقضائه، ولا تنفعه حفظته إذا نزل به قضاء الله.

عناية المفسّرين ببيان معاني الحروف

وقد اعتنى المفسّرون ببيان معاني الحروف عناية حسنة لاتّصالها بالتفسير، ولا سيّما بعض من كتب في معاني القرآن كالفراء والأخفش وابن قتيبة والزجاج والنحاس وغيرهم.

ولابن جرير وابن عطية والقرطبي وأبي حيان وأبي السعود والألوسي وابن عاشور عناية حسنة بالتنبيه على معاني الحروف في التفسير.

أنواع المؤلّفات في شرح معاني الحروف

سلك العلماء طرقاً متنوعة في التأليف في شرح معاني الحروف، وسأوجز الحديث عن أشهر تلك الأنواع:

النوع الأول: إدراجها في كتب الوجوه والنظائر، وهو أوّل ما ظهر من الكتابة في معاني الحروف، وسبب ذلك أنّ الحروف ترد على وجوه متعددة من المعاني، غير أنّ هذا النوع من التأليف لا يختص بالحروف ولا

يتقصّاها؛ **ومن أشهر الكتب المؤلفة في هذا النوع:**

١. كتاب "الوجوه والنظائر" لمقاتل بن سليمان البلخي(ت:١٥٠هـ)، وقد ذكر فيه معاني بعض الحروف مثل: «إلى»، و«إلا» و«إن»، و»أو» و«أم» و«حتى»، و«لولا»، و«لما» وغيرها.

٢. "الوجوه والنظائر" لهارون بن موسى النحوي(ت:١٧٠هـ)، وقد ذكر فيه معاني بعض الحروف ومنها: «إن» و«أنى» و«أم» و«أو» و«من» و«في» «ولما» وغيرها، وفيه اعتماد كبير على كتاب مقاتل، وزيادة عليه.

٣. "التصاريف" ليحيى بن سلام البصري(ت:٢٠٠هـ)، وقد ذكر فيه معاني بعض الحروف مثل معاني «من» و«في» و«إن» و«أن» وغيرها.

٤. كتاب "وجوه القرآن" لإسماعيل بن أحمد الحيري الضرير (ت:٤٣١هـ)

٥. "الوجوه والنظائر" للقاضي أبي عبد الله محمد بن علي الدامغاني(ت:٤٧٨هـ).

٦. "نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر" لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي(ت:٥٩٧هـ).

٧. "كشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر"، لشمس الدين محمد بن محمد البلبيسي المعروف بابن العماد المصري(ت:٨٨٧هـ).

النوع الثاني: إدراج شرحها في معاجم اللغة

وسبب ذلك أنّ الحروف من المفردات التي يكثر دورانها في الاستعمال؛ فكان من عناية أصحاب المعاجم اللغوية شرحها فيما يشرحون من

المفردات على تفاوت ظاهر بينهم في ذلك، **ومن أشهر المعاجم اللغوية:**

١. كتاب "العين"، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ) وقد شرح معاني بعض الحروف كما في شرحه لـ«أو» و«أم» و«أي» وغيرها.

وهذا الكتاب أصله للخليل بن أحمد، وأتمّه تلميذه الليث بن المظفر بن نصر بن سيار، وقد تتبعَّه ونقده الإمام أبو منصور الأزهري في كتابه الجليل "تهذيب اللغة"؛ فلذلك أوصي من يرجع إلى شرح مفردة في كتاب "العين" أن يطالع شرح تلك المفردة في "تهذيب اللغة".

٢. "جمهرة اللغة"، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ).

٣. "تهذيب اللغة"، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ).

٤. "المحيط في اللغة"، لأبي القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني المعروف بالصاحب بن عباد (ت:٣٨٥هـ).

٥. "تاج اللغة وصحاح العربية"، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ).

٦. "مجمل اللغة"، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت:٣٩٥هـ)، وله أيضاً "مقاييس اللغة"، لكن تناوله لمعاني الحروف في "مجمل اللغة" أكثر.

٧. "المخصص"، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المرسي المعروف بابن سيده الأندلسي (ت:٤٥٨هـ)، وله أيضاً «المحكم والمحيط الأعظم».

٨. "لسان العرب"، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفريقي (ت:٧١١هـ).

٩. "القاموس المحيط"، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ).

١٠. "تاج العروس من جواهر القاموس"، لأبي الفيض مرتضى الزبيدي(ت:١٢٠٥هـ).

فهذه أشهر المعاجم اللغوية، وفيها تناول لمعاني بعض الحروف بالشرح والتمثيل، واستخراج كلام أصحاب المعاجم في معاني الحروف، وترتيبه على حروف المعجم عمل نافع لو تصدّى له أحد.

النوع الثالث: التأليف المفرد في معاني الحروف

وقد صنّف في معاني الحروف جماعة من أهل العلم، ومن أشهر كتبهم وأهمّها:

١. "الحروف"، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني(ت: ٢٥٥هـ)، وهو جزء صغير نقله ياقوت الحموي من كتاب مفقود لأبي حاتم اسمه "لحن العامة".

٢. "المحلى"، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي(ت:٣١٧هـ)، وقد بدأه بتفسير وجوه النصب والرفع والخفض والجزم، ثمّ أخذ في شرح أنواع الحروف ومعانيها.

٣. "حروف المعاني والصفات"، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت:٣٤٠هـ).

٤. "الحروف"، لأبي الحسن علي بن الفضل المزني النحوي(ت:ق٤)، وكان معاصراً لابن جرير الطبري.

٥. "منازل الحروف"، لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني(ت:٣٨٨هـ).

٦. "الأُزهية في علم الحروف"، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي النحوي (ت: ٤١٥هـ).

٧. "رصف المباني في حروف المعاني"، لأبي جعفر أحمد بن عبد النور المالقي(ت:٧٠٢هـ).

٨. "التحفة الوفية بمعاني حروف العربية"، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي(ت:٧٤٢هـ) تلميذ أبي حيان الأندلسي.

٩. "الجنى الداني في حروف المعاني"، لأبي محمد الحسن بن قاسم المرادي المراكشي(ت:٧٤٩هـ) المشتهر بابن أمّ قاسم.

١٠. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت:٧٦١هـ).

١١. "جواهر الأدب في معرفة كلام العرب"، لعلاء الدين بن عليّ بن بدر الدين الإربلي(ت:ق٨ هـ)، وفي اسم مؤلّفه خلاف، وقال الأستاذ محمّد عبد الخالق عضيمة: (الظاهر أن مؤلف الكتاب هو: العلاء بن أحمد بن محمد بن أحمد السيرامي المتوفي سنة ٧٩٠).

١٢. "مصابيح المغاني في حروف المعاني"، لجمال الدين محمد بن علي المَوزعي المعروف بابن نور الدين (ت ٨٢٥ هـ).

١٣. "فتح الرؤوف في أحكام الحروف وما في معناها من الأسماء والظروف"، لجمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي المعروف بِبَحْرَق(ت:٩٣٠هـ)، وهي منظومة شرحها في كتاب لطيف.

١٤. "كفاية المُعاني في حروف المعاني"، وهي منظومة حسنة لأبي محمد عبد الله بن محمد البيتوشي الكردي (ت:١٢١١هـ)، وقد ذُكر عنه أنه كان

يحفظ "القاموس المحيط" عن ظهر قلب، **وقد اعتنى بمنظومته هذه عناية فائقة، وألّف في شرحها ثلاثة كتب:**

أ: "الحفاية بتوضيح الكفاية"، وهو شرح كبير طُبع في نحو ثمانمائة صفحة.

ب: و"الكفاية لراغب الحفاية"، وهي تعليقات مختصرة.

ج: و"صرف العناية في كشف الكفاية"، وهو شرح متوسط أودع فيه زبدة ما في الحفاية مع زوائد وفوائد.

١٥. "غنية الطالب ومنية الراغب في الصرف والنحو وحروف المعاني"، للأستاذ أحمد بن فارس الشدياق(ت:١٣٠٥هـ).

وعامّة هذه الكتب مطبوعة.

هذا، وقد ذُكر عن جماعة من العلماء المتقدمين أنّهم ألّفوا في الحروف كالخليل بن أحمد والكسائي والنضر بن شميل وأبي عمرو الشيباني وابن السكّيت والمبرّد وأبي علي الفارسي وغيرهم إلا أنّ **ما ذكر عنهم على ثلاثة أصناف:**

أ: صنف لا تصحّ نسبته إليهم، ومن ذلك:

- كتاب الحروف المنسوب إلى الخليل بن أحمد، وقد طبع بتحقيق د.رمضان عبد التواب، وقال: (ويبدو أن الكتاب مزيّف) وذكر أنّ الحافظ الذهبي قد اختصره، وأن الفيروزآبادي والسيوطي قد نقلا عنه.

- ورسالة في الحروف العربية، طبعت منسوبة إلى النضر بن شميل المازني(ت: ٢٠٤هـ) بتحقيق: هبة الدين الحسيني، في مجلة العلم ببغداد، ونشرها المستشرق أوغست هفنر في المجموع الذي سمّاه "البلغة في شذور اللغة".

ب: وصنف وإن كان عنوانه في الحروف إلا أنّ موضوعه في غير بيان معاني الحروف؛ ومن ذلك:

- كتاب ابن السكيت في «الحروف التي يُتكلّم بها في غير موضعها» لم يُرِدْ فيه حروف المعاني، وإنما أطلق لفظ الحرف على ما نسمّيه الجُملة.

- وكتاب الحروف لأبي عمرو الشيباني(ت:٢١٣هـ) إنما هو كتاب «الجيم» له، وهو معجم لغوي.

- وكتاب الحروف المنسوب لأبي نصر الفارابي(ت:٣٣٩هـ) كتاب فلسفي لم يجر فيه على طريقة أهل اللغة في شرح حروف المعاني.

- وكتاب الحروف لابن الطحّان(ت: ٥٦٠هـ) هو في صفاتها ومخارجها.

- وكتاب الحروف لأبي الفضائل الرازي(ت: ق٧ هـ) وهو كتاب فيه فصول عن علم الحروف الهجائية وصفاتها وأنواعها ومخارجها، وليس فيه حديث عن حروف المعاني.

ج: وصنف لم يصل إلينا، ولا أعرف عنه سوى اسمه، ككتب الكسائي والمبرّد وأبي علي الفارسي.

النوع الرابع: إفراد بعض الحروف بالتأليف

ومن الكتب المفردة في معاني بعض الحروف:

١. "الهمز"، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري(ت:٢١٥هـ).

٢. "الألفات"، لأبي محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري(ت:٣٢٨هـ).

٣. "الألفات"، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه الهمَذاني(ت: ٣٧٠هـ).

٤. كتاب "اللامات"، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت:٣٤٠هـ).

٥. "اللامات"، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت:٣٣٨هـ).

٦. و"اللامات"، لأبي زكريا أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت:٣٩٥هـ)، وله «مقالة كلا».

٧. ولأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت:٥٧٧هـ) كتب مفردة في بعض الحروف منها: كتاب "كلا وكلتا"، كتاب "لو وما"، وكتاب "كيف"، وكتاب "الألف واللام".

٨. "الفصول المفيدة في الواوات المزيدة"، لأبي سعيد خليل بن كيلكلدى بن عبدالله العلائي(ت:٧٦١هـ).

وتتبع ما كتب في هذا النوع من الرسائل والكتب وجمعه نافع جداً لو تصدّى له أحد.

الدراسات المعاصرة لمعاني الحروف في القرآن الكريم

لعلماء هذا العصر جهود مشكورة في إعداد موسوعات علمية في معاني الحروف في القرآن الكريم، ومن أهمّ تلك الأعمال:

١. قسم معاني الحروف من كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" للأستاذ الجليل محمد عبد الخالق عضيمة، وهو عمل جليل أمضى فيه نحو خمسة وعشرين عاماً، وبذل وسعه في حصر مواضع حروف المعاني

في القرآن الكريم، وأقوال العلماء في معانيها من مراجع كثيرة.

وقدّم لكل حرف بلمحات معرّفة عن مواضع وروده في القرآن الكريم ومعانيها.

٢. معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، إعداد الدكتور إسماعيل عمايرة والدكتور عبد الحميد السيد.

٣. معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، للأستاذ محمد حسن الشريف.

فصل
النوع الثالث: إعراب القرآن

علم إعراب القرآن من العلوم التي يُعنى بها نحاة المفسّرين وأئمتهم لأسباب من أجلّها الكشف عن المعاني، والتعرّف على علل الأقوال، وترجيح بعض الأقوال وأوجه المعاني على بعض.

وقد **كان لجماعة من علماء اللغة المتقدّمين** عناية بمسائل الإعراب في التفسير، وكان منهم من تُحفظ أقواله وتروى في كتب التفسير وكتب العربية، ومنهم من كانت له كتب يعرض فيها لبعض مسائل إعراب القرآن.

ومن هؤلاء العلماء: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١٢٩هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ) وهارون الأعور (ت: ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (ت: ١٨٣هـ)، وأضرابهم.

ثمّ ظهر في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث التأليف **في معاني القرآن وإعرابه:**

- فكان للإمام الكسائي (ت: ١٨٩هـ) كتاب في معاني القرآن لكنّه مفقود.

- ولأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت: ٢٠٧هـ) كتاب قيّم في معاني القرآن، وكان كتابه من أجمع الكتب في زمانه في إعراب القرآن، وقد عني العلماء به.

- وكتب أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت:٢٠٩هـ) "مجاز القرآن"، وفيه مسائل في إعراب القرآن.

- وكتب محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب (ت: بعد ٢١١هـ) كتاباً في معاني القرآن، وقد حقق بعضه مؤخراً.

- وكتب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ) كتاباً في "معاني القرآن" وهو مطبوع.

- ثمّ برز **في منتصف القرن الثالث** وآخره جماعة من علماء اللغة الذين كانت لهم أقوال مأثورة في إعراب القرآن، **ومنهم**: ابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني، وابن قتيبة، والمبرّد، وثعلب.

- ثمّ اتّسع التأليف في إعراب القرآن **في القرن الرابع الهجري؛ واشتهرت فيه كتب منها:**

- فكتب أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج (ت:٣١١هـ) كتابه الحافل "معاني القرآن وإعرابه" وهو من أجمع كتب إعراب القرآن في زمانه، واشتهر كتابه شهرة كبيرة وعني به العلماء.

- وكتب أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)، كتابه "إعراب القرآن" وهو من أوسع الكتب في إعراب القرآن، وله كتابان آخران فيهما مسائل كثيرة في إعراب القرآن، وهما "معاني القرآن" و"القطع والائتناف".

- وكتب أبو عبد الله الحسينُ بنُ أحمدَ ابنُ خالويه الهَمَذاني (ت:٣٧٠هـ) كتابيه "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" و"إعراب القراءات السبع وعللها" وهما من أجلّ كتب إعراب القرآن.

- ولأبي منصور الأزهري (ت:٣٧٠هـ) كتاب حسن في "معاني القراءات وعللها" تعرّض فيه لبعض مسائل الإعراب.

ثمّ تتابع التأليف في إعراب القرآن في القرون التالية، ومن أجود المؤلفات فيه:

- كتاب حافل في إعراب القرآن لعلي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي (ت:٤٣٠هـ)، قال فيه الذهبي: (له "إعراب القرآن" في عشر مجلدات، تخرّج به المصريون)ا.هـ.

وهذا الكتاب عرف باسم "البرهان في علوم القرآن"، وقد طبع بعضه في رسائل جامعية، وهو كتاب جامع في التفسير والقراءات وتوجيهها والإعراب والغريب والاشتقاق، ولمؤلفه عناية ظاهرة بالإعراب.

- وكتاب "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ).

- وكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لأبي البركات ابن الأنباري (ت:٥٧٧هـ).

- و"الملخص في إعراب القرآن"، للخطيب يحيى بن علي التبريزي (ت:٥٠٢هـ).

- و"كشف المشكلات وإيضاح المعضلات"، لعلي بن الحسين الباقولي(ت:٥٤٣هـ).

- و"إملاء ما مَنَّ به الرحمن" لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، وله كتاب: "إعراب القراءات الشواذ".

- و"الفريد في إعراب القرآن المجيد"، لحسين بن أبي العز المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣هـ).

- و"المجيد في إعراب القرآن المجيد" لإبراهيم بن محمد الصفاقسي (ت:٧٤٢هـ).

وقد كان لجماعة من المفسّرين عناية حسنة بمسائل الإعراب وأثرها على التفسير والترجيح بين الأقوال، ومن هؤلاء المفسّرين:

- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت:٣١٠هـ) في تفسيره الكبير "جامع البيان عن تأويل آي القرآن".

- وأبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي(ت: ٤٦٨هـ) في تفسيره "البسيط"، وقد طبع مؤخراً.

- وأبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) في تفسيره الحافل "البحر المحيط"، وهو من أجود التفاسير التي عنيت بإعراب القرآن.

- وأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) في كتابه "الدرّ المصون".

- والأستاذ محمد الطاهر بن عاشور(ت:١٣٩٣هـ) في تفسيره القيّم الذي سماه "التحرير والتنوير".

وأُلّف في هذا العصر مؤلفات كثيرة في إعراب القرآن، ومن أشهرها وأجودها:

- "الجدول في إعراب القرآن" للأستاذ محمود بن عبد الرحيم الصافي (ت:١٣٧٦هـ)، وقد اجتهد فيه اجتهاداً بالغاً، وتوفّي - رحمه الله- بعد ساعة من دفع الكتاب للمطبعة.

- و"إعراب القرآن وبيانه"، لمحيي الدين درويش (ت:١٤٠٢هـ)، وقد أمضى في تأليفه نحو عشرين عاماً.

- و"المعجم النحوي لألفاظ القرآن الكريم" للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٤هـ) وهو أحد أقسام موسوعته الكبيرة في دراسة أساليب القرآن، وقد أمضى في تأليف تلك الموسوعة أكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً.

وقد جمع في كتابه واستقصى ما شاء الله له أن يستقصي من مسائل النحو وإعراب القرآن وأقوال العلماء في تلك المسائل من كتب التفسير وإعراب القرآن ومعاني القرآن وكتب النحو والصرف ومعاجم اللغة، وغيرها، مع ما عرف عنه رحمه الله من سعة الاطلاع، والجلَد على البحث والدراسة، وحسن المعرفة بعلوم العربية.

وقال رحمه الله في خاتمة موسوعته: (لم أقتصر على كتب النحو وحدها، ولا على كتب الإعراب وحدها، ولا على كتب التفسير وحدها، وإنما شملت القراءات كثيراً من الكتب المختلفة)ا.هـ.

أنواع مسائل إعراب القرآن

مسائل الإعراب منها مسائل بيّنة عند النحاة والمفسّرين لا يختلفون فيها، ومنها مسائل مشكلة على بعضهم يختلف فيها كبار النحاة، **وهذا الاختلاف على صنفين:**

الصنف الأول: الاختلاف الذي لا أثر له على المعنى، وإنما يختلفون فيه لاختلافهم في بعض أصول النحو وتطبيقات قواعده، وتخريج ما أشكل

إعرابه، كاختلافهم في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾.

فقد اختلف النحاة في إعراب «هذان» اختلافاً كثيراً على أقوال عديدة:

قال أبو إسحاق الزجاج: (وهذا الحرف من كتاب اللهَّ عزَّ وجلَّ مُشْكِل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره، ونحن نذكر جميع ما قاله النحويون ونخبر بما نظن أنه الصواب واللهَّ أعلم).

ثم خلص بعد بحثه المسألة إلى قوله: (والذي عندي -واللهّ أعلم- وكنتُ عرضتُه على عالمِيَنا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقَبِلاه وذكرا أنّه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنّ «إنْ» قد وقعت موقع «نعم»، وأنَّ اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هذان لهما ساحران)ا.هـ.

محمّد بن يزيد هو المبرّد شيخ الزجاج.

وأفرد شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة في هذه المسألة بسط القول فيها بسطاً حسناً، وناقش الأقوال والعلل، وخلص من بحث بقوله: (فهذه القراءة هي الموافقة للسماع والقياس ولم يشتهر ما يعارضها من اللغة التي نزل بها القرآن)ا.هـ.

وليس المقصود هنا تفصيل الكلام في هذه المسألة، وإنما المراد التنبيه على الصنف الأول من أصناف الاختلاف في مسائل الإعراب في القرآن، وأنّ الاختلاف في هذا الصنف من المسائل ليس له أثر على المعنى سوى الفوارق البيانية التي تقتضيها معاني الحروف والأساليب.

والصنف الثاني: الاختلاف الذي له أثر على المعنى، وهذا **له أمثلة كثيرة**:

- **منها**: اختلاف العلماء في إعراب «مَن» في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾؛ فمَن جعلها فاعلاً ذهب إلى أنّ المراد هو الله تعالى لأنه الخالق.

ومن جعلها مفعولاً ذهب إلى أن المعنى: ألا يعلم اللهُ الذين خلقهم.

قال ابن القيّم رحمه الله: (وقد اختلف في إعراب ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ هل هو على النصب أو الرفع؟

فإن كان مرفوعا فهو استدلال على علمه بذلك لخلقه له، والتقدير: أنه يعلم ما تضمنته الصدور، وكيف لا يعلم الخالق ما خلقَه، وهذا الاستدلال في غاية الظهور والصحة؛ فإن الخلق يستلزم حياة الخالق وقدرته وعلمه ومشيئته.

وإن كان منصوبا؛ فالمعنى ألا يعلم مخلوقَه، وذكر لفظة ﴿مَنْ﴾ تغليبا ليتناول العلمُ العاقلَ وصفاته.

وعلى التقديرين فالآية دالة على خلق ما في الصدور كما هي دالة على علمه سبحانه به)ا.هـ.

ومنها: اختلافهم في إعراب «نافلة» في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾.

فمن أعربها نائب مفعول مطلق؛ ذهب إلى أنّ المراد بالنافلة الهبة.

ومن أعربها حالاً من يعقوب ذهب إلى أن المراد بالنافلة الزيادة، أي وهبنا له إسحاق، وزدناه يعقوب زيادة.

قال الأمين الشنقيطي: (وقوله: نافلة فيه وجهان من الإعراب، فعلى قول من قال: النافلة العطية فهو ما ناب عن المطلق من ﴿وَوَهَبۡنَا﴾ أي: وهبنا له إسحاق ويعقوب هبة، وعليه النافلة مصدرٌ جاء بصيغة اسم الفاعل كالعاقبة والعافية.

وعلى أن النافلة بمعنى الزيادة فهو حال من ﴿وَيَعۡقُوبَ﴾ أي: وهبنا له يعقوب في حال كونه زيادة على إسحاق)ا.هـ.

والأمثلة على الصنفين كثيرة جداً، والذي يتّصل بالتفسير اللغوي هو الصنف الثاني دون الأوّل.

ومن فوائد معرفة الإعراب أنّه يعين على تخريج بعض أقوال المفسّرين، وعلى استكشاف علل بعض الأقوال الخاطئة في التفسير.

ومن أمثلة ذلك قول الرازي: في معنى «ما» في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ إذ قال: (هنا يجوز أن تكون ﴿مَا﴾ استفهاما للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم)ا.هـ.

وقد ردّه ابن هشام في "قواعد الإعراب" من وجهين؛ فقال: (**والتوجيه المذكور في الآية باطل لأمرين:**

أحدهما: أن (ما) الاستفهامية إذا خُفضت وجب حذف ألفها نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ١﴾.

الثاني: أن خفض ﴿رَحۡمَةٖ﴾ حينئذ يشكل، لأنه لا يكون بالإضافة، إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلا (أي) عند الجميع، و(كم) عند الزجاج، ولا بالإبدال من (ما) لأن المبدل من اسم الاستفهام، لابد أن

يقرن بهمزة الاستفهام، نحو: كيف أنت، أصحيح أم سقيم؟ ولا صفة لأن (ما) لا توصف إذا كانت شرطية، أو استفهامية. ولا بيانا لأن ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان كالمضمرات)ا.هـ.

فصل
النوع الرابع: توجيه القراءات

توجيه القراءات علم شريف لطيف عُني به جماعة من المفسّرين والقرّاء واللغويين، ومن العلماء من أفرده بالتصنيف كما فعل أبو منصور الأزهري، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، وابن جنّي، وابن زنجلة، ومكي بن أبي طالب، وابن أبي مريم الفسوي، وغيرهم.

واختلاف القراءات على نوعين:

النوع الأول: ما ليس له أثر على المعنى، وهذا النوع يعنى به القرّاء لضبط القراءات، ويعنى ببعضه النحويون والصرفيون لاتّصاله بمسائل النحو والصرف.

والنوع الثاني: ما له أثر على المعنى وهو الجانب ما يُعنى به المفسّرون، ولذلك أمثلة كثيرة مبثوثة في كتب التفسير واللغة وكتب توجيه القراءات.

والعلم بتوجيه القراءات يعتمد على جملة من العلوم اللغوية، لكن لما تميّزت مسائله بغرض توجيه القراءات أفرده بعض العلماء بالتصنيف، وهو مما يعين المفسّر على الكشف عن الأوجه التفسيرية، والتعرّف على بعض أسباب اختلاف أقوال المفسّرين، ومعرفة بعض دقائق الفروق بين القراءات المتشابهة.

أمثلة على فائدة معرفة توجيه القراءات للمفسّر:

قال أبو علي الفارسي: (قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ يُقرأ بإثبات الألف وطَرْحِها؛ فالحجة لمن أثبتها: أن الملك داخل تحت المالك،

والدّليل له: قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾.

والحجة لمن طرحها: أنَّ الملك أخصّ من المالك وأمدح؛ لأنه قد يكون المالك غير مَلِك، ولا يكون المَلِكُ إلا مالكا)ا.هـ.

هكذا قال رحمه الله، وأولى منه أن يقال: إن **لكلا القراءتين من المعنى ما ليس للآخر:**

- **أمَّا المَلِك** فهو ذو المُلك، وهو كمال التصرّف والتدبير ونفوذ أمره على من تحت ملكه وسلطانه، وأنّ إضافة المَلِك إلى يوم الدين [ملك يوم الدين] تفيد الاختصاص؛ لأنه اليوم الذي لا مَلِكَ فيه إلا الله؛ فكلّ ملوك الدنيا يذهب مُلْكُهم وسلطانهم، ويأتونه كما خلقهم أوَّل مرة مع سائر عباده عراة حفاة غرلاً؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾.

- **وأمَّا المالك** فهو الذي يملِكُ كلَّ شيء يوم الدين، فيظهر في ذلك اليوم عظمة ما يَـمْلِكه جلَّ وعلا، ويتفرّد بالمِلك التامّ فلا يملِك أحدٌ دونه شيئاً إذ يأتيه الخلق كلّهم فرداً فرداً لا يملكون شيئاً، ولا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً، ولا يملك بعضهم لبعضٍ شيئاً ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾﴾.

- **فالمعنى الأوّل** صفة كمال فيه ما يقتضي تمجيد الله تعالى وتعظيمه والتفويض إليه.

- **والمعنى الثاني** صفة كمال أيضاً وفيه تمجيد لله تعالى وتعظيم له وتفويض إليه من أوجه أخرى.

- والجمع بين المعنيين فيه كمال آخر وهو اجتماع المُلك والمِلك في حقّ الله تعالى على أتمّ الوجوه وأحسنها وأكملها؛ فإذا كان من الناس من هو مَلِكٌ لا يملِك، ومنهم من هو مالكٌ لا يملُك، فالله تعالى هو المالك الملِك، ويوم القيامة يضمحلّ كلّ مُلك دون ملكه، ولا يبقى مِلكٌ غير مِلكه[1].

وقال أبو منصور الأزهري: (وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ... ﴿٢٢٢﴾﴾.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: [حَتَّى يَطَّهَّرْنَ] بتشديد الطاء والهاء.

وقرأ الباقون: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ مخففا).

قال أبو منصور: (مَنْ قَرَأَ [حَتَّى يَطَّهَّرْنَ] والأصل: يَتَطهَّرنَ والتطهرُ يكون بالماء، فأُدْغِمَت التاء في الطاء فشددت.

وَمَنْ قَرَأَ ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ فالمعنى: يَطهُرنَ مِن دَم المحِيض إذا انقَطع الدم، وجائزٌ أن يكون ﴿يَطْهُرْنَ﴾ الطهر التام بالماء بعد انقِطاع الدم)ا.هـ.

ومن الاختلاف في القراءات ما لا أثر له على المعنى عند المفسّرين، وقد يُعنى به بعض القرّاء والنحاة؛ كما قال أبو عليّ الفارسي: (قوله تعالى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ تقرأ بالصاد والسّين وإشمام الزّاي:

- فالحجة لمن قرأ بالسّين: أنه جاء به على أصل الكلمة.

- والحجة لمن قرأ بالصّاد: أنه أبدلها من السّين لتؤاخي السّين في الهمس والصّفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق؛ لأن السين مهموسة والطاء مجهورة.

- والحجة لمن أشمّ الزّاي: أنها تؤاخي السّين في الصفير وتؤاخي الطّاء في الجهر) ا.هـ.

---

[1] انظر تفسير سورة الفاتحة (ص ١٦٨).

وكلام العلماء في توجيه القراءات منه ما تكون الحجّة فيه بيّنة ظاهرة، ومنه ما هو اجتهاد قد يصيب فيه المجتهد، وقد يُخطئ، وقد يصيب بعض المعنى.

والغرض هنا التعريف بعلم توجيه القراءات وبيان أنواع مسائله، وصلته بالتفسير اللغوي، وذِكْر أبرز الكتب المؤلفة فيه، والعلماء الذين لهم عناية به، وأمّا جمع مسائل توجيه القراءات ودراستها وتصنيفها فله مقام آخر.

فصل
النوع الخامس: التفسير البياني

التفسير البياني هو التفسير الذي يُعنى بالكشف عن حسن بيان القرآن، ولطائف عباراته، وحِكَم اختيار بعض الألفاظ على بعض، ودواعي الذكر والحذف، ولطائف التشبيه والتمثيل، والتقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، والتعريف والتنكير، والفصل والوصل، واللف والنشر، وتنوّع معاني الأمر والنهي، والحصر والقصر، والتوكيد والاستفهام إلى غير ذلك من أبواب البيان الكثيرة.

وكلام العلماء في هذا النوع كثير مستفيض، وقد عُني المفسّرون ببيان بعض ما حضرهم من ذلك، والإحاطة بهذا النوع غير ممكنة، لأنّ منه أبواباً يتفاضل العلماء في إدراكها، والتفطّن لها لدقّة مأخذها؛ فإذا أُثير السؤال عنها تبيّن للعلماء عند التأمّل ما يقفون به على بعض بدائع القرآن.

وقد قال ابن عطية رحمه الله في مقدّمة تفسيره: (كتاب الله لو نُزِعَت منه لفظة، ثم أُديرَ لسانُ العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد)ا.هـ.

وتقرير هذا الكلام من وجهين:

أحدهما: قدرة الله تعالى المطلقة على كلّ شيء، ومن ذلك بلوغ الغاية في حسن البيان بما لا تطيقه قدرة المخلوقين ولو اجتمعوا وكان بعضهم لبعض ظهيراً؛ فالله تعالى أقدر منهم على حسن البيان، بل لا تبلغ نسبة قدرتهم ولو اجتمعوا نسبة سراج ضعيف إلى قوّة نور الشمس وإشراقها.

والوجه الآخر: سَعَة علم الله تعالى وإحاطته بجميع الألفاظ وأنواع دلالاتها وأوجه استعمالاتها، وأنّه لا يغيب عن علمه شيء من ذلك، ولا يحتاج إلى ما يحتاج إليه المخلوق من التذكّر والموازنة والتحقق.

ولو قُدِّرَ وجود لفظة أحسن لكان إدراك علم الله تعالى لها سابق على إدراك المخلوقين، وقدرته عليها أمكن من قدرتهم ولو اجتمعوا.

وفي هذا ما يُقطع به على انتفاء إمكان الإتيان بمثل هذا القرآن، وأن الله تعالى لم يذكر فيه ما ذكر إلا عن علم، ولم يترك ما ترك إلا عن علم، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾.

ومن هذا الباب ما يكون من لطائف اختيار بعض الألفاظ على بعض كما في قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾، وقوله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾، وكثيراً ما تعرف لطائف الفروق بالنظر إلى السياق؛ فالسياق في الآية الأولى في حث المؤمنين على القتال وترغيبهم فيه وتحذيرهم من تركه، حيث قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١٩٠) وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾.

فكان من أوجه حثّهم على القتال أن بيّن لهم أن الفتنة في الدين أشدّ من القتل وأعظم ضرراً من القتل، وما يحصل لمن فُتن في دينه من العذاب عند الله لا يوازي ما يحصل له من ألم القتل وهو ثابت على دينه.

قال ابن جرير: (فتأويل الكلام: وابتلاء المؤمن في دينه حتى يرجع عنه فيصير مشركاً بالله من بعد إسلامه أشد عليه وأضرّ من أن يقتل مقيماً على دينه متمسكاً بملته محقاً فيه)ا.هـ.

فالمراد بالفتنة في هذه الآية الافتتان في الدين، والخطاب فيها للمؤمنين فلما كانت الموازنة بين ألم القتل وعاقبة الفتنة ناسب أن يكون التفضيل بأشد، حتى يقدم المؤمن على القتال موقناً بأن ما يصيبه من أذى هو أخف من عاقبة ترك القتال والافتتان في الدين، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ...﴾ الآية.

ويوضّحه أيضاً معنى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ (٨١)﴾ وكذلك نظائرها في القرآن الكريم.

وأما الآية الأخرى فسياقها في تعداد الآثام الكبار التي وقع فيها المشركون؛ حيث قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾.

فلمّا ذكر الصدَّ عن سبيل الله والكفر به وإخراج المؤمنين من مكة؛ ناسب أن يكون التفضيل بـ(أكبر) أي أكبر إثماً.

قال ابن عاشور: (والتفضيل في قوله: ﴿أَكْبَرُ﴾ تفضيل في الإثم).

هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فالخطاب في هذه الآية للمشركين فلم يناسب أن يقال لهم إن الفتنة أشد على المسلمين من هذه الآثام فيحصل لهم بذلك نوع شماتة بالمسلمين، بل المراد أن الفتنة التي أنتم مقيمون عليها وهي الشرك، أكبر إثماً من قتلكم من قتلتم من المؤمنين.

وكلام العلماء في هذا النوع كثير مستفيض، وممن عُني به من المفسّرين: الزمخشريّ، والرازي، وأبو السعود، والآلوسي، وابن عاشور، غير أنه ينبغي أن يُحذر من بعض ما يذكرونه مما يخالف صحيح الاعتقاد، وتأويل لبعض الصفات، وما يكون فيه تكلّف.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيّم كلامٌ حسنٌ كثيرٌ في هذا النوع، لكنّه متفرّق في كتبهم.

ومن أفرد التصنيف في هذا النوع: ابن قتيبة، وابن المنادَى، والخطيب الإسكافي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن أبي الإصبع المصري، ومحمد بن أبي بكر الرازي، وابن الزبير الغرناطي، وابن تيمية، وابن جماعة، وابن ريان، وزكريا الأنصاري، وغيرهم.

فلهؤلاء كتب في متشابه القرآن، ومشكل القرآن، وبديع القرآن، وكثيراً ما يعرضون في كتبهم لمثل هذا النوع من التفسير اللغوي.

والتفسير البياني له صلة بالكشف عن المعاني المرادة، ورفع الإشكال، ويُستعمل في الترجيح بين الأقوال التفسيرية، واختيار بعضها على بعض، وله صلة وثيقة بعلم مقاصد القرآن.

غير أن كلام العلماء في هذا الباب منه ما هو ظاهر الدلالة بيّن الحجّة، ومنه ما يدقّ مأخذه ويلطف منزعه، ومنه ما هو محلّ نظر وتأمل لا يُجزم بثبوته ولا نفيه، ومنه ما هو خطأ بيّن لمخالفته لنصّ أو إجماع أو قيامه على خطأ ظاهر.

وللعلماء المتقدّمين كلام في ما يمكن أن يُدرج في هذا النوع، ثم توسّع العلماء فيه بعد تأسيس علم البلاغة والبيان، وإفراد التصنيف فيه، وتدريس أبوابه وقواعده وأمثلته.

قال عبد القاهر الجرجاني: (قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ أي لمن أعملَ قلبَه فيما خُلق القلب له من التدبر والتفكر والنظر فيما ينبغي أن ينظر فيه. فهذا على أن يجعل الذي لا يعي ولا يسمع ولا ينظر ولا يتفكر، كأنه قد عُدِم القلب من حيث عدم الانتفاع به، وفاته الذي هو فائدة القلب والمطلوب منه كما يجعل الذي لا ينتفع ببصره وسمعه ولا يفكر فيما يؤديان إليه، ولا يحصل من رؤية ما يرى وسماع ما يسمع على فائدة، بمنزلة من لا سمع له ولا بصر)ا.هـ.

وحجة ما ذهب إليه ظاهرة من أن العرب تُسمّي من لا ينتفع بالآلة باسم فاقدها؛ فيقال لمن لا يبصر الحق مع وضوحه: أعمى، ومن لا يسمعه: أصمّ، وقد قال الله تعالى في الكفار: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾.

وقال ابن القيّم رحمه الله في كتاب "الفوائد": (وقوله: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ .. المراد به القلب الحي الذي يعقل عن الله كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ أي حيّ القلب..).

وقال في "مدراج السالكين": (وقال تعالى في آياته المشهودة ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ﴿٣٦﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾.

والناس ثلاثة: رجل قلبه ميت، فذلك الذي لا قلب له، فهذا ليست هذه الآية ذكرى في حقه.

الثاني: رجل له قلب حي مستعد، لكنه غير مستمع للآيات المتلوة التي يخبر بها الله عن الآيات المشهودة إما لعدم ورودها، أو لوصولها إليه ولكن قلبه مشغول عنها بغيرها، فهو غائب القلب، ليس حاضرا، فهذا أيضا لا

تحصل له الذكرى مع استعداده ووجود قلبه.

الثالث: رجل حي القلب مستعد، تليت عليه الآيات، فأصغى بسمعه، وألقى السمع وأحضر قلبه، ولم يشغله بغير فهم ما يسمعه، فهو شاهد القلب، ملق السمع، فهذا القسم هو الذي ينتفع بالآيات المتلوة والمشهودة.

فالأول: بمنزلة الأعمى الذي لا يبصر.

والثاني: بمنزلة البصير الطامح ببصره إلى غير جهة المنظور إليه، فكلاهما لا يراه.

والثالث: بمنزلة البصير الذي قد حدق إلى جهة المنظور، وأتبعه بصره، وقابله على توسط من البعد والقرب، فهذا هو الذي يراه.

فسبحان من جعل كلامه شفاء لما في الصدور.

فإن قيل: فما موقع «أو» من هذا النظم على ما قررت؟

قيل: فيها سر لطيف، ولسنا نقول: إنها بمعنى الواو، كما يقوله ظاهرية النحاة.

فاعلم أن الرجل قد يكون له قلب وقاد، مليء باستخراج العبر، واستنباط الحكم، فهذا قلبه يوقعه على التذكر والاعتبار، فإذا سمع الآيات كانت له نورا على نور، وهؤلاء أكمل خلق الله، وأعظمهم إيمانا وبصيرة، حتى كأن الذي أخبرهم به الرسول مشاهد لهم، لكن لم يشعروا بتفاصيله وأنواعه، حتى قيل: إن مثل حال الصديق مع النبي صلى الله عليه وسلم، كمثل رجلين دخلا دارا، فرأى أحدهما تفاصيل ما فيها وجزئياته، والآخر وقعت يده على ما في الدار ولم ير تفاصيله ولا جزئياته، لكن علم

أن فيها أمورا عظيمة، لم يدرك بصره تفاصيلها، ثم خرجا، فسأله عما رأى في الدار؟ فجعل كلما أخبره بشيء صدقه، لما عنده من شواهده، وهذه أعلى درجات الصديقية، ولا تستبعد أن يمن الله المنان على عبد بمثل هذا الإيمان، فإن فضل الله لا يدخل تحت حصر ولا حسبان.

فصاحب هذا القلب إذا سمع الآيات وفي قلبه نور من البصيرة ازداد بها نورا إلى نوره، فإن لم يكن للعبد مثل هذا القلب فألقى السمع وشهد قلبه ولم يغب حصل له التذكر أيضا ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾ والوابل والطل في جميع الأعمال وآثارها وموجباتها. وأهل الجنة سابقون مقربون، وأصحاب يمين، وبينهما في درجات التفضيل ما بينهما، حتى إن شراب أحد النوعين الصرف يطيب به شراب النوع الآخر ويمزج به مزجا، قال الله تعالى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾ فكل مؤمن يرى هذا، ولكن رؤية أهل العلم له لون، ورؤية غيرهم له لون آخر)ا.هـ.

ثم انتقد عبد القاهر من اقتصر على تفسير القلب في هذه الآية بالعقل.

ثم قال: (ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم، أن يتوهموا أبدا في الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل، أنها على ظواهرها، فيفسدوا المعنى بذلك، ويبطلوا الغرض، ويمنعوا أنفسهم والسامع منهم العلم بموضع البلاغة، ومكان الشرف. وناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذكر الوجوه، وجعلوا يكثرون في غير طائل، هناك ترى ما شئت من باب جهل قد فتحوه، وزند ضلالة قد قدحوا به، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق).هـ.

وها هنا أمر ينبغي التوقف عنده والتنبيه عليه، وهو أن من المتأخّرين من يظهر له معنى يراه بديعاً في بيان الآية فيتعصّب له ويشنّع على من لم يفسّر الآية به، وقد يكون ما رآه مسبوقاً إليه بعبارة منبّهة موجزة؛ فإنّ السلف لم يكن من عادتهم التطويل في التفسير، وإنما يستعملون التنبيه والإيجاز والإلماح إلى ما يُعرف به المعنى؛ ويترك للسامع تأمّل ما وراء ذلك إذ فتح له الباب وأبان له السبيل.

وقد روى ابن جرير بسند صحيح عن قتادة في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾: أي من هذه الأمّة، يعني بذلك القلب: القلب الحيّ).

وروى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قوله: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ قال: «**قلبٌ يعقل ما قد سمع من الأحاديث الّتي عذّب الله بها من عصاه من الأمم**».

وهذا هو أصل هذا القول إلا أنّ عبد القاهر الجرجانيّ حبّره ببيانه، ثمّ زاده ابن القيّم رحمه الله شرحاً وتحبيراً.

وقد يكون في بعض اجتهادات المتأخّرين ما يخطئون فيه مع تشنيعهم على السلف ورميهم بضعف التأمّل وقلّة الدراية بأساليب البيان، ويكثر هذا من أهل البدع والأهواء، ويتوصّلون بذلك إلى ردّ بعض ما تقرر من مسائل الاعتقاد لدى أهل السنة والجماعة.

ومن ذلك قول الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾.

قال: (**فإن قلت**: ما فائدة قوله وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ولا يخفى على أحد أنّ حملة العرش ومن حوله من الملائكة الذين يسبحون بحمد ربهم مؤمنون؟

قلت: فائدته إظهار شرف الإيمان وفضله، والترغيب فيه كما وصف الأنبياء في غير موضع من كتابه بالصلاح لذلك، وكما عقب أعمال الخير بقوله تعالى ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا فأبان بذلك فضل الإيمان.

وفائدة أخرى: وهي التنبيه على أن الأمر لو كان كما تقول المجسّمة، لكان حملة العرش ومن حوله مشاهدين معاينين، ولما وصفوا بالإيمان، لأنه إنما يوصف بالإيمان: الغائب، فلما وصفوا به على سبيل الثناء عليهم، علم أنّ إيمانهم وإيمان من في الأرض وكل من غاب عن ذلك المقام سواء: في أنّ إيمان الجميع بطريق النظر والاستدلال لا غير، إلا هذا، وأنه لا طريق إلى معرفته إلا هذا)ا.هـ.

يريد بالمجسّمة أهلَ السنّة والجماعة.

وهذا القول خطأ بيّن، والذي حمله عليه اعتقاده نفي صفة العلوّ لله تعالى واستوائه على العرش حقيقة كما هو حال المعتزلة.

وهذا القول المنكر الذي شانَ الزمخشريُّ تفسيرَه به وبمثله مما يُلحق بما يستخرج بالمناقيش من اعتزالياته كما ذكر السيوطي عن البلقيني أنه قال: (استخرجت من الكشاف اعتزالاً بالمناقيش)ا.هـ.

ومنشأ الخطأ أنّ الزمخشريّ ظنَّ أن وصف الملائكة الذين يحملون العرش ومن حوله بالإيمان إنما سببه أنهم لا يرون الله تعالى، ثمّ فرّع على هذا الاستنتاج أنه ليس على العرش إله حقيقةً تعالى الله عما يقول.

وهذه الفائدة المتوهّمة أعجبت الرازيَّ صاحب "التفسير الكبير"، وهو من كبار متكلّمي الأشاعرة، وطار بها فرحاً لأن من الأشاعرة من ينكر صفة استواء الله على عرشه حقيقة، ويتأوّل معنى الاستواء الوارد في النصوص بالاستيلاء.

فنقل الرازي كلام الزمخشري وزاد فيه شرحاً وتوضيحاً وبالغ في الثناء عليه بما قال؛ فقال: (فإنْ قيل فأي فائدة في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ فإن الاشتغال بالتسبيح والتحميد لا يمكن إلا وقد سبق الإيمان بالله؟

قلنا: الفائدة فيه ما ذكره صاحب «الكشاف»، وقد أحسن فيه جداً؛ فقال: إن المقصود منه التنبيه على أن الله تعالى لو كان حاضرا بالعرش لكان حملة العرش والحافون حول العرش يشاهدونه ويعاينونه، ولما كان إيمانهم بوجود الله موجبا للمدح والثناء لأن الإقرار بوجود شيء حاضر مشاهد معاين لا يوجب المدح والثناء، ألا ترى أن الإقرار بوجود الشمس وكونها مضيئة لا يوجب المدح والثناء، فلما ذكر الله تعالى إيمانهم بالله على سبيل الثناء والمدح والتعظيم، علم أنهم آمنوا به بدليل أنهم ما شاهدوه حاضرا جالسا هناك، ورحم الله صاحب "الكشاف" فلو لم يحصل في كتابه إلا هذه النكتة لكفاه فخرا وشرفا) ا.هـ.

وتناقل عدد من مفسري المعتزلة والأشاعرة القول في هذه المسألة التي أثارها الزمخشري وزادها الرازيّ إثارة؛ فكان لأهل السنة ردود على ما أثاروه؛ من أحسنها وأجمعها ردّ ابن القيّم رحمه الله تعالى عليه في الصواعق المرسلة في معرض ردّه في الوجه التاسع والثلاثين بعد المئتين على شُبَه الذين ينصبون التعارض بين العقل والنقل؛ فقال في بيان حال طائفتين حاولتا

منع دلالة القرآن على صحّة ما جاءت به أحاديث الصفات: (**الطائفة الثانية**: من يعتقد أنَّ لكلامه باطناً يخالف ظاهره وتأويلا يخالف حقيقته فالطريقة الأولى للمتفلسفة ومن يتتلمذ لهم، والطريقة الثانية للجهمية ومن اقتفى آثارهم، وكثير من المتأخرين يجمع بين الطريقتين؛ فيتفلسف تارة، ويتجهّم تارة، ويجمع بين الإدامين تارة؛ فهذه درجات المنع.

وأما درجات المعارضة فثلاثة أيضا:

إحداها: أن يعارض المنقول بمثله ويسقط دلالتها أو يرجح دلالة المعارض كما عارض الجهمي قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ بقوله: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ وزعم أنه لو كان على العرش لم يكن أحداً وعارضه بقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ وزعم أنه لو كان على عرشه لم يكن معنا وعارضه بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ وهذه معارضة الزمخشري في كشافه قال: وفيها التنبيه على أن الأمر لو كان كما يقوله المجسمة كان حملة العرش ومن حوله مشاهدين معاينين ولما وصفوا بالإيمان لأنه إنما يوصف بالإيمان الغائب ولما وصفوا به على سبيل الثناء عليهم علم أن إيمانهم وإيمان من في الأرض وكل من غاب عن ذلك المقام سواء في إيمان الجميع بطريق النظر والاستدلال لا غير وأنه لا طريق إلى معرفته إلا هذا وأنه منزه عن صفات الأجرام.

فلو كان المجسم - بزعمك - جسما حقيقة لما رضي لنفسه ولمن يخاطبه بمثل هذا الكلام الذي هو من أقبح الكلام وأبطله ولشحّ على زمانه وأوراقه أن يضيعه بمثله، ولمنعه وقار القرآن وعظمته في صدره أن يفسره بمثل هذا الكلام الذي هو كما قيل: مثل حجارة الكنيف ترجع وتنجس؛

فقد صرح قائله بأنّ إيمان محمد بن عبد الله وإبراهيم الخليل وموسى الكليم وجميع الأنبياء والمرسلين إنما هو عن نظر واستدلال وهم بسعادتهم قد سدوا جميع طرق الإيمان والمعرفة إلا طريق الجواهر والأعراض والاجتماع والافتراق وإبطال حوادث لا أول لها وزعموا أن من لم يعرف ربه من تلك الطريق مات ولم يعرف له رباً، ولم يقرّ بأن له إلها وخالقا، وزادوا في الافتراء والكذب والبهت؛ فزعموا أن إيمان جبريل وميكائيل والملائكة المقربين وجميع المرسلين مبني على هذه الطريقة، وأن إيمانهم كلهم سواء، وأنهم لا طريق لهم إلى معرفته إلا هذا النظر والاستدلال الذي وضعه لهم شيوخ الجهمية ومبتدعة المتكلمين وضلال أهل الاعتزال؛ فهاهنا يسجد المجسّم - بزعمكم- شكرا لله إذ عافاه الله من مثل هذا البلاء العظيم، وهذا القول أقلّ وأحقر من أن يتكلف للوجوه التي تدل على بطلانه بأكثر من حكايته)ا.هـ.

وخلاصة الردّ على شبهة الزمخشري:

١. أن رؤية حملة العرش لربّهم أو عدم رؤية أمر غيبي لا نثبته ولا ننفيه إلا بدليل شرعي، والعرش عظيم جداً؛ بل قد ورد أنه أعظم المخلوقات، وليس بلازم في العقل أن من يطوف حوله يرى من عليه؛ فانتفت الشبهة من أصلها.

٢. أنهم لو صحّ الدليل بأنّهم رأوه فهذا لا ينفي وصفهم بالإيمان؛ والله تعالى قد وصفهم بأنّهم يؤمنون به؛ فلا حجّة لأحد يعارض وصف الله لهم بالإيمان.

٣. أنّ الملائكة يسمعون تكلّم الله تعالى بالوحي كما صحّت الأحاديث بذلك؛ فسماعهم كلام الله تعالى لم ينفِ وصف الإيمان عنهم، وما يقال في السمع يقال نظيره في الرؤية إذ لا فرق مع تحققهم من أنّ الكلام كلام الله تعالى.

٤. أن الإيمان لا يُقصر على الإقرار بالوجود؛ فهذا القدْر يقرّ به أكثر أهل الأرض؛ ولم ينكر وجود الله تعالى إلا فئة قليلة جداً من الملاحدة؛ فالإيمان الذي أثنى الله تعالى عليهم به هو ما فسّرته النصوص الأخرى من دأبهم في طاعته وذكره وأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون لا على مجرّد أنهم يقرّون بوجوده.

والمقصود التنبيه على وجوب الاحتراز مما يتكلّم به أهل البدع في تقرير بدعهم بسلوك مسلك التفسير البياني.

ومما ينبغي أن يحترز منه مَن يسلك مسلك التفسير البياني أيضاً: الجزم بما لا دليل عليه سوى ذوقه وتأمّله واجتهاده؛ فكثيراً ما يغيب عن بعض المتأملين معارضة بعض الأوجه التي استخرجوها لنصّ صحيح أو إجماع، وكل تفسير عارض نَصّاً أو إجماعاً فهو تفسير باطل.

والحديث عن التفسير البياني يطول، والمقصود التعريف به، فنكتفي بهذا القدر.

فصل
النوع السادس: الوقف والابتداء

من أنواع عناية علماء اللغة بالقرآن الكريم عنايتهم بعلم الوقف والابتداء في القرآن، ويسمّى علم الوقوف، وعلم التمام، والقطع والائتناف، والمقاطع والمبادي.

ولهذا العلم صلة وثيقة بالتفسير لتعلّقه ببيان المعنى؛ حتى كان يوصف من يُتقنه بأنّه يفسّر القرآن بتلاوته.

وقد روى الليث بن سعد عن عبد الله ابن أبي مُلَيكَة عَن يعلى بن مملك أنه قال: (سألتُ أمَّ سلمة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل وقراءته قالت: «**ما لكم ولصلاته ولقراءته؟**

قد كان يصلي قدر ما ينام، وينام قدر ما يصلي».

وإذا هي تَنْعَتُ قراءته، فإذا قراءة مفسّرة حرفا حرفا). أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" وأحمد والترمذي والنسائي.

وروى ابنُ جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن أم سلمة، أنها سُئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فقالت: «**كان يقطع قراءته آية آية**: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾. ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾. ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾. ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾». أخرجه الإمام أحمد وأبو داوود والترمذي.

ولفظ الترمذي: «**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقرأ**: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، **ثم يقف**، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، **ثم يقف**».

وإبهام السائل في هذه الرواية لا يضرّ؛ لأنّه قد سُمّي في الرواية الأخرى، ومن حذف ذكر السائل فقد اختصر الإسناد فلا تعلّ به الرواية الموصولة المعيّنة للمبهم، وهذه الروايات يفسّر بعضها بعضاً.

وكان للقرّاء اللغويين عناية بالغة بعلم الوقف والابتداء؛ يتعلّمونه مع القراءة، ويعرفون أحكامه وأحواله وعلله وأسبابه.

قال ابن مجاهد فيما ذكره عنه أبو جعفر النحاس: (لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن)ا.هـ.

وذلك لاستلزامه المعرفة بمعاني الأساليب، وأوجه التفسير والإعراب، والمقطوع والموصول، ومواضع الوقف والسكت، مع المعرفة الحسنة بأوجه القراءات ورسم المصاحف.

وقال ابن الأنباري: (ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه).

وقال أبو جعفر النحاس: (فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لمن قرأ القرآن أن يتفهّم ما يقرأه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفهِمَ المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وَقْفُه عند كلام مستقرٍّ أو شبيهٍ، وأن يكون ابتداؤه حسنًا، ولا يقف على مثل ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ لأن الواقف ها هنا قد أشرك بين المستمعين وبين الموتى، والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر عنهم أنهم يُبعثون) ا.هـ.

وقال علم الدين السخاوي رحمه الله: (ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دوَّنه العلماء تبيينُ معاني القرآن العظيم، وتعريفُ مقاصده، وإظهارُ فوائدِه، وبه يتهيَّأ الغوصُ على دُرره وفرائده)ا.هـ.

وقال أيضاً: (وقد اختار العلماء وأئمة القراء تبيين معاني كلام الله عز وجل وتكميل معانيه، وجعلوا الوقف منبّهاً على المعنى، ومفصّلا بعضه عن بعض، وبذلك تَلَذُّ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتّضح منهاج الهداية)ا.هـ.

والمقصود أن عناية علماء اللغة بالوقف والابتداء كانت لأجل إفادة القارئ بما يُحسن به أداءَ المعنى عند قراءته، ويُفهم المراد، ولأنّه إذا أخطأ في الوقف أو الوصل أو الابتداء أوهمَ معنى غير صحيح.

وقد حذّر العلماء من الوقف القبيح، وهو الذي يوهم معنى لا يصحّ، كالوقف على قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ...﴾.

فمثله هذا الوقف لا يوقف عليه إلا لضرورة انقطاع النفس أو التعليم ثم يبتدئ بما قبله.

ونظير الوقف القبيح الابتداء القبيح، وهو الذي يوهم معنى فاسداً كما لو قرأ قارئ قول الله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ...﴾ فوقف على ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ وابتدأ بما بعده؛ فإنّه يوهم بقراءته غير المعنى المراد.

وكذلك الوصل القبيح، وهو الذي يوهم معنى غير مراد كما لو وصل قارئ قول الله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ۝٦﴾ وقوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۝٧٦﴾. والصواب أن يقف على ﴿عَنْهُمْ﴾ ويقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾.

قال ابن الأنباري رحمه الله: (اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أُضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد...) إلى آخر ما قال، وهو فصل طويل في كليّات الوقف والابتداء، وقواعده العامة.

وكثير من مسائل الوقف والوصل والابتداء متّفق عليها عند العلماء، ومنها مسائل يختلفون فيها لاختلافهم في فهم المعنى، واختلاف ترجيحاتهم بين أوجه التفسير، فإنّ تعلّق علم الوقف والابتداء بالتفسير تعلّق ظاهر، وكلام العلماء فيه إنما هو بحسب ما بلغهم من العلم بالقراءة والتفسير وما أدّاه اجتهادهم فيه.

ومن أمثلة اختلافهم في الوقف بناءً على التفسير اختلافهم في الوقف في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾.

فإذا وصل القارئ أفاد توقيت التحريم عليهم بأربعين سنة، وهذا قول الربيع بن أنس البكري، وهو ظاهر النسق القرآني.

وإذا وقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وابتدأ بقوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ أفاد تعلّق التوقيت بالتّيه لا بالتحريم، فيكون التحريم مؤبّداً عليهم، والتيه مؤقتاً بأربعين سنة.

قال قتادة: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ «**قال: أبداً**، ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ **قال: يتيهون في الأرض أربعين سنة**». رواه ابن جرير، وروى ابن منيع وابن عديّ وابن عساكر نحوه عن عكرمة من طريق الزبير بن الخرّيت البصري وهو ثقة من رجال الصحيحين.

قال ابن الأنباري: (وقوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ **يُنصب من وجهين:**

- إن شئت نصبتها بـ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ فلا يتم الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

- وإن شئت نصبتها بـ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ فعلى هذا المذهب يتمّ الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾)ا.هـ.

والراجح أن التحريم عامّ على المعنيّين في الآية، وهم الذين امتنعوا من دخول الأرض المقدّسة خوفاً من الجبّارين وعصياناً لأمر الله، وجملة ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ في محلّ نصب حال، أي: تائهين في الأرض، والإتيان بالفعل المضارع الدالّ على التجدد في موضع الحال لإفادة تجدّد التيه عليهم في تلك المدة؛ يتيهون تيها بعد تيه إلى الأمد الذي جعله الله لهم.

وجائز أن يكون جميع من عُنوا بالتحريم ماتوا في زمن التيه كما ذكره غير واحد من المفسّرين إلا أنّ هذا ليس بلازم في ظاهر النسق القرآني.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً الوقف في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّاحِمِينَ ۝٩٢﴾ فمن وقف على ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ كان الابتداء بما بعدها دعاء من يوسف عليه السلام لإخوته، وهو أرجح الوجهين في التفسير.

قال الأخفش: (وقال: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ (اليوم) وقفٌ ثم استأنف فقال: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ فدعا لهم بالمغفرة مستأنفاً)ا.هـ.

ومن وقف على ﴿عَلَيْكُمُ﴾ ثمّ ابتدأ ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ .. ﴾ كان المعنى خبرٌ من يوسف عليه السلام – وهو نبيّ يوحى إليه – بمغفرة الله تعالى لهم في ذلك اليوم.

والغرض من ذكر هذين المثالين بيان عناية علماء اللغة بعلم الوقف والابتداء، وبيان ترتّبه على التفسير، وأثره في إفادة المعنى.

مناهج العلماء في تقسيم الوقوف

وللعلماء مناهج يتوخّونها في تقسيم الوقوف، وتعداد مراتبه، وقد اختلف اجتهادهم في تسمية تلك المراتب، وتفصيل حدودها اختلافاً كثيراً، فخرجوا بتقسيمات متقاربة في أصول أحكامها؛ ومختلفة في بعض تفصيلها.

فقسّم ابن الأنباري الوقوف إلى: تامّ، وكافٍ، وقبيح.

وقسمها أبو عمرو الداني إلى: تامّ مختار، وكافٍ جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك، وربما سمّى الصالح بالحسَن.

وقسّمها ابن الطحّان وعلم الدين السخاوي إلى: تام، وكافٍ، وحسن، وقبيح.

وقسّمها السجاوندي إلى: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوَّز لوجه، ومرخّص ضرورة، وقبيح.

وقسّمها ابن الفرُّخان في آخر كتابه "المستوفى في النحو" إلى: اضطراري واختياري، ثم قسّم الاختياري إلى تام وناقص وأنقص؛ ثم جعل كلّ قسم على مراتب.

وقسمها الأشموني إلى: تام، وأتم، وكاف، وأكفى، وحسن، وأحسن، وصالح، وأصلح، وقبيح، وأقبح.

قال ابن الجزري: (أكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري....)

ثم ذكر أقسام الاختياري وهي: التام، والكافي، والحسن، وبيّن حدودها.

ثم قال: (وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً وهو المصطلح عليه بالقبيح، لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة أو لفساد المعنى)ا.هـ.

ومما ينبغي التنبّه له أنّ كلام العلماء في مسائل الوقوف يدخله الاجتهاد كثيراً، ومن أكثر ما وسّع الخلاف في الوقوف التوسّع في ما يحتمله الإعراب من غير نظر في التفسير، فمن استرسل مع احتمالات الإعراب وغفل عن مراعاة الأوجه الصحيحة في التفسير والأحكام وقع في أخطاء كثيرة.

وقد استرسل قوم من المتصوّفة في التفسير الإشاري حتى خرجوا بوقوف قبيحة فيها إشارات تحيل تركيب الآية وتوقع صاحبها في لحن جليّ، ومعنى فاسد، فليحذر من ذلك.

والغلوّ في الوقوف قد يفضي بصاحبه إلا تمحّلات وتعسفات متكلّفة باردة، ولذلك أمثلة كثيرة ذكر السخاوي وابن الجزري والسيوطي طائفة منها.

قال ابن الجزري في مقدمته:

وليس في القرآن من وقف وَجَبْ ... ولا حرام غيرُ ما له سبب

وهذه قاعدة جليلة من قواعد علم الوقف والابتداء.

ومما ينبغي أن يُعلم أن المراد بالوجوب في الوقف هو الوجوب الأدائي، وليس التكليفي الذي يأثم مخالفه، وهذا كما تقول: يجب رفع الفاعل؛ فهو وجوب من جهة الأداء.

وإنما يأثم من يتعمّد الوقف القبيح، والابتداء القبيح.

ومسائل الوقف والابتداء منها ما يعتني به المفسّرون في تفاسيرهم، ولا سيّما من كتب في معاني القرآن من علماء اللغة.

وقد أفرد بعض العلماء هذا العلم بالتأليف، ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه: كتاب "الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل" لابن سعدان الضرير، و"إيضاح الوقف والابتداء" لابن الأنباري، و"القطع والائتناف" لأبي جعفر النحاس، و"المكتفى في الوقف والابتداء" لأبي عمرو الداني، و"نظام الأداء" لابن الطحان، و"علل الوقوف" لابن طيفور السجاوندي، و"المرشِد" للعماني، و"الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي" لأبي العلاء الهمذاني، و"علَم الاهتداء" لعلَم الدين السخاوي، و"المقصد لتلخيص ما في المرشد" لزكرياء الأنصاري، و"منار الهدى" للأشموني المتقدّم، و"معالم الاهتداء" للحصري.

وقد ذُكر من الكتب المفقودة في هذا العلم: كتاب "المقطوع والموصول" لعبد الله بن عامر القارئ، وكتاب "الوقف والابتداء" لأبي عمرو بن العلاء، وكتاب "مقطوع القرآن وموصوله" للكسائي، وكتاب "المقاطع والمبادئ" لأبي حاتم السجستاني، وكتاب "الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء" لابن الجزري.

فصل
النوع السابع: التصريف

علم الصرف من العلوم المهمّة للمفسّر، يكشف له كثيراً من المعاني والأوجه التفسيرية، ويعرّفه علل بعض الأقوال الخاطئة في التفسير، ويعينه على معرفة التخريج اللغوي لكثير من أقوال السلف في التفسير.

وهو علم يتعلّق ببنية الكلمة، وتمييز حروفها الأصلية، وما يلحقها من زيادة وإعلال، وقلب وإبدال، وحذفٍ وتغيير بالحركات والحروف لإفادة معانٍ تتعلّق بأصل الكلمة وتختلف باختلاف صيغتها.

قال عبد القاهر الجرجاني: (اعلم أن التصريف «تفعيل» من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة؛ فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان متفاوتة) ا.هـ.

وهذا كما تصرّف الفعل «ضرب» إلى اضربْ للأمر، ويضربُ للمضارع، و«ضرْب» للمصدر، و«ضارب» لاسم الفاعل، و«ضرَّاب» للمبالغة، و«ضرَّابة» لزيادة المبالغة، «وضاربين» للجمع المذكر، و«ضاربات» للجمع المؤنث، «ومضروب» للمفعول، «وتضارَب» للتفاعل بين اثنين بالضرب، «وضَرْبَة» لاسم المرَّة، و«ضِرْبة» لاسم الهيئة.

وكما تصرّف لفظ «رجل» إلى «رجلين» للمثنَّى، و«رجال» للجمع، و«رجالات» لجمع الجمع، «ورُجَيل» للتصغير، «وأرجلة» لجمع القلة، وغير ذلك من أوجه تصريف الكلمة وتقليبها على تراكيب مفيدة لمعانٍ مختلفة.

ولضبط هذه التغييرات ابتكر الصرفيون: الميزان الصرفي، والقياس اللغوي.

- فأمّا الميزان الصرفي فهو تمثيل الكلمات بحروف «الفاء والعين واللام» (فعل)؛ فتقول في «ضَرَبَ يَضْرِبُ»: ميزانها الصرفي: «فَعَلَ يفعِلُ»، وتقول في «رَجُل ورِجَال»: «فَعُل وفِعَال».

وهذا الميزان يميزون به الحروف الأصلية من المزيدة، ويعرفون به ما يلحق الكلمة من تغيير في بنيتها.

- وأمّا القياس اللغوي فيراد به إجراء ما لم يُعْرف بالسماع مجرى ما عُرف به في نظائره واطّردت به قواعد التصريف.

وأبواب علم الصرف لا تخرج عن تصريف الأسماء وتصريف الأفعال.

- **ويشترك القسمان** في أبواب كثيرة؛ كالأبنية، وأحرف الزيادة، والقلب والإبدال، والإلحاق والإعلال، والحذف والنقل، والهمز والتخفيف، والإمالة والإدغام، وعوارض الوقف والابتداء، والتقاء الساكنين، وغير ذلك.

- **ويشتمل تصريف الأفعال** على أبنية الأفعال وأنواعها باعتبار الصحة والإعلال، وباعتبار الدلالة على الزمن، وباعتبار التجريد والزيادة، ويشتمل أيضاً على أبواب الإسناد والتوكيد، وأبواب معاني صيغ الأفعال وما يتركّب منها.

- **ويشتمل تصريف الأسماء** على معاني أبنية الأسماء، والمقصور والممدود، والتذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، والتصغير والتكبير،

والتقليل والتكثير، والنسب، والتعريب، والمصادر، والمشتقات وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل، واسم الزمان، والمكان، واسم الآلة، وغير ذلك.

وفي كتب الصرف اختلاف كثير في ترتيب أبوابه وعرض مسائله، والمقصود هنا التعريف بأهمّ أبواب هذا العلم.

وقد كانت عناية العلماء بعلم الصرف مصاحبة لعنايتهم بعلم النحو؛ إذ كان اللحن يقع فيهما، والقياس جارٍ عليهما، ولذلك كانت عامّة كتب النحو حافلة بأبواب من علم الصرف.

واشتهر بالعناية بعلم الصرف جماعة من العلماء منهم:

١. **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت:١٢٩هـ)**، وله كتاب "الهمز" مفقود.

٢. **وعمرو بن عثمان بن قنبرٍ المعروف بسيبويه ت:١٨٠هـ)**، وقد ذكر في كتابه أبواباً كثيرة في علم الصرف، وعني به عناية حسنة.

٣. **ومعاذ بن مسلم الهراء (ت:١٩٠هـ)** شيخ الكسائي، وهو ممن اشتهر بالعناية بعلم الصرف، ومسائله وتمريناته.

٤. **وعلي بن المبارك الأحمر (ت:١٩٤هـ)**، وله كتاب في التصريف مفقود.

٥. **ويحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ)**، وله كتاب "التصريف" مفقود، وكتاب "المقصور والممدود" وكتاب"المذكر والمؤنث"، مطبوعان، وله الكتاب المشهور في «معاني القرآن» وقد أكثر فيه من الكلام عن مسائل الصرف.

٦. ويعقوب بن إسحاق ابنُ السِّكِّيتِ البغدادِيُّ (ت: ٢٤٤هـ)، وله "إصلاح المنطق"، و"الألفاظ"، و"القلب والإبدال"، و"المقصور والممدود"، وكلها مطبوعة.

٧. وأبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت:٢٤٩هـ)، وله كتاب «التصريف»، وهو كتاب مشهور عُني به العلماء شرحاً وتدريساً.

٨. ومحمّد بن يزيدَ المبرّد (ت: ٢٨٥هـ)، وقد ذكر في كتابه المقتضب أبواباً كثيرة في علم الصرف.

٩. وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب (ت:٢٩١هـ)، وله كتاب "الفصيح".

١٠. وأبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت: ٣١٦هـ)، وله كتاب "الأصول في النحو" ضمّنه أبواباً كثيرة في علم الصرف.

١١. وأبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، وله كتاب "التكملة على الإيضاح"، فالإيضاح في علم النحو، والتكملة في علم الصرف.

١٢. وأبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، وله "التصريف الملوكي"، و"الخصائص"، و"المنصف" وغيرها.

١٣. وعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، وله كتاب "المفتاح في الصرف".

١٤. وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، وله "الوجيز في التصريف" و"أسرار العربية" و"المذكر والمؤنث".

١٥. وعثمان بن عمرو بن أبي بكر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، وله "الشافية في علم التصريف".

١٦. وعز الدين عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني (ت:٦٥٥هـ) صاحب "تصريف العزي" المشهور.

١٧. وعلي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، وله "الممتع في التصريف".

١٨. ومحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، صاحب الألفية المعروفة في النحو، وقد ذكر فيها أبواباً من تصريف الأسماء، وأفرد تصريف الأفعال في منظومته "لامية الأفعال"، وله كتاب "إيجاز التعريف في علم التصريف".

ثمّ توالى التأليف في علم التصريف، وكثرت فيها المؤلفات واشتهرت، وما يزال أهل العلم يعنون به شرحاً وتقريراً، وتحريراً وتحبيراً.

ومن المفسّرين الذين لهم عناية ظاهرة بالتصريف في تفاسيرهم:

١. ابن عطية الأندلسي(ت:٥٤٢هـ)، وكثيراً ما يعلّ بعض الأقوال بمخالفتها قواعد التصريف.

٢. وأبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) في تفسيره "البحر المحيط"، وله تعقّبات حسنة للزمخشري.

٣. ومحمد الطاهر ابن عاشور (ت:١٣٩٤هـ) في "التحرير والتنوير".

٤. ومحمد الأمين الشنقيطي (ت:١٣٩٤هـ) في "أضواء البيان" وفي مجالسه في التفسير التي طبعت باسم "العذب النمير".

٥. **ومحمد الأمين الهرري** في تفسيره "حدائق الروح والريحان"، وهو تفسير حافل بشرح مسائل التصريف في القرآن، ولمؤلفه عناية بعلم الصرف، وله شرح على "لامية الأفعال" لابن مالك سماه "مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان معاني لامية الأفعال".

وهو من علماء الحبشة الموصوفين بالعلم والعبادة، والجلَد في البحث والتأليف والتدريس، تصدّر للتدريس والإفادة في الحبشة عام ١٣٧٣هـ، وهو ابن خمسة وعشرين عاماً، ولم يزل معتنياً بالتدريس والدعوة في بلده حتى حاصره الشيوعيون وحاولوا قتله؛ فهاجر إلى مكة؛ وابتدأ التدريس في المسجد الحرام سنة ١٤٠٠هـ، ثم انتقل إلى التدريس بدار الحديث بمكة المكرمة، وألّف كتباً كثيرة في فنون عديدة، منها تفسيره المذكور في اثنين وثلاثين مجلداً.

ولعلماء هذا العصر عناية حسنة بأحكام التصريف في القرآن؛ فألّفت المعاجم والموسوعات والكتب التعليمية المتخصصة في تصريف ألفاظ القرآن، **ومن أجود تلك المؤلفات:**

١. **المعجم الصرفي لألفاظ القرآن الكريم**، وهو القسم الثاني من أقسام كتاب "دراسات في أساليب القرآن الكريم" للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٤هـ) ويقع هذا القسم في أربع مجلدات كبار؛ حرص فيها المؤلف على تقصّي المسائل الصرفية في القرآن، وأبنية الأسماء والأفعال ومعانيها، وقدّم بين يدي كلّ صيغة مقدّمة شرح فيها معانيها وخلاصة بحثه لمواضع ورودها في القرآن، ونتائج استقرائه، فكان عملاً كبيراً عظيم النفع للدارسين، وقد أفنى في إعداده سنوات كثيرة من عمره.

٢. **والبيان والتعريف بما في القرآن من أحكام التصريف**، للدكتور: محمد بن سيدي بن الحبيب الشنقيطي.

٣. **والصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم** للدكتور: محمود سليمان ياقوت.

٤. **ومعجم الأوزان الصرفية لكلمات القرآن الكريم**، للدكتور: حمدي بدر الدين إبراهيم.

فائدة علم الصرف للمفسّر:

وعلم التصريف يفيد المفسّر فوائد جليلة:

منها: معرفة أوجه المعاني التي تتصرّف بها الكلمة، وفائدة اختيار تلك التصاريف في القرآن الكريم على غيرها.

ومنها: معرفة التخريج اللغوي لكثير من أقوال السلف في التفسير.

ومنها: أنّه يكشف عن علل بعض الأقوال الخاطئة في التفسير التي قد يقع فيها بعض المفسّرين ممن أتوا بعد عصر الاحتجاج، أو مما يروى بأسانيد لا تصحّ عن بعض الصحابة والتابعين ممن كانوا في عصر الاحتجاج.

قال بدر الدين الزركشي: (وفائدة التصريف حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة لأن التصريف نظر في ذات الكلمة والنحو نظر في عوارضها وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسر)ا.هـ.

ومسائل الصرف منها مسائل بيّنة يتّفق عليها الصرفيون، ومنها مسائل يختلفون فيها ؛ كسائر العلوم التي يقع في مسائلها اتفاق واختلاف، لكن ما اتفقوا عليه فهو حجة لغوية، يعدّ ما خالفه خطأ.

أمثلة لفائدة علم الصرف للمفسّر:

سأذكر ثلاثة أمثلة لمسائل تظهر فيها فائدة علم الصرف للمفسّر، آمل أن تنبّه اللبيب على ما وراءها، وأن تعينه على تصوّر بحث المسائل الصرفية في التفسير، وأن تعرّفه بأئمة هذا العلم ومصادره، لعلّها تحثّه على العناية بهذا العلم العزيز، وتعرّف السبيل إلى إتقان معرفته.

المثال الأول: معنى ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾:

اختلف المفسّرون في معنى ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ١﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يتساءلون: أي يسأل بعضهم بعضاً، وهذا قول جمهور المفسرين.

القول الثاني: يتساءلون أي يتحدثون، وإن لم يكن من بعضهم لبعض سؤال.

وهذا القول أخذه الرازي ومن تبعه من المفسّرين من قول أبي زكريا الفراء في "معاني القرآن" إذ قال: (ويقال: عم يتحدث به قريش في القرآن. ثم أجاب، فصارت: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ١﴾، كأنها [في معنى]: لأي شيء يتساءلون عن القرآن)ا.هـ.

وكلام الفراء ليس فيه نصّ على هذا المعنى، لكن استدلّ له الرازي بقوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٥٠﴾ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ ﴿٥١﴾ يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٢﴾﴾.

قال: (فهذا يَدُلُّ على معنى التحَدُّثِ، فيكونُ معنى الكلامِ: عَمَّ يَتحدثونَ)ا.هـ.

وعلى هذا القول يكون التعبير عن التحدّث بالتساؤل في الآية مبناه على أنّ ذلك التحدّث منهم قائم مقام السؤال؛ لأنّ كل متحدّث منهم يتطلّب من سامعه تأييداً لقوله أو مساعدة له على ما يحاول من إيجاد مطعن في القرآن ودعوة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهو تساؤل في حقيقة الأمر، وإن لم يكن في ألفاظهم سؤال صريح.

القول الثالث: أي أن المشركينَ يتساءلونَ الرَّسولَ والمؤمنينَ؛ فيقدّر أصحاب هذا القول للكلام مفعولاً محذوفاً.

وهذا القول ذكره الزمخشري احتمالاً؛ فقال في "الكشّاف": (﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾: يَسْأَلُ بعضُهم بعضاً، أو يَتَسَاءَلُونَ غيرَهم مِن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنينَ، نحوَ: يَتَدَاعَوْنَهُم ويَتَرَاءَوْنَهم)ا.هـ.

ثم ذكره جماعة من المفسّرين بعده، منهم: الرازي، والبيضاوي، والنسفي، وابن عادل الحنبلي وغيرهم.

وأتى بعدهم أبو السعود الحنفي فنصرَ هذا القول واحتجّ له بما ملخّصه أنّه كمثل قول القائل: «تراءوا الهلال»، وأنّ المفعول محذوف لظهور العلم به.

قال: (فالمعنى: عنْ أيِّ شيءٍ يَسْأَلُ هؤلاءِ القومُ الرسولَ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ والمؤمنينَ؟)ا.هـ.

فهذا القول مبناه على أنّ الفعل «يتساءلون» متعدّ لإفادة تكرر وقوع السؤال منهم، وأنّ المفعول محذوف تقديره: يتساءلون الرسولَ صلى الله عليه وسلم والمؤمنين.

وقواعد التصريف تدلّ على خطأ هذا القول من وجهين:

الوجه الأول: أنّ «تساءل» على وزن «تفاعَل»، **وهذه الصيغة ترد في كلام العرب لمعان إجمالها فيما يلي:**

- **المعنى الأول:** إفادة وقوع الفعل من طرفين على جهة التقابل، ومثاله: تراءى الجمعان، وتقابل الخصمان، وتجادلا، وتناظرا.

- **المعنى الثاني:** إفادة وقوع الفعل من متعدد في طرف واحد على مفعول واحد، ومثاله: تراءوا الهلالَ.

- **المعنى الثالث:** إفادة وقوع الفعل من متقابلين على مفعول مشترك، ومثاله: تنازعا الحديث، وتعاطيا الكأس، وتقاسما المال، وهو قريب من المعنى الثاني، وبينهما فرق دقيق.

- **المعنى الرابع:** إفادة قوة وقوع الفعل من الفاعل، مثاله: تعالى الله، تبارك الله.

- **المعنى الخامس:** إفادة تكرر وقوع الفعل من فاعل واحد، ومثاله: تمارى، تثاءب.

- **المعنى السادس:** إفادة تدرج وقوع الفعل، ومثاله: تعافى المريض، وتوافد القوم، وتناسى الأمر.

- **المعنى السابع:** إظهار خلاف الحقيقة، ومثاله: تمارض، وتماوت، وتغافل، وتغابى، وتعاظم، وتجاهل.

- **المعنى الثامن:** مُطاوَعَةُ «فاعَلَ» الذي بمعنى «أَفْعَلَ»، ومثاله: ناولته فتناول، وباعدته فتباعد، وضاعفت الحساب فتضاعف.

- **المعنى التاسع:** «تفاعَل» بمعنى «فَعَل»، ويمثّل له بعض الصرفيين بـ «توانى» بمعنى: ونى، و«تبدّى» بمعنى «بدا»، ومنه قول قيس بن الخطيم:

ولم أرها إلا ثلاثاً على منى ... وعهدي بها عذراء ذات ذوائب
تبدَّت لنا كالشمس تحت غمامة ... بدا حاجب منها وضنت بحاجب

فأوقع «بدا» في تفسير «تبدّى».

وفي هذا المعنى الأخير خلاف، إذ يفهم منه الإقرار بالترادف، وهو قول يأباه جماعة من أهل اللغة، ويذكرون بين ما يُدّعى فيه الترادف فروقاً دقيقة؛ منها ما هو صحيح مُسلَّم، ومنها ما فيه نظر وله احتمال، ومنها ما هو ظاهر التكلّف.

وهذه المعاني مبثوثة في كتب الصرف، وإنما لخّصتها هنا لتقريب تصوّر أصل المسألة، وإلا فإنّ المفسّر العالم بالصرف؛ يُفتَرض أن تكون هذه المعاني حاضرة في ذهنه، ولو على وجه الإجمال والتقريب.

وثمرة هذا المبحث أنّ التساؤل في الآية علمي لا طلبي، ويدلّ على وجود سائل ومسؤول، وإبهام السائل والمسؤول من الطرفين يدلّ على

جواز وقوعه من أيّ واحد منهما على الآخر على جهة التقابل؛ فيكون المعنى الأوّل هو المتعيّن حمل الآية عليه.

والوجه الثاني: أنّ «تساءَل» قبول دخول تاء التفاعل عليها «ساءل»، و«ساءَل» فعلٌ متعدٍّ، والفعل المتعدّي قبل دخول تاء التفاعل عليه منه ما يتعدّى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدّى إلى مفعول واحد.

١. فإذا دخلت التاء على المتعدّي إلى مفعولين قصرته على مفعول واحد؛ كما تقول: نازعتُ زيداً الحديثَ، فالفعل «نازَع» متعدٍّ إلى مفعولين: زيد والحديث ؛ فإذا أدخلتَ تاء التفاعل عليه قلت: تنازعنا الحديثَ؛ فصار الفعل متعدّياً إلى مفعول واحد.

٢. وإذا دخلت التاء على المتعدّي إلى مفعول واحد صار لازماً، كما تقول في «ضارَب زيدٌ عمراً»: «تضارب زيدٌ وعمرو»؛ فلما دخلت تاء التفاعل على «ضارب» صيّرته لازماً.

إذا تبيّن ذلك فكلمة «يتساءلون» أصلها ساءل، وهو متعدّ إلى مفعول واحد؛ فيكون لازماً بعد دخول التاء عليه.

فيكون ما ذكره الزمخشريّ احتمالاً في تفسير الآية، ونصره أبو السعود من أنّ المعنى: يتساءلون الرسولَ صلى الله عليه وسلم والمؤمنين خطأ مخالف لتصاريف كلام العرب.

والمعنى الصحيح: يسأل بعضُهم بعضاً، وهو الذي عليه جمهور المفسّرين.

وهذا بخلاف ساءَل التي فيها معنى الطلب؛ كما يقال: ساءل بنو زيد بني عمروٍ أموالهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ٣٦﴾.

فإنها عند دخول التاء عليها تقصر على مفعول واحدٍ، فيقال: يتساءلون أموالهم، ويقال في الاستفهام: ماذا يتساءلون؟

ولا يقال -عند إرادة هذا المعنى -:عمّ يتساءلون؟

فلمّا كان الاستفهام بـ«عن» تحققنا أن ساءل هنا علمية لا طلبية.

المثال الثاني: معنى ﴿مَّسْنُونٍ﴾:

قول ابن عطية الأندلسي (ت:٥٤٦هـ) في تفسير قول الله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾﴾ قال: (قال معمر: هو المنتن، وهو من أسن الماء إذا تغير).

ثمّ تعقّبه بقوله: (والتصريف يردّ هذا القول).

يريد أنّه لا يقال في اسم المفعول من «أسن»: «مسنون»؛ لأن «أسن» فعل ثلاثي لازم؛ فلا يصاغ منه اسم مفعول، وإذا عدَّيته بالهمزة فاسم المفعول منه: «مُؤسَن".

ثمّ قال ابن عطية: (والذي يترتَّب في «مَسْنُونٍ»:

- إما أن يكون بمعنى محكوك؛ محكَم العمل أملس السطح، فيكون من معنى المُسَنّ والسنان، وقولهم: سَنَنْتُ السّكينَ وسننت الحجر: إذا أحكمت تمليسه، ومن ذلك قول الشاعر:

ثم دافعتها إلى القبة الخضرا ... ء تمشي في مرمر مسنون

أي محكم الإملاس بالسَّنّ

- وإما أن يكون بمعنى المصبوب، تقول: سننت التراب والماء إذا صببته شيئا بعد شيء، ومنه قول عمرو بن العاصي لمن حضر دفنه: إذا أدخلتموني

في قبري فسنوا علي التراب سنا، ومن هذا: هو سن الغارة. وقال الزجاج: هو مأخوذ من كونه على سنة الطريق، لأنه إنما يتغير إذا فارق الماء، فمعنى الآية- على هذا- من حمأ مصبوب موضوع بعضه فوق بعض على مثال وصورة)ا.هـ.

فذكر قولين صحيحين من جهة التصريف، ويضاف إليهما قول ثالث ذكره الخليل بن أحمد، وهو أن «المسنون» بمعنَى «المصوَّر» من قول العرب: سنَّ الشيء إذا صوَّره، والمصوَّر: مسنون.

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

سحرتني بجيدها، وشتيتٍ وبوجهٍ ذي بهجةٍ مسنونِ

وقول ذي الرمة:

تِرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرَ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بها خَالٌ ولا نَدَبُ

وقال أبو عبيدة (المسنون: المصبوب على صورة).

فجمع القولين الثاني والثالث.

وقال المبرّد: (المسنون: المصبوب على استواء).

فهذه أقوال أهل اللغة، وللسلف في معنى ﴿مَّسْنُونٍ﴾ قولان آخران:

أحدهما: أن المسنون: الرطب، وهذا القول رواه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس.

وتخريج هذا القول أن يكون المسنون هنا بمعنى الذي سُنَّ عليه الماء؛ فهو رطب لذلك.

والآخر: أنّ المسنون المتغيّر، وهذا قول ابن جرير، استخرجه من أثر رواه عن قتادة، **واختلف أهل اللغة في تخريج هذا القول:**

فذهب الفراء إلى أنّ المسنون لا يكون إلا متغيّراً؛ فتفسير المسنون بالمتغيّر تفسير بلازم المعنى لا بدلالته اللفظية.

وذهب أبو عمرو الشيباني إلى أنّه مأخوذ من تَسَنَّنَ الطعامُ إذا تغيّر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ والهاء مبدلة من النون.

قال أبو عبيدة: (وليستْ من الأَسِن المتغير، ولو كانت منها لكانت ولم يتأسن).

وذهب أبو منصور الأزهري إلى أنّه مأخوذ من السَّنَة، أي: مضت عليه سنون حتى تغيّر.

فانظر في هذه المفردة كيف اتّسع النظر فيها بسبب بحث تصاريفها.

والتحقيق: أنّ الأقوال الثلاثة الأولى صحيحة، واللفظ يحتملها من غير تعارض، وقول الفراء أقرب الأقوال في تخريج القول المروي عن بعض السلف.

المثال الثالث: معنى ﴿قُبُلًا﴾:

ومن فوائد علم التصريف أنه يُعرف به تخريج بعض أقوال السلف في التفسير من جهة اللغة.

ومن أمثلة ذلك: أقوال السلف في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا﴾:

فروي عنهم في معنى ﴿قُبُلًا﴾ ثلاثة أقوال:

القول الأول: ﴿قُبُلًا﴾ أي : معاينة، وهذا القول رواه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس من طريق معاوية بن صالح عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس.

والقول الثاني: ﴿قُبُلًا﴾ أي: أفواجاً، رواه ابن جرير عن مجاهد.

والقول الثالث: ﴿قُبُلًا﴾ أي: كفلاء، وهذا القول اختاره الفراء.

فهذه ثلاثة أقوال في هذه المسألة:

- فأمّا القول الأول فتخريجه أنّ القُبُل بمعنى المقابِل ؛ والمقابل معاين لمن قابله، كما تقول: لقيتُه قُبُلاً: أي: مواجهة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾﴾.

ويرجّح هذا المعنى قراءة من قرأ: [وحشرنا عليهم كلّ شيء قِبَلا].

- وأما القول الثاني فتخريجه أنَّ ﴿قُبُلًا﴾ جمع قبيل، كرغيف ورُغُف، والقبيل: الجماعة الكثيرة من صنف واحد، أي حُشروا عليهم أفواجاً كل فوج قبيل.

قال ابن كثير: (أي: تُعرَض عليهم كلّ أمّةٍ بعد أمة فتخبرهم بصدق الرسل فيما جاؤوهم به ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾).

- وأما القول الثالث فتخريجه أنَّ ﴿قُبُلًا﴾ جمع قبيل بمعنى كفيل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾﴾ أي: كفلاء وضمناء.

والتحقيق أنّ هذه المعاني كلّها صحيحة، ودلالة الآية تسعها كلها.

فانظر فائدة علم التصريف في معرفة التخريج اللغوي لأقوال السلف، وقد كان عامّتهم عرباً فصحاء من أهل عصر الاحتجاج، يفسّرون القرآن بما يعرفون من لسانهم العربيّ، وقد تقدّم أنّ تفسيرهم حجّة لغوية إذا صحّ الإسناد إليهم وأُمن لحن الرواة.

فصل
النوع الثامن: الاشتقاق

الاشتقاق هو انتزاع لفظة من لفظة أخرى تشاركها في أصل المعنى والحروف الأصلية؛ وتخالفها باختلاف الصيغة.

وهو من دلائل اتّساع كلام العرب، وكثرة تصاريف ألفاظه على أوجه متنوّعة من الاشتقاق والنقل والقلب والإبدال.

وعلم الاشتقاق من العلوم المهمّة للمفسّر، إذ يعرف به الأصول التي ترجع إليها كثير من الكلمات العربية، فيتبيّنُ أصلَ معناها، ويدرك التناسب في المعنى بين الكلمات التي ترجع إلى أصل واحد.

والاشتقاق له أصل في النصوص، وقد استدلّ له بعض العلماء بما في مسند الإمام أحمد وغيره من حديث عبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قال الله عز وجل أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها من اسمي فمن يصلها أصله ومن يقطعها أقطعه».

ومما روي من شعر حسان بن ثابت رضي الله عنه قوله في مدح النبي صلى الله عليه وسلم:

وضمَّ الإلهُ اسمَ النبيّ إلى اسمه ... إذا قال في الخمسِ المؤذنُ أشهدُ
وشقَّ له من اسمه ليجلَّه ... فذو العرش محمود وهذا محمد

وقد نُقل عن العرب من الأخبار والأشعار ما يدلّ على عنايتهم بالاشتقاق، وإدراكهم لتصرّف كثير من كلماتهم من أصول تُشتقّ منها،

ومن ذلك أسماؤهم وأسماء بلدانهم ومنازلهم ووقائعهم؛ إذ يجد الناظر فيها أنّها مشتقّة من أصول لها معانٍ معروفة في لسانهم.

وقد ذهب جمهور أهل اللغة إلى أنّ أكثر كلام العرب مشتقّ.

وقال ابن فارس(ت:٣٩٥هـ): (أجمع أهل اللغة إلا من شذَّ عنهم أنَّ للغة العرب قياساً، وأنَّ العربَ تشتقُّ بعضَ الكلام من بعض، وأنَّ اسم الجنّ مشتق من الاجتنان، وأنَّ الجيم والنون تدُلاَّن أبداً عَلَى السَّتر، تقول العرب للدّرع: «جُنَّة»، و: «أجَنَّهُ الليلُ»، و: «هذا جنين»، أي هو فِي بطن أمّه أَوْ مقبور.

وأن الإنس من الظهور، يقولون: آنَسْت الشيء: أبصرته.

وَعَلَى هَذَا سائرُ كلام العَرَب، عَلم ذَلِكَ من عَلِم، وجَهِلَه من جهل)ا.هـ.

وقد بنى ابن فارس مُعجَمه الذي سماه "معجم مقاييس اللغة" على إرجاع المفردات العربية إلى أصول تُشتقّ منها، وتتناسب معانيها.

تفاوت ظهور الاشتقاق

اشتقاق الكلام بعضه من بعض قد يكون ظاهراً غير مُشْكِل، كاشتقاق اسم «محمّد» من الحمد، واشتقاق «الحُسام» من الحَسْم، وهو من أسماء السيف.

- وقد يكون الاشتقاق خفيا لغرابة اللفظ فيحتاج الناظرُ إلى تفسيره ليعرف اشتقاقه، كما قال الأصمعي في كتابه "اشتقاق الأسماء": («دُجَانة»: اشتقّ من الدَّجن، والدَّجْن ظلمة الغيم وإلباسُه)ا.هـ.

فكأنّ المولود المسمّى بهذا الاسم قد وُلد في يومٍ دَجْنٍ، وكان من عادة بعض العرب أنهم يسمّون أولادهم بأوّل ما يظهر لهم بأدنى مناسبة؛ حتى إنّ منهم من إذا ولدت امرأته غلاماً ورأى ثعلباً سمّى ولده ثعلباً.

وقال الأصمعي أيضاً: («مِرْداس» اشتقّ من الرَّدس، وهو ضربُ الجبل بالمعوَل والصخرة العظيمة)ا.هـ.

فإذا عرف معنى اللفظة وما اشتقّت منه تبيّنت المناسبة بينهما.

- وقد يكون الاشتقاق لمناسبة لطيفة لا يدركها كثير من الناظرين؛ كما اشتقّ «أمس» من المساء، و«غد» من الغُدوة؛ باعتبار أقرب الأوقات إلى يومك الحاضر.

قال ابن القيّم رحمه الله في "بدائع الفوائد": (اعلم أن أقرب الأيام إليك يومك الذي أنت فيه؛ فيقال: فعلت اليوم، فذكر الاسم العام ثم عرف بأداة العهد ولا شيء أعرف من يومك الحاضر؛ فانصرف إليه، ونظيره الآن من آن، وأما «أمس» و«غد» فلما كان كل واحد منهما متصلا بيومك اشتق له اسم من أقرب ساعة إليه؛ فاشتق لليوم الماضي «أمس» الملاقي للمساء، وهو أقرب إلى يومك من صباحه أعني صباح غد؛ فقالوا: أمس، وكذلك «غد» فقد اشتق الاسم من «الغدوة» وهو أقرب إلى يومك من مسائه أعني مساء غد)ا.هـ.

- وقد يقع الخلاف في أصل اشتقاق الكلمة وتتجاذبها أصول متشابهة في أوجه من المعاني؛ فيجتهد العلماء في الاختيار منها والترجيح بينها، كما **اختلفوا في اشتقاق لفظ «القرآن» على أقوال:**

أحدها: أنه مشتق من القراءة التي هي بمعنى التلاوة، تقول: قرأت قراءة وقرآنا، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾.

وقال حسان بن ثابت في رثاء عثمان بن عفان:

ضحّوا بأشمط عنوان السجود به ... يقطّع الليل تسبيحا وقرآنا

أي قراءة، وهذا القول قال به ابن جرير الطبري، وأسند معناه إلى ابن عباس، ورجّحه ابن عطية.

وعلى هذا القول يكون القرآن بمعنى المقروء، تسمية للمفعول بمصدره.

والقول الثاني: أنه مشتقّ من «القَرْء» بمعنى الجمْعِ، وهو مروي عن قتادة، وقال به أبو عبيدة والزجاج وجماعة من العلماء، واحتجوا بقول عمرو بن كلثوم:

ذراعي عيطل أدماء بكر ... هجان اللون لم تقرأ جنينا

قالوا: أي: لم تضمّ في رحمها ولداً.

قال أبو عبيدة: (وإنما سمّى قرآنا لأنه يجمع السور فيضمها).

والقول الثالث: أنه مشتق من «القَرْء» بمعنى الإظهار والبيان، وأن القِرَاءة إنما سمّيت قراءة لما فيها من إظهار الحروف، وبيان ما في الكتاب، وقد قال بهذا القول قطرب، وفسّر قول عمرو بن كلثوم: (لم تقرأ جنينا) بالولادة؛ أي لم تُلْقِ من رحمها ولداً، وأرجع المعنى إلى أصل الإظهار والبيان.

قال قطرب فيما ذكره عنه أبو منصور الأزهري في "الزاهر": (إنما سُمي القرآن قرآناً، لأن القارئ يُظهره ويبيّنه، ويلقيه من فيه).

وذهب الشافعي وجماعة من العلماء إلى أنّ «القران» جامد غير مشتق، وكان الشافعي ينطق اسم القرآن بغير همز «القُران» وهي قراءة ابن كثير المكّي.

وقد روى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه كان يقول: (القُرَان اسم وليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت، ولكنه اسم لكتاب الله، مثل التوراة والإنجيل).

والقُرآن والقُرَان بمعنى واحد، وإنما هما لغتان إحداهما بالهمز، والأخرى بالنقل والتسهيل.

قال ابن عاشور: (اتفق أكثر القراء على قراءة لفظ «قرآن» مهموزاً حيثما وقع في التنزيل، ولم يخالفهم إلا ابن كثير قرأه بفتح الراء بعدها ألف على لغة تخفيف المهموز، وهي لغة حجازية، والأصل توافق القراءات في مدلول اللفظ المختلف في قراءته)ا.هـ.

وذهب علم الدين السخاوي إلى أنّ «القران» بالتسهيل مشتقّ من «قَرَنت» بمعنى الضمّ والاقتران.

وأرجح الأقوال أنه مشتق من القراءة، وأنه سمّي قرآنا لأنّه كتابٌ اتُّخذَ للقراءة الكثيرة التي لا يبلغها كتاب غيره، ويدلّ على ذلك بناء الاسم على صيغة «فُعْلان» التي تدلّ على بلوغ الغاية، كسُبحان وحُسبان وغُفران وشُكران، مع ما دلّ عليه قول الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣﴾.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُ﴾.

وكان بعض السلف يُسمّون الغناء «قرآن الشيطان» وقد روي في ذلك حديث مرفوع لا يصح، وإنما سمّي بذلك لكثرة ما يَقرأ المغنون من الأغاني التي تُلهي عن ذكر الله.

ما لا يدخله الاشتقاق:

ومن الكلمات المستعملة في لسان العرب ما ليس بمشتقّ، كالحروف، والأسماء الأعجمية، وبعض أسماء الذوات والمعاني التي لم يؤخذ معناها من غيرها؛ كالحجر والشجر والصبر والرضا.

وقد تكلموا في اشتقاق بعض الأسماء الأعجمية التي تقارب العربية في نطقها كإبراهيم ويوسف وأيّوب؛ فمن أهل العلم من ذهب إلى أنّها جامدة بناء على الأصل، ومنهم من ذهب إلى أنّها مما تتقارب فيه اللغات مع اختلاف يسير في النطق بحسب كلّ لغة، فما كان كذلك فيرجع إلى أصله العربي فيكون مشتقاً.

- فأمّا إبراهيم فأرجعه بعضهم إلى البرهمة، وهي إدامة النظر، ذكره أبو الحسن الماوردي والكرماني وغيرهم، وهذا مأخوذ من قول بعض أهل اللغة في معنى البرهمة.

قال الخليل بن أحمد: بَرْهَم الرجل إذا فتح عينيه وحدّد النظر قال:

يمزجن بالناصع لوناً مُسْهَما ... ونَظَراً هَوْنَ الهوينا بَرْهَما

)ا.هـ.

والبيت للعجاج بن رؤبة.

وقال الأصمعي: (بَرْهم إذا أدام النظر).

وليس في كلام هؤلاء الأعلام أنّ اسم «إبراهيم» مشتق من البرهمة، وإنما هو معنى أخذه بعض المفسّرين لأجل تشابه الألفاظ، وهو خطأ.

وقال جماعة من المفسّرين: هو اسم سرياني، معناه في السريانية «أب رحيم»، ذكر ذلك مقاتل بن سليمان وأبو الحسن الماوردي، واحتجّ له ابن القيّم في جلاء الأفهام بأنّ إبراهيم هو الأب الثالث للعالم بعد آدم ونوح.

وهذا القول غير مستبعد لأن اللغات العائدة إلى أصول واحدة قد تتشابه في نطق بعض الكلمات مع اتحاد المعنى، لكن هذا خارج عن حدّ الاشتقاق.

- وأمّا يوسف فأرجعه بعضهم إلى الأسف وهو الحزن؛ ذكره أبو جعفر الرعيني(ت:٧٧٩هـ) في كتابه «تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن» ثمّ ردّه بقوله: (وفي هذا الاشتقاق ما ترى من التكلّف وإساءة الأدب).

- وأمّا «أيّوب» فأرجعه بعضهم إلى الأوب، فقيل: هو فيعول، وقيل: فَعُّول من الأوب، ذكره الزبيدي في تاج العروس.

والقول ما قاله ابن الأنباري في الأضداد إذ قال: («أيوب» يكون أعجميا مجهول الاشتقاق، ويكون عربيا مجرى في حال التعريف والتنكير؛ لأنه يجري مجرى قيوم، من قام يقوم، ويكون فيعولا من آب يؤوب، إذا رجع، قال عبيد بن الأبرص:

وكل ذي غيبة يؤوب ... وغائب الموت لا يؤوب

)ا.هـ.

والأسماء الأعجمية المحضة غير مشتقة.

نشأة علم الاشتقاق:

علم الاشتقاق من أخصّ علوم العرب، وألطفها، وإن لم يدوّنوا فيه كتاباً، ولم يجمعوا له أصولاً وأنواعاً على طرائق مصنفي الكتب ممّن أتى بعدهم؛ إذ كانت العرب أمّة أميّة لا تكتب.

وقد روي من من أخبارهم وأشعارهم ما يدلّ دلالة بيّنة على عنايتهم بالاشتقاق، والتفنن في تصريف الكلام وردّ بعضه إلى بعض، وإدراك مآخذ التسميات ومقاصدها، يعينهم على ذلك ما عُرفوا به من حسن البيان، وجودة القريحة، ولطافة الذهن.

ومن ذلك قول دريد بن الصمّة القشيري بعد أن ظفر بفزارة وهم قبيلة من غطفان، وقتل منهم من قتل ثأراً بمقتل أخيه عبد الله وجماعة من فرسان بني قشير:

قتلتُ بعبد الله خير لِدَاتِه ... ذؤابَ بنَ أسماءَ بنِ زيدِ بنِ قارِبِ

فلليوم سُمّيتم فزارة فاصبروا ... لِوَقْع القَنا تَنزُونَ نَزْو الجنادب

أي في مثل هذا اليوم يظهر معنى اسمكم «فزارة»، يشير إلى أنّ اسم فزارة مشتقّ من الفَزْر، وهو القطع والشقّ والتصدّع.

يقال: تفزّر الثوب، وتفزّر الحائط إذا تشقّق، وفزرتُ الجلَّة إذا فتّتّها.

يريد دريد: إنّا فزرناكم بسيوفنا ورماحنا حتى مزّقناكم كلّ ممزّق.

وفي "صحيح مسلم" من حديث سماك بن حرب عن مصعب بن سعد في خبر نزول تحريم الخمر أنّ رجلاً شرب ثم أخذ لحي بعير فضرب به أنف سعد ففَزَره، وكان أنف سعد مفزورا، أي مشقوقاً.

قال ابن فارس في "معجم المقاييس": («فزر» الفاء والزاء والراء أُصيل يدلّ على انفراج وانصداع، من ذلك الطريق الفازر: وهو المنفرج الواسع، والفزر: القطيع من الغنم، يقال فزرت الشيء: صدعته، والأفزر: الذي يتطامن ظهره، والقياس واحد، كأنه ينفرق لحمتا ظهره. والله أعلم)ا.هـ.

ونقل أبو منصور الأزهري عن شمر بن حمدويه أنه قال: (كنت بالبادية فرأيت قباباً مضروبة فقلت لأعرابي: لمن هذه القباب؟ فقال: لبني فزارة فَزَر الله ظهورهم؛ فقلت: ما تعني به؟ فقال: كسر الله)ا.هـ.

وبيت دريد بن الصمّة فيه تلطّف في صرف المعنى إلى اشتقاق غير مراد، وهو ما يسمّى في علم البلاغة «حسن التعليل»، وإلا فإنّ فزارة اسم رجل وهو فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان، وإليه ينتسب بنو فزارة، وهم من أكثر قبائل غطفان عدداً.

ولم يكن الرجل ليسمّى ولده بما أراده دريدُ بن الصمّة، وإنما سمّي بذلك على معنى اسم الفاعل «فازر» كما سُمّى «فَضَالَة» بمعنى «المُفْضِل»، و«سلامة» بمعنى «السالم»؛ فصرف دريد اسم «فزارة» إلى معنى اسم المفعول «مفزور» إذ كانت الصيغة محتملة.

ومن شأن العرب في الهجاء أو المدح صرف اللفظ إلى معنى غير مراد من الاشتقاق أو إلى اشتقاق بعيد غير مراد تشنيعاً أو مبالغة في المدح.

ومن دلائل إدراك عامّة العرب اشتقاق الأسماء ما ذكره أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين عن يونس بن حبيب الضبّيّ أنه قال: (سُئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل، فلم يعرف، فمرَّ أعرابيٌّ مُحْرِم، فأراد السائلُ سؤال الأعرابي، فقال له أبو عمرو: دَعْنِي، فأنا ألطف بسؤاله وأعرف؛

فسأله؛ فقال الأعرابي: اشتقاق الاسم من فعل المسمّى؛ فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى الخُيلاء التي في الخيل والعُجْب؛ ألا تراها تمشي العِرَضْنة خُيلاءً وتكبُّرًا!)ا.هـ.

وشواهد معرفة العرب لاشتقاق الكلام بعضه من بعض كثيرة، وفيما ذكر من التمثيل كفاية.

عناية أصحاب المعاجم اللغوية بالاشتقاق

ظهرت العناية بالكتابة في الاشتقاق مبكّراً؛ فنبّه الخليل بن أحمد في معجمه إلى كثير من مسائل الاشتقاق، وتضمّن كتاب سيبويه مسائل كثيرة في الاشتقاق، ثم **تتابع أصحاب المعاجم اللغوية على العناية بالاشتقاق، وكان من أكثرهم عناية به:**

١. **أبو بكر ابن دريد(ت:٣٢١هـ)** في معجمه "جمهرة اللغة".

٢. **وأبو منصور الأزهري(ت:٣٧٠هـ)** في معجمه "تهذيب اللغة"، وهو من أجلّ المعاجم اللغوية وأصحّها.

٣. **وابن فارس الرازي(ت:٣٩٥هـ)** في معجمه القيّم المسمى "مقاييس اللغة"، وقد بناه على إرجاع الكلمات التي يفسّرها إلى أصول جامعة تشترك في معنى كليّ يجتهد في استخراجه.

٤. **وابن سيده الأندلسي(ت:٤٥٨هـ)** في كتابيه "المحكَم" و"المخصَّص"، وقد عني فيهما بالاشتقاق عناية ظاهرة.

٥. **وابن منظور الأفريقي (ت:٧١١هـ)** وهو من ذرّيّة رويفع بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، في معجمه المشهور "لسان العرب".

٦. **والمرتضى الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ)** في كتابه الحافل "تاج العروس".

وفي هذه المعاجم اللغوية من العناية بالاشتقاق في تفسير معاني الكلمات ما هو ظاهر بيّن في كثير من المسائل.

ولبعض العلماء الذين ليست لهم معاجم لغوية عناية بالاشتقاق في بعض كتبهم، ومنهم: أبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني، وابن تيمية، وابن القيم.

المؤلفات المفردة في علم الاشتقاق

وقد أفرد التأليف في الاشتقاق جماعة من علماء اللغة:

منهم: المفضل الضبي وقطرب والأخفش الأوسط، والأصمعي، وأبو نصر الباهلي، وابن قطن المهري، وابن قتيبة، وابن طيفور، والمبرّد، والمفضّل بن سلمة الضبي، وأبو إسحاق الزجاج، وابن السرّاج، وابن دريد، وابن درستويه، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، وأبو الحسن الرمّاني، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو عبيد البكري، وحجة الأفاضل الخوارزمي، وأسامة بن منقذ، وغيرهم.

وهؤلاء أكثر كتبهم مفقودة، وقد طبع منها:

١: كتاب اشتقاق الأسماء للأصمعي.

٢: وكتاب الاشتقاق لابن دريد.

٣: وكتاب «المعاني والاشتقاق» لأسامة بن منقذ.

وكثرة التأليف المفرد في الاشتقاق من دلائل عناية العلماء به.

وفي القرون المتأخرة كتب في الاشتقاق جماعة من العلماء منهم:

- **أبو إسحاق الشاطبي(ت:٧٩٠هـ)** وهو صاحب الموافقات، وله كتاب "عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق".

- **ولعبد الرحيم المقدسي نزيل القسطنطينية(ت:١١٠٤هـ)** كتاب بعنوان "خلاصة الاشتقاق".

- **ولابن الجوهري(ت:١٢١٥هـ)** كتاب بعنوان "إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق".

وكتبهم مفقودة.

ثم كتب في الاشتقاق بعدهم جماعة من أهل العلم، وكتبهم مطبوعة متداولة، ومنها:

١: نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، للقاضي محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ).

٢: العلم الخفاق من علم الاشتقاق، صديق حسن خان القنوجي(ت:١٣٠٧هـ).

٣: الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي(ت:١٣٧٥هـ).

٤: بلغة المشتاق إلى علم الاشتقاق، محمد ياسين بن عيسى الفاداني(ت:١٤١٠هـ) وهو كتاب تعليمي مرتب على الأسئلة والأجوبة في علم الاشتقاق.

٥: **وكتاب الاشتقاق**، للأستاذ عبد الله أمين.

٦: **وكتاب علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً**، للأستاذ محمد حسن حسن جبل.

وفي هذا العصر ظهرت بوادر التأليف المفرد في اشتقاق المفردات القرآنية؛ فكتب الأستاذ الجليل محمد حسن حسن جبل (ت:١٤٣٦هـ) كتابه الكبير «**المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم**» وقد بنى كتابه هذا على فكرتَي «المعنى المحوري» و«الفصل المعجمي»، وقد شرح المراد بهما في مقدّمة كتابه هذا.

فائدة علم الاشتقاق للمفسّر:

الاشتقاق مما تدرك به معاني الألفاظ، ويعرف به أصلها وأوجه تصريفها، وقد استعمله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن بعدهم من مفسّري السلف وأئمة الدين.

- قال مجاهد بن جبر: (**كان ابن عباس لا يدري ما** ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ **حتى جاءه أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: يا أبا عباس بئري أنا فطرتها، فقال: خذها يا مجاهد** ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾). رواه الدولابي في "الكنى" واللفظ له، ورواه ابن جرير والبيهقي.

- وقال إبراهيم النخعي في قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ٣٠﴾ قال: (يعني قالوا فيه غير الحق ألا ترى أن المريض إذا تكلم بغير عَقْلٍ قيل: إنه لَيَهْجُر). رواه ابن إسحاق الهمذاني وابن أبي حاتم، وروى ابن جرير نحوه.

وهذا أحد الأقوال في تفسير هذه الآية، ذهب فيه إبراهيم النخعي إلى أنّ الكفار اتّخذوا هذا القرآن غرضاً لأقوالهم السيئة؛ فقالوا: هو سحر، وقالوا: إفك مفترى، وقالوا: أساطير الأولين، إلى غير ذلك.

وهذا القول مبني على اشتقاق المهجور من هُجْر القول، وهو هذيانه وسيّئه.

قال الشماخ:

كما جَدةِ الأَعْراقِ قال ابنُ ضَرَّةٍ عليها كلاماً جارَ فيهِ وأَهْجَرا

وقد رُوي عن مجاهد نحو هذا القول، وفي هذه الآية أقوال أخرى، والمراد هنا التنبيه على أنّ استعمال الاشتقاق في التفسير واستخراج المعاني من أنواع التفسير اللغوي الذي عني به السلف وعلماء اللغة.

أنواع مسائل الاشتقاق في التفسير:

ومسائل الاشتقاق التي يذكرها المفسّرون في تفاسيرهم على نوعين:

النوع الأول: ما لا أثر له على المعنى، وهذا يكون في كثير من الألفاظ التي تنوسي اشتقاقها وصارت أشبه بالأعلام المرتجلة.

ومن أمثلة هذا النوع: الخلاف في اشتقاق لفظ «المدينة».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (قوله تعالى: ﴿وَٱبْعَثْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ٣٦﴾ **هي جمع مدينة وفيها قولان:**

أحدهما: أنها فَعيلة واشتقاقها من مدن وعلى هذا فتهمز لأنها فعائل كعقائل وظرائف وبابه.

الثاني: أنها مَفْعِلة واشتقاقها من «دان يدين» وأصلها مديونة مفعولة من «دَانَ» أي مملوكة مذللة لملكها منقادة له وفعل بها ما فعل بمبيوع حتى صار مبيعا..) إلى آخر ما ذكر رحمه الله.

والقول الأول أظهر؛ لأن الأفصح في الجمع على القول الثاني أن يقال: «مَداين» لا «مدائن»، والهمز خطّأه بعضهم، والصواب أنّه قد سمع نظيره كما في «معيشة» و«معائش» وقد قرئ بها في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ﴾، وسيبويه يخرّج المسموع من ذلك مما يخالف القياس على التوهّم، كما قال في «مصيبة» و«مصائب» توهّموها «فعيلة» كما في «صحيفة» و«صحائف».

قال سيبويه: (فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ)ا.هـ.

وسواء أكان اشتقاق لفظ «المدينة» من «مدن» بالمكان أي: أقام، أو من «دان» فإنّ لفظ «المدينة» صار اسم جنس للبلد المأهول بالبناء والساكنين، وُتنوسي أصل الاشتقاق، ولذلك قال أبو منصور الأزهري: («مدن» فعلٌ مُمَات).

وهذا النوع إنما يبحثه اللغويون، ويقلّ بحثه عند المفسّرين.

والنوع الآخر: ما له أثر على المعنى، ويفيد في بيان معنى اللفظ، وترجيح بعض الأقوال على بعض؛ أو الجمع بينها؛ فهذا مما ينبغي للمفسّر أن يعتني به ويضبط مسائله.

- **فمن أمثلة فوائده في البيان** ما نقله ابن الجوزي عن ابن الأنباري في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ قال: (واشتقاق ﴿نُمْلِى لَهُمْ﴾

من الملوة، وهي المدة من الزمان، يقال: مَلوة من الدهر، ومِلوة، ومُلوة، ومَلاوة، ومِلاوة، ومُلاوة، بمعنى واحد، ومنه قولهم: البس جديداً وتملّ حبيباً، أي: لتطل أيامك معه، قال متمم بن نويرة:

بـودِّيَ لـو أني تملَّيـت عُمـرَه   بـمالِيَ مـن مـالٍ طريـفٍ وتالـد

)ا.هـ.

- ومن أمثلة فوائده في الجمع والترجيح بين أقوال المفسّرين:

ما وقع من اختلاف المفسرين في معنى «المسحَّرين» في قول الله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ١٥٣﴾.

فإنّهم اختلفوا فيه على أقوال كثيرة:

القول الأول: من المخلوقين، رواه ابن جرير والخطيب البغدادي كلاهما من طريق موسى بن عمير القرشي عن أبي صالح عن ابن عباس، وموسى بن عمير متروك الحديث.

وقال بهذا القول: الخليل بن أحمد، وجماعة من أهل اللغة.

القول الثاني: المسحورين، وهو قول مجاهد رواه عنه ابن جرير.

القول الثالث: الساحرين، وهو قول قتادة رواه عنه عبد الرزاق وابن أبي حاتم.

والقول الرابع: من المخدوعين، وهو رواية عن مجاهد أخرجها ابن الأنباري في "إيضاح الوقف والابتداء" من طريق الكلبي عن أبي صالح وعبد الوهاب عن مجاهد.

والقول الخامس: المسحَّر المجوَّف، وهو قول الفراء.

والقول السادس: المسحَّر الذي ليس له شَيء ولا مُلك، وهو تفسير الكلبي فيما ذكره يحيى بن سلام.

والقول السابع: المسحَّرون المرزوقون الذين لا بدّ لهم من الغذاء، ذكره ابن دريد في الجمهرة، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة نحوه.

قال أبو عبيدة: (كل من أكل من إنس أو دابة فهو مسحّر).

والقول الثامن: من المعلَّلين بالطعام والشراب، وهو قول ابن قتيبة.

والقول التاسع: ممن له سَحْر أي: رئة، والمقصد إنما أنت بشر مثلنا، وهذا قول الزجاج.

وقد حكى الماوردي أقوالاً أخرى لا أعلم لها أصلاً.

وهذه الأقوال المذكورة ترجع إلى معنيين في الاشتقاق:

المعنى الأول: أن يكون لفظ «المسحّرين» مشتقّا من السِّحْر، بكسر السين.

والمعنى الثاني: أن يكون مشتقّا من «السَّحْر» بفتح السين، وهو الراجح، **لكن اختلف فيه على قولين:**

القول الأول: أنّ المراد السَّحْر الذي بمعنى التغذية، وهو قول الخليل بن أحمد.

والقول الثاني: أن المراد السَّحْر الذي هو الرئة، وهو قول الفراء وأبي عبيدة والزجاج.

والذي يظهر لي أنّ هذين المعنيين يرجعان إلى اشتقاق واحد وهو الصَّرف، وأنّ المسحَّر هو المصروف عن شأنه وما ينفعه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ أي «تُصرفون» في قول جمهور المفسّرين.

قال لبيد بن ربيعة:

فإن تسألينا فيم نحن فإننا ... عصافير من هذا الأنام المسَحَّر

عبيد لِحَيَّيْ حميرٍ إن تملَّكوا ... وتظلمنا عُمَّالُ كسرى وقيصرِ

نحلُّ بلاداً كلّها حُلَّ قبلَنا ... ونرجو الفلاحَ بعد عادٍ وحِمْيَرِ

يقول نحن أمّة ضعيفة مستضعفة كالعصافير في ضعفها واشتغالها بطلب المأكل والمشرب حتى استذلّتنا الأمم الأخرى كملوك حِمير من الجنوب، والمناذرة الذي هم وكلاء كسرى على من يليهم من العرب من جهة المشرق، والغساسنة الذين هم وكلاء قيصر على من يليهم من العرب من جهة الشمال.

يقول: فلم نهتدِ لما ننجو به من هذا الذلّ، ولم نفق من سكرتنا بطلب المأكل والمشرب، وغفلنا عن مصيرنا وقد علمنا هلاك الأمم قبلنا؛ فكأنّنا مسحَّرون أي: مصروفون عن شأننا وسبيل عزّتنا، مقيمون على ضعفنا واشتغالنا بما نُلهى به مما لا ينفع.

وهذا من شعر لبيد في الجاهلية.

وقال لبيد أيضاً:

وإنا قد يُرى ما نحن فيه ... ونُسحر بالشراب وبالطعام

كما سُحرت به إرم وعاد ... فأضحوا مثل أحلام النيام

وقال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

أرانا موضِعين لأمرِ غيب ... وَنُسْحَرُ بالطعامِ وَبالشرابِ
عَصافيرٌ وَذُبّانٌ وَدُودٌ ... وأجْرأُ مِنْ مُجَلِّحَةِ الذِّئابِ

يقول: نحن في ضعفنا وقعودنا عن طلب العزّة كالمخلوقات الضعيفة من العصافير والذبّان والدود، وفي الشرّ والمآثم وقطيعة الأرحام أجرأ من الذئاب الضارية.

والمقصود من هذه الشواهد أنّ «المسحَّر» هو المصروف عن شأنه وما ينفعه، المشتغل بما يُلهى به عما يراد له.

والتعبير بالتسحير فيه معنى زائد عن مجرّد الصرف؛ فهو صرف مصحوب بأمرين:

- غفلة عما أمامه من كيد يراد له أو عاقبة لم يستعدّ لها.
- واشتغال بما لا ينفع، وهذا المشتغَلُ به قد يُذكر وقد يُحذف احتقاراً له أو لعدم فائدة ذكره.

ومن هذا الاشتقاق سمّي السِّحْر سحراً؛ لأنّ المسحور مصروف عما ينفعه ويصلح شأنه مشتغل بما لا ينفعه.

قال أبو منصور الأزهري: (والسحر سمي سحرا: لأنه صرف الشيء عن جهته، فكأن الساحر لما أرى الباطل في صورة الحق، وخيل الشيء على غير حقيقته، فقد سحر الشيء عن وجهه أي صرفه)ا.هـ.

وتقرير معنى الآية على هذا - والله تعالى أعلم - أنّهم أرادوا بقولهم: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ۝١٥٣﴾ أي من المصروفين عن شأنهم وما ينفعهم،

المتعلّلين بما زُيّن لهم مما التهوا به وشغلهم.

وفيه تكذيب بالرسالة، واتهام رسولهم بأنّ ما يدعوا إليه إنما هو لهوٌ تعلّل به فخُدع به وصرفه عما يرونه من صلاح الشأن الذي يزعمون أنهم يبصرون فيه سبيل الرشاد، وأنّ رسولهم مُسحَّرٌ عنه، ولتأكيد هذا المعنى قالوا: ﴿مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ وفي الموضع الآخر: ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾.

وبذلك يظهر أن لفظ «المسحَّرين» ينتظم أكثر الأقوال المذكورة في تفسيره؛ فكلٌّ قد عبّر ببعض المعنى، **وبعض تلك الأقوال لها علل يحسن التنبيه عليها:**

١. فأما القول بأنّ «المسحّرين» هم المخلوقون؛ فنسبته إلى ابن عباس لا تصحّ من جهة الإسناد، وهو قول صحيح من جهة المعنى؛ لكنّه تفسير باللازم.

٢. وأما القول بأنّ المسحّرين هم المسحورون الذي سُحروا مرّة بعد مرّة، فهو قول له وجهه في اللغة، من جهة أنّ مُفعَّلا يأتي لتأكيد معنى المفعولية في «مفعول»، كما في «مغلوب» و«مُغلَّب» ؛ فالمغلوب يقع على من غُلب مرة واحدة، والمُغلَّب الذي يُغلب مراراً؛ فلا يكاد يُغالب إلا غُلب.

قال عمرو بن كلثوم:

فإنْ نَغلب فغلابون قدما ... وإنْ نُغلب فغير مُغَلَّبينا

ولذلك قال بعض أهل اللغة في تقريب هذا القول: المُسَحَّر المسحور مرّة بعد مرّة.

وهذا القول رواه ابن جرير من طرق عن مجاهد.

٣. وأما القول بأنّ «المسحَّرين» هم الساحرون، فرواه عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة، ومن طريقه أخرجه ابن أبي حاتم.

وقد روى هذا القول ابن جرير في تفسيره من هذا الطريق لكن قال: (من المسحورين) وقرنه بقول مجاهد، ولعلّ الصواب من جهة الرواية ما في تفسير عبد الرزاق.

ولهذا القول تخريجان لغويان مقبولان:

أحدهما: أنّ المُسحَّر هو الذي عُلّم السِّحْرَ حتى صار ساحراً؛ فهو وإن كان اسم مفعول إلا أنّه يؤول إلى معنى اسم الفاعل كما في «مُسلَّم» و«سالم» و«مخلَّد» و«خالد»، و«ومغلَّب» و«غالب».

والآخر: أن يكون المسحَّر بمعنى المتَّهم بالسحر؛ كالمكَّذب المتَّهم بالكذب، و«المبّخَّل» الموصوف بالبخل.

٤. وأما تفسير «المسحّرين» بالمخدوعين، فلا يصحّ عن مجاهد من حيث الإسناد، لكنّه تفسير صحيح قائم على المعنى المتقدّم تقريره بشواهده.

٥. وأما تفسير الفراء للمسَحَّر بالمجوَّف؛ فهذا مأخوذ من لازم التعليل بالطعام والشراب، والشارب والطاعم له جوف؛ لكن لا يقصر المعنى عليه.

٦. وأما تفسير المسحَّر بالذي ليس له شَيء ولا مُلك، فهو تفسير صحيح باعتبار اللازم على المعنى المتقدم ذكره.

٧. وأما تفسير المسحَّر بالمرزوق الذين لا بدّ له من الغذاء، فهو تفسير ببعض المعنى على ما تقدّم ذكره.

٨. وأما تفسير المسحَّر بالمعلل بالطعام والشراب؛ فهو مأخوذ من الشواهد الشعرية عن لبيد وامرئ القيس لكن قصر المعنى عليه لا يصح، لأنّ هذا الوصف له مقصد.

٩. وأما تفسير الزجاج للمسحَّر بالذي له سَحر وهو الرئة فهو تفسير أراد به التنبيه على اشتقاق اللفظ، وهو أحد الأقوال في الاشتقاق كما تقدّم، والأظهر خلافه

وقد ردّ ابن القيّم هذا القول في بدائع الفوائد فأحسن.

أنواع الاشتقاق:

النوع الأول: الاشتقاق الصغير، وهو النوع المعروف عند العلماء المتقدّمين، وهو ما تقدّم ذكره؛ كاشتقاق «المسحَّر» من السَّحر، واشتقاق «مرداس» من الردس، وهكذا، ويلحظ فيها الاتفاق في ترتيب حروف الأصل مع اختلاف الصيغتين، وهذا النوع يسميه بعضهم «الاشتقاق الأصغر».

والنوع الثاني: الاشتقاق الكبير، وهو أن يكون بين الجذرين تناسب في المعنى مع اختلاف ترتيب الحروف، كما في «فسر» و«سفر»، و«فقر» و«قفر».

وهذا النوع سماه ابن جني وبعض أهل العلم «الاشتقاق الأكبر»، واستقرّت تسميته فيما بعد بالكبير.

وسمّاه شيخ الإسلام ابن تيمية «الاشتقاق الأوسط» وعرَّفه بقوله: (وهو: اتفاق اللفظين في الحروف لا في ترتيبها).

قال أبو الفتح ابن جني في "الخصائص": (وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد)ا.هـ.

وهذا النوع فيه لطائف، لكن ادّعاء اطراده في جميع تقليبات الجذر متعذّر أو متعسّر، ويدخله التكلف، ومن أوّل من عرفت عنه العناية بهذا النوع أبو الفتح ابن جنّي (ت:٣٩٢هـ).

- فالألفاظ التي تعود إلى جذر ثلاثي ينتج عنها ستّة جذور بناء على تقليب ترتيب الحروف كما في: «ق ول»، «ق ل و »، «وق ل»، «ول ق »، «ل ق و »، «ل وق».

- والألفاظ التي تعود إلى جذر رباعي يمكن تقليبها إلى أربعة وعشرين جذراً.

- والخماسية إلى مائة وعشرين جذراً، ويتعذّر الإحاطة بها، وقد يكون كثير منها غير مستعمل.

والمقصود أنّ الاشتقاق الكبير قائم على النظر في استعمالات تقليبات الجذر ثم محاولة استخراج معنى كليّ يجمعها، كما قال ابن جني: (إن معنى «ق ول» أين وجدت وكيف وقعت، من تقدّم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنما هو للخفّة والحركة).

ثم شرع في شرح استعمالات كل جذر وشواهده ومحاولة إيجاد المناسبة بينه وبين المعنى الكلي الذي استخرجه.

وهذه الطريقة إذا أخذت بهذا التفصيل تعسّرت ودخلها التكلّف، ولا تتعلّق بها حاجة للمفسّر، وإن اقتصر فيها على ما يظهر فيه التناسب كان ذلك حسناً، وقد استعمله بعض المفسّرين استئناساً لا اعتماداً.

قال ابن القيم: (التفسير أصله: الظهور والبيان، ويقابله في الاشتقاق الأكبر: الإسفار ومنه أسفر الفجر إذا أضاء ووضح ومنه السفر لبروز المسافر من البيوت وظهوره ومنه السفر الذي يتضمن إظهار ما فيه من العلم وبيانه).

وقال شيخنا ابن عثمين: (و﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾ جمع فقير؛ و «الفقير» هو المعدم؛ لأن أصل هذه الكلمة مأخوذة من «الفقر» الموافق لـ«القفر» في الاشتقاق الأكبر - الذي يتماثل فيه الحروف دون الترتيب؛ و«القفر» الأرض الخالية، كما قال الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفر وليس قربَ قبرِ حرب قبر

وفـ «الفقير» معناه الخالي ذات اليد)ا.هـ.

ومنه التناسب بين: الحَبْرِ والبَحْر، والرَّهَب والهَرَب، الصِّدْق والقَصْد، وغيرها.

والنوع الثالث: الاشتقاق الأكبر، ويسميه بعضهم «الكُبار» وهو اتفاق الجذور في ترتيب أكثر الحروف واختلافها في حرف منها.

- وقد يكون الاختلاف في الحرف الأخير نحو: نفذ، ونفث، ونفر، ونفح، ونفخ، ونفج، ونفش، ونفل، وكلها تدلّ على مطلق خروج وانبعاث.

ونحو: هتن، وهتل، وهطل، وهي تدل على نزول شيء.

ومنه يعرف التناسب بين العَمَى والعَمَه وبابها.

- وقد يكون الاختلاف في الحرف الأول، نحو: همز، ولمز، وغمز، وجمز، ورمز، وكلها تدلّ حركة وخفة.

ومنه التناسب بين الهمزة واللمزة وبابها.

- وقد يكون الاختلاف في الحرف الأوسط: نحو: نعق، ونغق، ونهق، ويجمعها أنها تدلّ على تصويت.

ومنه التناسب بين: ينهون وينأون وبابها.

ويقال في هذا النوع ما قيل في الذي قبله من تعسّر القول باطّراده، وقد حاول ذلك بعض أهل اللغة فوقعوا في تكلّف كثير.

- ومن هذا النوع ما يدخله اختلاف اللغات فيحكى في المفردة لغتان عن العرب في نطقها مع اتحاد المعنى كما اختلفوا: في الصاعقة والصاقعة، وجذب وجبذ، ومشوذ ومشمذ وهي العمامة.

- ومنه ما يُختلف في كونه من اختلاف اللغات؛ كما اختلفوا في «مَدَحَ» و«مَدَهَ».

قال رؤبة بن العجاج:

لله درَ الغانيات المدَّهِ سبَّحن واسترجعن من تألّهي

فذهب المبرد إلى أن المَدْهَ بمعنى المَدْحِ، وأنه لغة لبني سعد بن زيد مناة ولخم ومن قاربها.

وفرّق بينهما الخليل بن أحمد فقال: (المَدْهُ يضارعُ المَدْحَ، إلاّ أنّ المَدْهَ في نعت الجمال والهيئة، والمدح في كل شيء).

والنوع الرابع: الاشتقاق الكُبّار، وهو اشتقاق لفظة من لفظتين أو أكثر اختصاراً، وهو ما يعرف بالنحت، كاشتقاق البسملة من قول «بسم الله»، والحوقلة من «لا حول ولا قوة إلا بالله».

والخلاصة أنّ علم الاشتقاق من العلوم المهمة للمفسّر، وأنّ التمكن منه يفتح للمفسّر أبواباً من استخراج المعاني، والتخريج اللغوي لأقوال المفسرين، والجمع والترجيح، والنقد والإعلال.

فصل
النوع التاسع: البديع

المراد بالبديع

علم البديع من علوم العربية التي عني بها جماعة من المفسّرين واللغويين، وهو علم لطيف يعرّف صاحبه بمحاسن الألفاظ ولطائف المعاني، وحسن دلالة تلك الألفاظ على المعاني، ويكشف للمفسّر عن معانٍ بديعة لطيفة قد لا يتفطّن لها كثير من الناس، وهو من العلوم التي يستعان بها على استخراج الأوجه التفسيرية؛ لكثرة أدواته العلمية وتنوّعها.

وكلام العلماء في البديع يقع على معنيين:

المعنى الأول: التعبير المبتكر الذي لم يُسبق إليه المتكلّم، أو الذي تقدّم فيه المتكلّم على من سبقه؛ ففاقهم حسناً وسبكاً، ببراعته في انتزاع المعنى وعبارته عنه عبارة حسنة تقع موقعها في نفوس السامعين.

وقد عقد ابن عاشور فصلاً في مقدّمة تفسيره في «مبتكرات القرآن» نبه فيه على أصولها وبعض أنواعها.

والمعنى الثاني: ما يسمّيه المتأخرون من علماء البلاغة «المحسنات المعنوية واللفظية»، وفيهما أنواع كثيرة لا تحصر.

بديع القرآن:

كلام العلماء في بديع القرآن له أصول وأمثلة مأثورة عن أصحاب القرون الأولى، لكن لم ينشأ التأليف المفرد في بديع القرآن إلا في القرون المتأخرة.

وأمّا أصل العناية به فكان قديماً من وقت تنزّل الوحي وحلاوة ألفاظ القرآن وبديع دلالتها على المعاني تأخذ بالألباب، وتبهر الفصحاء، ولها سلطان عجيب على من له ذوق في البيان وحظّ من الفصاحة والمعرفة بلسان العرب.

- وقد قال فيه عتبة بن ربيعة: (إنّ له لحلاوة وإنّ عليه لطلاوة). وقد فسّرت الطلاوة بالحسن والبهجة والوضاءة.

- وذكر جماعة من العلماء أنّ أعرابياً سمع رجلاً يقرأ: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾ فأقسم أنّه لا يقوله بشر.

قال أبو هلال العسكري: (وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾ تحيّر في فصاحته جميع البلغاء، ولا يجوز أن يوجد مثله في كلام البشر).

- وقد ذكر الماوردي وجماعة من المفسّرين عن الأصمعي أنه قال لأعرابية: ما أفصحك!، فقالت: (أتعدّ فصاحة بعد قول الله عز وجل: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٧﴾ فجمع في آية واحدة: أمرين، ونهيين، وخبرين، وبشارتين)ا.هـ.

ولم أجد هذا الخبر فيما طبع من كتب الأصمعي، وهي عبارة صحيحة في نفسها، وهذه الآية يعدّها أهل البديع من بديع الإيجاز.

قال ابن أبي الإصبع عن بديع الإيجاز في كتابه "تحبير التحرير": (إذا وصلت في هذا الباب إلى قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧﴾﴾ فإنه سبحانه أتى في هذه الآية الكريمة بأمرين، ونهيين، وخبرين متضمنين بشارتين، في أسهل نظم، وأحسن لفظ، وأوجز عبارة، ولم يخرج الكلام عن الحقيقة في شيء من ذلك)ا.هـ.

- ومن بديع الإيجاز أيضاً قول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ وقد ذكر ابن أبي الإصبع سبعة أنواع من البديع في هذه الجملة، وكانت العرب في الجاهلية تتمثّل في تحسين القَصاص بقولهم: «**القتل أنفى للقتل**» ورُوي أنّ هذه العبارة مترجمة عن مقولة لأردشير ملك الفرس.

قال ابن معصوم: (وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ .. معناه كثير ولفظه يسير، لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعيا قويا له إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص، كثير من قتل الناس بعضهم لبعض؛ فكان ارتفاع القتل حياة لهم، وقد فُضّلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى، وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل» بعشرين وجها أو أكثر)ا.هـ.

والكلام في أنواع بديع القرآن يطول جداً.

عناية المفسّرين ببديع القرآن

لجماعة من المفسّرين عناية بذكر بعض الأمثلة على بديع القرآن في مقدّمات تفاسيرهم، وفي بعض الآيات التي يشتهر خبر بديعها، ولبعض مَن كتب في إعجاز القرآن ومتشابهه وبلاغته عناية بذكر أمثلة من بديع القرآن، كما في إعجاز القرآن للخطابي والرمّاني، والإيجاز والإعجاز لأبي منصور الثعالبي، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، وغيرها.

وأوّل من علمتُه عُني بتتبّع أنواع البديع في القرآن ابنُ أبي الإصبع المصري(ت:٦٥٤هـ)، وألّف في ذلك كتابه المعروف "بديع القرآن"، وهو كتاب اختصّ به ما في القرآن من أمثلة البديع التي وقف عليها أو استخرجها، وجعله تتمّة لكتابه «تحرير التحبير»، وأمضى في إعداد كتابه هذا سنوات طويلة من عمره حتى ذكر أنه جعله وظيفة عمره في شبابه ومشيبه، يقرأ ما ألّف في البديع وينقل وينقد، ويباحث العلماء في مسائله، ويحاور الأذكياء والأدباء، ويسأل كلّ من عرف عنايته بتدبّر القرآن، حتى اجتمع له في سنوات عمره من المعرفة بأنواع البديع ما لخّصه وشرحه في كتابه المذكور.

ثمّ ذكر بدر الدين الزركشي (ت:٧٩٥هـ) في "البرهان"، وجلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ) في "الإتقان" أمثلة كثيرة لبديع القرآن.

ولم يزل المصنّفون يزيد بعضهم على بعض في أنواع البديع، حتى أفردت في بعض الأنواع مؤلفات مختصة بها تشرح معناها، وتجمع أمثلتها، وتبيّن أصولها وفصولها.

نشأة علم البديع

كانت أكثر عناية علماء اللغة المتقدمين بالبديع المعنوي؛ فيستملحون ما يؤثر عن العرب من بدائع العبارات التي تجمع لطافة المعنى وحسن اللفظ، ويشتدّ إعجابهم بما يفيد على وجازة لفظه وحلاوته على اللسان معنى يطول شرحه وتقصّيه؛ فكانوا يستعذبون مثل قول طرفة بن العبد:

وفي الحي أحوى ينفض المرد شادنٌ   مُظاهر سمطي لؤلؤ وزبرجد

فشبَّه المرأة بغزال لعوب قد استغنى عن لبن أمّه؛ فهو ينفض ورق الأراك برَوقيه من الأمن والشبع، وجمع في الشطر الثاني في أربع مفردات وَصْف عِقْدين لبستهما تلك المرأة متظاهرين أي أحدهما فوق الآخر، الأول من لؤلؤ والآخر من زبرجد، والسِّمطُ هو الخيط الذي نُظمت فيه الجواهر.

فكان قوله: «مظاهر سمطي لؤلؤ وزبرجد» حسناً بديعاً لاختصاره ووفائه ببيان المعنى بما يغنيه عن طول الشرح، ويجنّبه إملال السامع.

ومثله قول امرئ القيس في وصف العُقاب:

كأنَّ قلوبَ الطير رطْباً ويابساً   لدى وكرها العُنَّاب والحشف البالي

فشبّه في بيت واحد شيئين بشيئين مختلفين على نسق بديع موجز؛ فشبّه قلوب الطير الرطبة الملقاة لدى وكر العُقاب بالعُنَّاب، وشبَّه القلوب التي أيبسها تصرّم الأيام بالحَشف البالي، وهو التمر اليابس المتشقق.

وقد عدّ المبرّدُ هذا البيتَ أحسن ما جاء من التشبيه في الشعر بإجماع الرواة.

وقد حاول جماعة من الشعراء أن يأتوا بمثله فتعسّر عليهم، حتى نُقل عن بشار بن برد أنه لم يزل يحاول أن يأتي بمثله إلى أن قال في قصيدته المشهورة:

كأنَّ مثارَ النَّقع فوقَ رُؤوسنا وَأَسيافنا لَيلٌ تهاوى كَواكِبهُ

فشبَّه شيئين بشيئين في بيت واحد، وأحسن في هذا البيت.

وقريب من هذا النوع قول لبيد بن ربيعة العامري:

وجلا السيول عن الطلول كأنّها زُبُرٌ تجدُّ متونها أقلامها

فشبَّه تجلية السيول لمعالم الأطلال من بعدما درست من السوافي والرياح بالكتُب التي تجدد الأقلامُ ما في متونها من الكتابة التي انمحى بعضها.

ولم يزل الشعراء والبلغاء يتنافسون في الإتيان بأنواع من البديع لتكون أقرب لبلوغ المأرب، وأعذب في السمع، وأسير في الناس.

فإذا ما أصاب الشاعر منهم معنى لم يسبق إليه سابق، وكساه لفظاً حسنا يروق السامع، عدّ ذلك مفخرة له ومأثرة.

ومن ذلك ما استحسنه رواة الشعر من قول نُصيب بن رباح في مدح الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك:

أقول لركب صادرين لقيتهم قفا ذات أوشال ومولاك قارب
قفوا خبّروني عن سليمان إنني لمعروفه من أهل ودَّان طالب
فعاجوا فأثنوا بالذي أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائبُ

قال المبرّد: (وهذا في باب المدح حسن ومتجاوزٌ ومبتدَع لم يُسبق إليه).

وربما استعذبوا بيتاً من الشعر فلهجوا به زمناً حتى يسمعوا في بابه أحسن منه معنى أو أعذب لفظاً، ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

ولست بمستبق أخاً لا تلمّه ... على شعث أي الرجال المهذب

فلم يزل هذا البيتُ يُتمثّل به حتى قال بشار بن برد بائيته المشهورة وفيها:

إذا كنتَ في كلّ الأمور معاتباً ... صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه

فكان هذا البيت أعذب وأجود، فسار في الناس وتمثّلوا به، وبعده قوله:

فعش واحداً أو صل أخاك فإنّه ... مقارف ذنب تارة ومجانبه
إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ... ظمئت وأيّ الناس تصفو مشاربه

وقد قال قبله الحارث بن ضابئ البرجمي:

وفي الشك تفريط وفي الحزم قوة ... ويخطئ في الحدس الفتى ويصيب
ولستَ بمستبقٍ صديقاً ولا أخاً ... إذا لم تعدَّ الشيء وهو يَريب

لكنّه لم يشتهر كشهرة بيت النابغة ولا بيت بشار بن برد.

ومن بديع التصوير في المدح قول زهير بن أبي سلمى في مدح حصن بن حذيفة الفزاري:

تراه إذا ما جئته متهللا ... كأنّك تعطيه الذي أنت سائله

فقال الحطيئة في المدح:

كَسوبٌ ومتلاف متى ما سألتَه ... تهلَّل واهتزّ اهتزاز المهنَّدِ

ثم جاء أبو تمام فتمّم هذا المعنى وأوغل فيه إلى مدى بعيد بديع فقال في مدح المعتصم:

ولـو لم يكـن في كفّه غير نفسـه لجـاد بهـا فليتّـق اللهَ سـائله

وفي باب آخر من المدح قال الحطيئة فأحسن:

هـم القـوم الذيـن إذا ألَمَّـت مـن الأيـام مُظلمـة أضـاؤوا

فكان هذا البيت بديعا لما فيه من حسن التشبيه وجودة المقابلة.

ومن البدائع في الوصف قول قيس بن الخطيم:

تبدت لنا كالشمس تحت غمامة بـدا حاجـب منها وضنّـت بحاجب

وقول عديّ بن الرقاع العاملي:

تزجـي أغـنّ كأنّ إبـرة روقـه قلم أصاب من الـدواة مدادها

وقد أشاد العلماء بتشبيهه هذا.

ومن البدائع في الحكمة قول عوف بن الأحوص:

وإني لـتراك الضغينـة قـد أرى ثراهـا من المـولى فلا أسـتثيرها
مخافـة أن تجنـي علـيّ وإنـما يهيج كبـيرات الأمور صغيرها

ولأجل وجازة ألفاظ الأبيات البديعة، وعذوبتها على اللسان، وحسن دلالتها على المعنى المراد تمثّل بها الناس، وسارت فيهم مسير الأمثال.

وكان البديع في أشعار الشعراء المتقدّمين مطبوعاً غير متكلّف؛ فربما سُمعت القصيدة الطويلة فيستعذب منها البيت والبيتان، ثم لما كان في القرن الثاني والثالث وما بعدهما أولع الشعراء بالبديع؛ وتكلّفوه حتى

كثر في أشعارهم واستسمج بعضَه جماعةٌ من النقّاد لما فيه من التكلّف والتعقيد، وأشادوا ببعضه.

وكان من هؤلاء الشعراء: بشار بن برد مولى بني عُقيل (ت:١٦٧هـ)، وأبو نواس الحسن بن هانئ الحكمي (ت:١٩٨هـ)، ومسلم بن الوليد الأنصاري المعروف بصريع الغواني (ت:٢٠٨هـ)، وأبو تمام حبيب بن أوس الطائي(ت:٢٣١هـ) وإسحاق بن إبراهيم الموصلي (ت:٢٣٥هـ)، وإبراهيم بن العباس الصولي(ت:٢٤٣هـ)، ومروان ابن أبي حفصة مولى بني أمية (ت:٢٨٢هـ)، وأبو الحسن عليّ بن العباس المعروف بابن الرومي(ت:٢٨٣هـ)، وأبو عبادة الوليد بن عبيد الطائي المعروف بالبحتري (ت:٢٨٣هـ) وأضرابهم من الشعراء المولدين.

فكان لهؤلاء من العناية بالبديع والتفنن فيه ما أذاع أشعارهم وأشاعها؛ وبرعوا في الوقوف على المعاني الدقيقة والتعبير عنها بالألفاظ الأنيقة؛ وكشفوا بتفننهم وتنافسهم وجودة قرائحهم عن كثير من أنواع البديع وأدواته وأساليبه.

وكان بعضُهم ربما سُبق إلى معنى لطيف فنسج على منواله وزاده تحبيراً، **ولذلك أمثلة كثيرة:**

منها: قول إبراهيم الصولي في وصف اجتماع القرب والبعد على حالتين مختلفتين:

دَنَت بأنـاس عن تَنَـاءٍ ديارُهم ... وشـطّ بليـلى عـن دنـوّ مزارها
وإنّ مقيـمات بمنعـرج اللـوى ... لأقرب من ليلى وهاتيك دارها

فقال ابن الرومي في رثاء أحد أبنائه:

طواه الرَّدَى عنّي فأضحى مزاره بعيـداً على قرب قريبـاً على بُعْدِ

والمقصود من ذكر هذه الأمثلة تقريب تصوّر المراد بالبديع، وأسباب عناية الشعراء به؛ وكثير من الناس يستغنون بالأمثلة عن كثير من الشرح والتوضيح.

ثمّ شاع في القرن الخامس وما بعده تكلّف البديع وإنهاك الخطاب بكثرته حتى صار اللفظ قائداً للمعنى مستجلباً له، وعاد الكلام أشبه بالألغاز، وأبعد عن صنعة البيان.

وقد عاب علماءُ البلاغة تكلّف البديع، وحذروا منه، وأبانوا عن إضراره ببيان المعنى، وانحرافه بحال الخطاب عن المقصد الأسمى وهو البيان والتفهيم.

قال عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ) : (قد تجد في كلام المتأخرين الآنَ كلاماً حَمَل صاحبَه فرطُ شَغَفِه بأمورٍ ترجع إلى ما له اسمٌ في البديع إلى أن ينسى أَنَّه يتكلّم ليُفهِم، ويقول ليُبين، ويُخيَّل إليه أنه إذا جَمَعَ بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عَنَاهُ في عمياء، وأنْ يُوقع السامعَ من طَلَبه في خَبْطِ عَشْوَاءِ، وربَّما طَمَسَ بكثرة ما يتكلَّفه على المعنى وأفسده) ا.هـ.

التأليف في البديع:

للعلماء أربع طرق في تصنيف بدائع الشعراء والبلغاء:

الطريقة الأولى: تصنيفها على أسماء الشعراء والبلغاء وطبقاتهم، وما ينتقى من أشعارهم وأخبارهم، وفيها كتبٌ لم يكن الغرض من تأليفها النصّ على ما يسمّى بالبديع، لكنها من مظانّ الوقوف على بدائع الشعراء، منها: "فحولة الشعراء" للأصمعي، و"طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي، و"الشعر والشعراء" لابن قتيبة، و"معجم الأدباء" لياقوت الحموي.

ويلحق بهذه الطريقة المنتخبات من الأشعار كـ"المفضليات" للمفضل الضبيّ، و"الأصمعيات" للأصمعي، و"جمهرة أشعار العرب" لأبي زيد القرشي، و"المرقّصات والمطربات" لأبي الحسن المغربي، وغيرها.

هذه الكُتب ينتقى فيها أجود أشعار الشعراء وأشهرها.

والطريقة الثانية: تصنيفها على المعاني وأغراض الشعر:

- **فأمّا الأغراض الكبار** كالحماسة، والرثاء، والمدح، والهجاء، والوصف، والنسيب؛ فالكتب المصنفة فيها كثيرة، ومن أمثلها: حماسة أبي تمام، وحماسة البحتري، وحماسة الخالديَّين وهما سعيد ومحمد ابنا هاشم الخالدي من أدباء القرن الرابع الهجري وكتابهما مطبوع، وحماسة الزوزني(ت:٤٣١هـ)، وحماسة ابن الشجري(ت:٥٤٢هـ)، والحماسة البصرية لأبي الحسن البصري(ت:٦٥٩هـ)، وغيرها.

- **وأما المعاني** فمن أجود ما ألّف فيها كتاب "المعاني الكبير" لابن قتيبة، و"عيون الأخبار" له، و"ديوان المعاني" لأبي هلال العسكري.

وكثير من كتب الأمالي ومجالس الأدباء يُعنى فيها بحشد ما يُستحسن من بدائع الأشعار.

والطريقة الثالثة: تصنيفها على أساليب البديع وأدواته اللفظية والمعنوية، وهي طريقة ابتكرها الخليفة العباسي عبد الله بن المعتزّ (ت:٢٩٦هـ) في أواخر القرن الثالث الهجري، وكان شاعراً أديباً ناقداً حسن المعرفة بالشعر ومعانيه، فألّف كتابه الذي سمّاه "البديع" ثم تتابع التأليفُ على هذه الطريقة حتى كثرت المؤلفات في البديع وتنوّعت.

وقد ذكر في كتابه هذا سبقه إلى التأليف فيه فقال: (وما جمع فنون البديع ولا سبقني إليه أحد وألفته سنة أربع وسبعين ومائتين)ا.هـ.

والطريقة الرابعة: نظم أمثلة البديع في قصائد عرفت فيما بعد بالبديعيات، وهي طريقة ابتدأها يحيى بن عبد المعطي الزواوي (ت:٦٢٨هـ) المعروف بابن معطي، وهو صاحب أوّل ألفية في النحو، ثمّ نظم على منواله علي بن عثمان الإربلّي(٦٧٠هـ) فزاد في أنواع البديع، ثمّ ابتكر صفيّ الدين الحلّي(ت:٧٥٠هـ) بديعية عارض بها بردة البوصيري (ت:٦٩٦هـ) وضمّنها أنواعاً كثيرة من البديع، ثمّ كثرت البديعيات بعده.

المؤلفات المفردة في البديع:

المؤلّفات المفردة في البديع كثيرة، ومن أشهرها:

١. البديع، لعبد الله بن المعتزّ بن المتوكّل بن المعتصم بالله العباسي (ت:٢٩٦هـ)، وقد جعل كتابه على قسمين:

- **قسم اشتمل على خمسة أبواب من البديع** وهي: الاستعارة، والتجنيس، والمطابقة، وردّ العجز على الصدر، وما سمّاه بالمذهب الكلامي تبعاً للجاحظ.

- **وقسم سمّاه المحسّنات** وذكر من أنواعها: الالتفات والاعتراض، وحسن الابتداء وهو ما يسمّيه المتأخرون براعة الاستهلال، وحسن الخروج من معنى إلى معنى وهو ما يسمّيه المتأخرون حسن التخلّص، وتأكيد المدح بما يشبه الذمّ، وحسن التضمين، والتعريض والكناية، والإفراط في الصفة، وحسن التشبيه، وإعنات الشاعر نفسه وهو ما سمّي فيما بعد بلزوم ما لا يلزم.

وهذه الأنواع منها يتعلّق بالمعاني، ومنها ما يتعلّق بالألفاظ، وقد ذكر لعدد من تلك الأنواع أمثلة من القرآن والحديث وأقوال الصحابة والبلغاء.

وما ذكره في كتابه من الأنواع شامل لفروع علم البلاغة غير مختصة بما اصطلح عليه عند المتأخّرين بالبديع.

٢. نقد الشعر، لأبي الفرج قدامة بن جعفر البغدادي (ت:٣٣٧هـ) وقيل (ت:٣٢٨هـ)، وكان فيلسوفاً نصرانياً فأسلم على يد المكتفي بالله،

وبرع في الأدب ونقد الشعر، وتقدّم في علم المنطق، وقد أدرك ابنَ قتيبة وأبا سعيد السكري والمبرّد وثعلب وطبقتهم، وعمل كاتباً في دواوين الخلافة بدار السلام مدّة طويلة من عمره، وكانت للخلفاء العباسيين عناية ظاهرة بالأدب والشعر، وله كتب كثيرة من أشهرها: "نقد الشعر"، و"جواهر الألفاظ"، و"الخراج وصناعة الكتابة" وهي مطبوعة، وله كتب أخرى غير مطبوعة - فيما أعلم - منها: "صناعة الجدل"، و"زهر الربيع" و"نزهة القلوب" و"السياسة" و"الرد على ابن المعتز فيما عاب به أبا تمام".

وقد ذكر قدامة بن جعفر في كتابه "نقد الشعر" أنواعاً من البديع لم يذكرها ابن المعتزّ، ومما زاده: الترصيع، والتتميم، والتكافؤ، وصحة التقسيم، وصحة المقابلة، وغيرها.

وكثير من هذه التسميات جارية مجرى الاصطلاح الذي قد لا يتبيّن معناه إلا بالوقوف على شرحه ومثاله.

٣. حلية المحاضرة، لأبي علي محمد بن الحسن الحاتمي (ت:٣٨٨هـ)، وهو كتاب بديع في بابه، يدلّ على عنايته ببديع الشعر وكثرة اشتغاله به، وقد ذكر في كتابه هذا من أنواع البديع ما لم يذكره ابن المعتزّ ولا قدامة بن جعفر، وكان مما زاده: الترديد، والتسهيم، والتتبيع، والتبليغ، والاستطراد، والحشو البديع، وغيرها.

٤. كتاب الصناعتين، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت: بعد ٣٩٥هـ)، وأراد بالصناعتين صناعة الكتابة وصناعة الشعر، واشتمل كتابه على عشرة أبواب في علم البلاغة، وأفرد منها باباً في البديع ذكر منه خمسة وثلاثين نوعاً.

وأبو هلال العسكري معتزليّ متفنّن في العلوم إلا أنّ العناية بالشعر غلبت عليه.

٥. **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: ٤٦٣ هـ) وقد ذكر في كتابه هذا أنواعاً كثيرة من البديع.

٦. **البديع في نقد الشعر**، للأمير أبي المظفّر أسامة بن مرشد ابن منقذ الشيزري(ت:٥٨٤هـ)، وكان شاعراً أديباً حسن الذوق والمعرفة بالشعر، ذكر عن نفسه أنه يحفظ عشرين ألف بيت من الشعر الجاهلي، وكان من أمراء الحرب في زمانه قاد الحملات ضدّ الصليبيين، وقاتل قتال الأبطال، وله أخبار مأثورة، ووقائع مذكورة، وأشعار مستحسنة، واختيارات مستعذبة، وكتب كثيرة من أشهرها: "المنازل والديار"، و"لباب الآداب"، و"العصا"، و"البديع في نقد الشعر"، وهي كتب مطبوعة، وله غيرها مما لم يطبع.

وقد ذكر في كتابه هذا من أنواع البديع ما لم يُذكر في الكتب قبله، وكان حسن الانتقاء للأمثلة والشواهد، بصيراً بلطائف المعاني ومآخذ الشعراء وعلل الاختيار، على أنّ ابن أبي الإصبع المصري قد انتقده انتقاداً شديداً.

٧. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لأبي الفتح نصر الله بن محمد ابن الأثير الجزري الموصلي(ت: ٦٣٧هـ)، وكان وزيراً كاتباً، وله كتب أخرى في الترسّل والكتابة ونقد الشعر، وقد اشتهر كتابه «المثل السائر» شهرة كبيرة، وذكر فيه أنواعاً كثيرة من البديع.

٨. **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد الواحد ابن أبي الإصبع المصري(ت:٦٥٤هـ)،

وكتابه هذا من أجلّ كتب البديع وأجمعها، وقد قال في مقدّمته: (ولقد وقفت من هذا العلم على أربعين كتاباً منها ما هو منفرد به، وما هذا العلم أو بعضه داخل في بعضه)ا.هـ.

وقد عني بهذا العلم عناية بالغة حتى جعله وظيفة عمره، وذكر في مقدّمة كتابه أنه جمع فيه ستين نوعاً من أنواع البديع أضافها إلى الثلاثين المتحصّلة من جمع ابن المعتزّ وقدامة بن جعفر؛ فصار مجموع أنواع البديع في كتابه هذا تسعين نوعاً، شرحها ومثّل لها، وحرّر كتابه وحبّره؛ فكان من أجمع كتب البديع وأنفعها، غير أنّ ما ذكره من أنواع البديع منه ما هو معدود من علم البيان، ومنه ما هو معدود من علم المعاني، ولم يشتهر فصل «علم البديع» عنهما إلا بعده بزمن؛ إذ قصره المتأخرون على المحسّنات المعنوية واللفظية.

ثمّ إنّ ابن أبي الإصبع لم يزل مشتغلاً بالبديع مدة طويلة من عمره في شبيبته ومشيبه، وذكر أنه ذاكر به عقلاء العلماء، وأذكياء الفضلاء، ونبلاء البلغاء، وكلّ من له عناية بتدبّر القرآن.

وذكر في مقدّمة كتابه "بديع القرآن" أنه تحصّل له مما جمع ممن تقدّمه خمسة وستون نوعاً، واستنبط هو واحداً وثلاثين نوعاً؛ فبلغ المجموع مائة وستة وعشرين نوعاً من أنواع البديع، ثمّ أفرد ما يختص بالقرآن منها فكان مائة نوع وثمانية أنواع.

قال: (فاستنبطت واحداً وثلاثين باباً لم أُسبق في غلبة ظنّي إلى شيء منها، إلا أن يوجد في زوايا الكتب شيء من ذلك لم أقف عليه؛ فأكون أنا ومن سبقني متواردين عليه، وما إخال ذلك إن شاء الله تعالى)ا.هـ.

قال صفيّ الدين الحلّي: (سُلّم له منها عشرون، وباقيها مسبوق إليه أو متداخل عليه، وكتابه المسمّى «التحرير» أصحّ كتاب أُلّف في هذا العلم لأنّه لم يتّكل على النقل دون النقد)ا.هـ.

وتعداد الأنواع التي ذكرها يطول، وكثير منه يحتاج إلى شرح وتمثيل.

ولابن أبي الإصبع عناية ظاهرة بالبديع ولطائف معاني القرآن، وله كتاب لم يطبع فيما أعلم سمّاه "الخواطر السوانح في كشف أسرار الفواتح" أي فواتح القرآن، وقد لخّصه السيوطي في "الإتقان" وفي "معترك الأقران في إعجاز القرآن".

وله أبيات حسنة في وصف بديع القرآن من قصيدة له في مدح النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها قوله:

وآيته العظمى بلاغة ما به	أتى من كتابٍ فضله ليس يُجحد
تفرّد في عصر البيان بيانه	بأسلوبه إذْ نظمه متفرّد
وفي نظمه بعد الغرابة معجز	محاسنه لم تنحصر فتُحدّد
هدى الناسَ منه للبديع بديعُه	فصاغوا حُليّ القول منه وقلّدوا
بمعنى يزين المرءُ منه كلامه	فيحلو بأسماع الورى حين يُورَدُ
ويُضحي لما يأتي به أيّ رونق	يُعظّمه المصغي له ويُمجّد
وجاء سَليماً نظمُه من معايب	بلا سقطة فيه لمن يتفقّدُ

٩. **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، للمؤيد بالله يحيى بن حمزة العلويّ (ت: ٧٤٥هـ)، وقد ضمّنه أنواعاً كثيرة من البديع.

١٠. **زهر الربيع في شواهد البديع**، لمحمد بن قرقماس بن عبد الله الناصري(ت:٨٨٢هـ)، وهو كتاب لطيف ذكر فيه ثلاثة وأربعين باباً من

أبواب البديع، ومثّل لها بأمثلة من نظمه.

١١. القول البديع في علم البديع، لزين الدين مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت:١٠٣٣هـ) من فقهاء الحنابلة المعروفين، وله كتاب «دليل الطالب» تخرّج به جماعة من الفقهاء.

فهذه أشهر الكتب في البديع، وأكثرها في بديع الشعر، ومنهم من يمثّل لبعض الأوجه من الآيات والأحاديث وأقوال الفصحاء.

ولبعض مَن كتب في علوم البلاغة عناية بذكر أنواع البديع على تفاوت بينهم في ذلك، فذكر بعضَ أنواعه عبد القاهر الجرجاني(ت:٤٧١هـ) في كتابه "أسرار البلاغة" من غير أن يميّزه بقسم.

ثم أتى بعده أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي(ت:٦٢٦هـ) وهو تلميذ الحاتمي صاحب "حلية المحاضرة"، فألّف كتابه "مفتاح العلوم"، وحصر فيه البلاغة في علمي المعاني والبيان إلا أنّه ألحق بهما محلقاً في الفصاحة والمحسنات المعنوية واللفظية؛ وذكر منها تسعة وعشرين نوعاً استمدها من كتاب "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" للفخر الرازي؛ فكان هذا الفصل ممهّداً لتقسيم علوم البلاغة إلى ثلاثة أقسام: المعاني والبيان والبديع.

ثمّ أتى بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطَّائي الأندلسي (ت: ٦٨٦هـ)، المعروف بابن الناظم، وهو ابن صاحب الألفية المشهورة في النحو؛ فألّف كتابه "المصباح في المعاني والبيان والبديع"، فكان أوّلَ من عُرف أنّه صرّح بجعل علم البديع قسيماً لعلمي المعاني والبيان، ثم اشتهر هذا التقسيم في كتب البلاغة.

البديعيات

البديعيات جمع بديعية، وهي القصيدة المرصّعة بأنواع البديع.

وكان الشعراء المحدثون في القرن الثاني والثالث والرابع على تنافسهم في البديع وأنواعه لم يُعرف عنهم أنهم تصدّوا لنظم أنواع البديع بأمثلتها في قصائد مقصدها التعريف بأنواع البديع، وإنما كان الذي فشا فيهم الإكثار من البديع في تحلية قصائدهم التي لها مقاصد أخرى، حتى أتى يحيى بن عبد المعطي الزواوي (ت:٦٢٨هـ) فنظم أنواع البديع وشواهده في منظومة سمّاها "البديع في علم البديع" قال في مطلعها:

يقول ابن معطٍ قلت لا متعاطياً ... مقالة من يرجو الرضا والتعاطيا
أتيت بأبيات البديع شواهداً ... أضمّ إليها في نظيمي الأساميا

- ثمّ نظم أمين الدين علي بن عثمان السليماني الإربلّي (٦٧٠هـ) قصيدة من ستة وثلاثين بيتا ضمّنها أنواعاً من البديع، قال في مطلعها:

بعضَ هذا الدّلال والإدلال ... حالي الهجر والتّجنّب حالي
حرت إذ حزت رَبع قلبي وإذْ لا ... لي صبر أكثرت من إذلالي

- ثمّ ابتكر صفيّ الدين عبد العزيز بن سرايا الطائي الحلّي (ت:٧٥٠هـ) بديعية في المديح النبوي عارض بها بردة البوصيري (ت:٦٩٦هـ) سمّاها "الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع"، وهي مائة وخمسة وأربعين بيتاً تشتمل على مائة وواحد وخمسين نوعاً من أنواع البديع، ومطلعها:

إن جئت سلعا فسل عن جيرة العلم ... واقرا السلام على عُرْب بذي سلم

وشَرَحَ بديعيته هذه في كتاب طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق.

وهي قصيدة فيها فوائد بديعية إلا أنه شانها بالغلو في المدح فلذلك ينبغي أن يحذر مما فيها من مجاوزة الحدّ في مدح النبي صلى الله عليه وسلم.

وبديعية الحلّي شاعت وذاعت في عصره وبعد عصره وعارضها جماعات من الشعراء حتى جاوزوا المائة، ومنهم من زاد عليه في أنواع البديع.

ومن أشهر ما عورضت به بديعية الحلّي:

١. **بديعية ابن جابر**، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي، وتعرف أيضاً ببديعية الأعمى، لأنه كان كفيف البصر، وقد سمّاها "الحلة السيرا في مدح خير الورى"، وهي معدودة من أجود البديعيات نظماً حتى فضّلها بعضهم على بديعية الحلّي، ومما قال فيها:

عُج بي عَلَيهِم فَعُجبي مِن جَفاءِ فَتىً ... جـازَ الدِّيـارَ وَلَمْ يُلمِـم بِرَبعِهِمِ
دَع عَنكَ سَلمى وَسَل ما بِالعَقيقِ جَرى ... وَأُمَّ سَلعاً وَسَل عَن أَهلِهِ القُدُمِ

وكان له صديق كالأخ أو هو أقرب من حسن ملازمته له في أسفاره ورحلاته، وقيامه بشؤونه، ومؤانسته له، اسمه أحمد بن يوسف الرعيني الأندلسي(ت٧٧٩هـ)، فاصطحبا في رحلاتهما من الأندلس إلى الشام مروراً بمصر يسمعان القراءات والحديث ويدرسان النحو وعلوم العربية، حتى عُرفا بالأعمى والبصير، وكان ابن يوسف أديباً ناقداً، فشرح بديعية صديقه في كتاب حافل سمّاه "طراز الحلة وشفاء الغلة"، وهو مطبوع

ولم يتفرَّقا حتى تزوّج ابنُ جابر بعد استقراره في حلب، فغادرها ابن يوسف ومات قبله بسنة.

٢. بديعية عز الدين علي بن الحسين الموصلي (ت:٧٨٩هـ)، وسمّاها: "التوصل بالبديع إلى التوسل بالشفيع"، والتزم فيها أن يودع كل بيت اسم النوع البديعي الذي فيه، بالتورية أو الاستخدام أو التنبيه، لكنّه أنهك بهذا الالتزام قصيدته وأذهب رونقها، ومطلعها:

براعة تستهل الدمع في العلم عبارة عن نداء المفرد العلم

٣. بديعية شهاب الدين أحمد العطار (ت: ٧٩٤هـ)، سمّاها، "الفتح الإلّي في مطارحة الحلي".

٤. بديعيَّة عيسى بن حجاج بن عيسى بن شداد السعدي (ت:٨٠٧هـ)، وهي رائية، شرحها مجد الدين إسماعيل الحنفي شيخ الحافظ السخاوي.

٥. بديعيات زين الدين شعبان بن محمد بن داوود الآثاري الموصلي (ت:٨٢٨هـ)، وهي ثلاث بديعيات: كبرى ووسطى وصغرى.

٦. بديعية أبي بكر علي بن حجة الحموي (ت: ٨٣٧هـ)، وسماها: «تقديم أبي بكر»، وشرحها شرحاً حافلاً في كتاب سمّاه "خزانة الأدب وغاية الأرب"، وهو مطبوع.

٧. بديعية جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، وقد سماها "نظم البديع في مدح خير شفيع".

٨. بديعية عائشة بنت يوسف الباعونية (ت: ٩٢٣هـ)، وقد شرحت بديعيتها في كتاب سمّته "الفتح المبين في مدح الأمين".

٩. بديعية الحميدي، وهو عبد الرحمن بن أحمد بن علي الحميدي (ت:١٠٠٥هـ)، وسماها: "فتح البديع بشرح تمليح البديع بمدح الشفيع".

١٠ .بديعية ابن معصوم، وهو علي بن أحمد بن محمد ابن معصوم الهندي (ت:١١١٩هـ)، وقد اشتملت على مائتي نوع من البديع، وله شرح حافل عليها سماه "أنوار الربيع في أنواع البديع"، وهو مطبوع.

فهذه عشر بديعيات، وأكثرها لها شروح مطبوعة، وأقرب فوائدها التعريف بأنواع البديع بالشرح والتمثيل، وأما نظم عامة تلك البديعيات فهو منتقد عند أهل البلاغة من جهة ضعف صنعة الشعر فيها وكثرة إنهاك الأبيات بتكلّف البديع، وكون الألفاظ قائدة للمعاني على عكس غاية البيان، وقد يُنتخب من بعض تلك البديعيات أبيات حسنة قليلة في جنب كثير لا يستساغ، مع ما في بعضها من الغلوّ في المدح إلى درجة وصف النبي صلى الله عليه وسلم ببعض خصائص الربوبية، وسؤاله الحاجات، وهذا من الشرك الأكبر والعياذ بالله.

فائدة علم البديع للمفسّر

ينبغي أن يكون للمفسّر نصيب وافرٌ من علوم البلاغة، ومنها علم البديع، وهو من العلوم التي لا يحاط بها لتفاضل القرائح والفهوم في إدراك أنواعه وأمثلته، ولذلك لم يزل العلماء يزيد بعضهم على بعض فيها؛ حتى إنّ ابن أبي الإصبع لما بلغ مائة وعشرين نوعاً أمسك الفكر عن التوغّل في أنواع البديع، وزاد عليه صفيّ الدين الحلّي ثلاثين نوعاً.

وقال أبو يعقوب السكاكي بعد أن ذكر تسعة وعشرين نوعاً من البديع: (فلك أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت، وتلقب كلا من ذلك بما أحببت)ا.هـ.

ولم يزل أهل البديع يزيد بعضهم على بعض في أنواعه حتى أوصلها ابن معصوم إلى مائتي نوع في بديعيته.

وقد يتواردون على أنواع من البديع فيختلفون في تسميته وحقيقته واحدة.

وقد يظهر للناظر الفَطِن من أنواع البديع ما لا يجده في كتب البديع، على أنّي أوصي المفسّر بأن يأخذ من أنواع البديع بما ظهر نفعه وتيسّر فهمه، وأن لا يتوغّل فيه توغّل المتكلّفين.

وليكن غرض المفسّر منه ما يعينه على استخراج الأوجه التفسيرية والمعاني اللطيفة، لأنّ علم البديع إذا أوتي الناظرُ فيه حسنَ ذوق، ولطافة ذهن، وقدرة على الاستخراج والتبيين توصّل به إلى أوجه بديعة في التفسير قد لا يتفطّن لها كثير من الناس، فتفيده في التدبّر واستحضار معاني الآيات ولوازم المعاني.

وسأضرب أمثلة بعون الله تعالى على نوعين من أنواع البديع تبيّن **فائدة هذا العلم للمفسّر:**

النوع الأول: الاحتباك، وهو افتعال من الحبك، وهو شدّة الإحكام في حسن وبهاء، وكلّ ما أُجيد عمله فهو: محبوك، وتقول العرب: فرس محبوكة إذا كانت تامّة الخلق شديدة الأسر، ومنه يقال: لشدّ الإزار وإحكامه: الاحتباك.

والمراد بالاحتباك عند أهل البديع أن يقابَل بين جملتين مقابلة غير متطابقة؛ فيحذف من الجملة الأولى ما يقابل الثانية، ويحذف من الثانية ما يقابل الأولى، فتدلّ بما ذكرت على ما حذفت، ويحتبك اللفظ والمعنى بإيجاز بديع.

ولذلك سمّاه بدر الدين الزركشي(ت:٧٩٥هـ) "الحذف المقابلي"، وهو من أجود أنواع البديع المعنوي، **وله أمثلة كثيرة في القرآن:**

منها: قول الله تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، فدلّ على الاحتباكِ في هذهِ الآيةِ المقابلةُ بين جزاء وحال، والمتبادر إلى الذهن أن يُقابَل بين جزاء وجزاء، وأن يقابل بين حال وحال؛ فالخروج عن المتبادر لا يكون إلا لفائدة بلاغية؛ فكان تقدير الكلام على هذا المعنى: أفمن يأتي خائفاً يوم القيامة ويلقى في النار خير أمّ من يأتي آمناً ويدخل الجنّة.

والناظر في أمثلة الاحتباك التي يذكرها بعض المفسّرين وأهل البديع يتبيّن له إمكان **تقسيم الاحتباك إلى درجتين:**

- احتباك ثنائي التركيب، ومثاله ما تقدّم.
- واحتباك ثلاثي التركيب، وهو بديع جداً، ومن أمثلته قول الله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾.

ففي هذه الآية نوع عزيز من أنواع الاحتباك أشار إليه ابن عاشور رحمه الله.

وشَرْحُ كلامه: أنّ **التقابلَ في هذه الآية ثلاثي التركيب ففيه:**

١. مقابلة بين الإنعام والحرمان.

٢. ومقابلة بين الرضا والغضب.

٣. ومقابلة بين الهدى والضلال.

وتقدير الكلام بما يتّضح به هذا المعنى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ فهديتهم ورضيت عنهم ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ الذين حرموا نعمتك وضلّوا، ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ الذين حرموا نعمتك وغضبت عليهم.

وقد اعتنى بهذا النوع جماعة من العلماء كبدر الدين الزركشي في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، وبرهان الدين البقاعي في "نظم الدرر"، وجلال الدين السيوطي في "التحبير" و"الإتقان" و"معترك الأقران"، والألوسي في "روح المعاني"، وابن عاشور في "التحرير والتنوير"؛ وأفرده البقاعي بمؤلّف سمّاه "الإدارك لفنّ الاحتباك"، وأُفردت فيه رسائل علمية في هذا العصر.

النوع الثاني: حسن التقسيم، ويسميه بعض أهل البديع صحة التقسيم، وهو على نوعين: لفظي ومعنوي وقد يجتمعان.

فالتقسيم اللفظي: تقسيم الكلام إلى جمل يسيرة متسّقة متآلفة.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ۝١٤﴾.

ومن أمثلة هذا النوع في الشعر قول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

حَمّالُ ألوِيَةٍ هَبّاطُ أودِيَةٍ ... شَهّادُ أنْدِيَةٍ للجَيشِ جَرّارُ

وهذا البيت فيه مع التقسيم اللفظي بديع لفظي آخر وهو الترصيع.

والتقسيم المعنوي: هو استيفاء أقسام المُقسَّم نصّاً أو تنبيهاً، وهو كثير جداً في القرآن الكريم.

ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ ﴾.

فإنّه استوفى ذكر أقسام أمّة الاستجابة فجعلها على ثلاثة أقسام:

١. المحسنين.

٢. والمقتصدين.

٣. وظالمي أنفسهم، وهم الذين لديهم أصل الإيمان لكنّهم مقترفون لذنوب لم يتوبوا منها.

ولا تخرج أقسام أتباع الرسل عن هذه الأقسام الثلاثة، ولكلّ قسم حظّه من الاصطفاء بقدر حظّه من الاستجابة.

ومن أمثلته أيضاً: قول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾.

فاستوفت الآية أقسام حالات العبد.

والتقسيم له أصل في النصوص، ومن دلائله حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾﴾، قال الله تعالى: أثنى علي عبدي، وإذا قال: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾، قال: مجدني عبدي؛ فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي، ولعبدي ما

سأل، فإذا قال: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧ ﴾ قال: هذا لعبدي ولعبدي ما سأل». رواه مسلم في صحيحه.

فهذا الحديث نصّ على التقسيم، وهو تقسيم معنوي جليل القدر.

قال ابن عاشور: (في هذا الحديث تنبيه على ما في نظم فاتحة الكتاب من خصوصية التقسيم إذ قسم الفاتحة ثلاثة أقسام. وحسن التقسيم من المحسنات البديعية)ا.هـ.

ومما ينبغي أن يُعلم أنّ التقسيم المعنوي منه ظاهر وخفيّ.

- فالتقسيم الظاهر ما تقدّمت أمثلته، وهو ما ذُكرت أقسامه نصّا أو كان التنبيه فيه على ما حذف ظاهراً.

- والتقسيم الخفيّ ما احتيج فيه إلى استنباط واستخراج، وله دلائل تدلّ عليه، وهو باب عظيم من أبواب تدبّر القرآن، وأمثلته في القرآن كثيرة جداً، يتفاضل العلماء في استخراجها، وإدراك موارد التقسيم فيها.

ومن أكثر من رأيت له عناية بهذا الباب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ فله براعة ظاهرة في استخراج هذا الأنواع، والكشف عن موارد التقسيم وبيانها، إلا أنّ كلامه في بعض المواضع كالتنبيه وفتح الباب للمتأمّل حتى يدرك ما وراء عبارته.

ومن ذلك قوله في رسالة "أمراض القلوب وشفائها": (العلم النافع هو أصل الهدى، والعمل بالحق هو الرشاد، وضد الأول هو الضلال، وضد الثاني هو الغيّ، والضلال: العمل بغير علم، والغي: اتباع الهوى، قال

تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ فلا ينال الهدى إلا بالعلم ولا ينال الرشاد إلا بالصبر)ا.هـ.

فهذا الكلام يُستفاد منه التنبّه لما في الآية من تقسيم معنويّ خفيّ، وقد بيّن مورد التقسيم، وهو العلم والعمل، وهذا المورد أصل لكثير من التقسيمات المعنوية في القرآن الكريم.

فقوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ فيه استيفاء الردّ على الإيرادات المحتملة لمنكري خبره صلى الله عليه وسلم عن المعراج.

فقوله: ﴿مَا ضَلَّ﴾ ينفي عنه القول بغير علم.

وقوله: ﴿وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ ينفي عنه إرادة الإخبار بخلاف الحقّ الذي يعلمه.

فإذا كان ما يعلمه حقاً، وأخبر بهذا الحقّ؛ فلا بدّ أن يكون كلامه حقّاً؛ فقامت الحجّة بصدقه؛ لأنّ **الحقّ لا يتخلّف عن الخبر إلا بأحد أمرين:**

- أن يكون المُخبر غير عارف بالحقّ، وهذا هو الضلال.
- أو أن يكون عارفاً به لكن لا يريد الإخبار به، وهذا هو الغيّ.

فاستوفى بهذا التقسيم الحجّة على صدق خبره صلّى الله عليه وسلم.

وزادهم بيانا بذكره بلفظ ﴿صَاحِبُكُمْ﴾ للإشارة إلى أنّكم تعرفون صدقه، وعقله، ورشده، وأنه ليس بالمتّهم عندكم، وقد لبث فيكم عمراً تدعونه الصادق الأمين؛ فهو صاحبكم الذي تعرفونه، وما ضلّ، وما غوى.

- ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾.

فجمع الله تعالى في هذه الآية التكفّل بما يحتاجه الداعي إليه، وهما يرجعان إلى أمرين: الهداية والنصر؛ فبالهداية يعرف الحقّ من الباطل، ويسير على الصراط المستقيم، وبالنصر يعان على عدوّه ويتمّ له مقصده، وتحسن عاقبته.

وتقديم الهداية على النصر في هذه الآية من باب تقديم العلم على العمل، لأن الهداية من ثمرات العلم، والنصر من ثواب العمل.

• ومن ألطف الأمثلة على التقسيم المعنوي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩﴾.

• فجمع الله في هذه الآية أصلي علم السلوك، وهما: البيّنات والهدى، وحاجة الناس إليهما ماسّة، بل هي أشدّ من حاجتهم إلى الطعام والشراب، لأنّه لا نجاة من العذاب ولا طمع في الثواب إلا بهما؛ فمن كتمهما كان أقبح وأضرّ ممن يمنع الطعام والشراب مع تيسّره.

• وكتمان البينات يكون بإخفاء الحقّ ولبسه بالباطل، وتضليل الناس، وصدّهم عن الحق.

• وكتمان الهدى يكون بترك العمل بالحقّ.

فلا يعرف الناس حقاً يتبيّنون به الصواب من الخطأ، ولا يرون قدوة يأتسون بها، ويبصرون صلاح حالها؛ فيقع الناس في عمياء بين دعاة فتنة يضلّونهم، أو علماء سوء تدعوهم ألسنتهم إلى الحق، وتدعوهم أفعالهم إلى الباطل.

ولذلك كانت هذه الآية من أشدّ الآيات على العلماء لأنّهم يدركون أنّه لا نجاة لهم إلا بالعلم والعمل؛ فبالعلم الصحيح يتحقّق التبيّن ويُعرف الحقّ من الباطل، وبالعمل بهذا العلم يتحقّق الهدى؛ فإنّ العالم لا يكون مهتدياً حتى يعمل بعلمه.

فرجع مورد التقسيم إلى أصلي العلم والعمل.

والأمثلة على هذا النوع كثيرة جداً، والموفّق اللبيب يستخرج بهذا النوع علماً غزيراً مباركاً، ولو أُفرد فيه مؤلَّف لكان مجلداً كبيراً.

والمقصود في هذا المقام التنبيه إلى فائدة علم البديع للمفسّر، وذكر بعض الأمثلة الموضّحة لفائدته من غير تطويل.

فصل

النوع العاشر: تناسب الألفاظ والمعاني

تناسب الألفاظ والمعاني في القرآن الكريم علم لغوي لطيف المأخذ، عزيز المنال، يلتئم من معرفة صفات الحروف، ودرجاتها، وتناسب ترتيبها، ومراتب الحركات، مع العلم بالاشتقاق، والتصريف، والأشباه والنظائر والفروق اللغوية، وقد اعتنى به جماعة من المفسّرين لفائدته في إحسان تبليغ معاني القرآن، وتقريب دلائل ألفاظه، وهو معين على إدراك التناسب بين بعض الأقوال الصحيحة، والترجيح بين بعض الأوجه التفسيرية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني).

وهذا العلم من العلوم التي لم ينضج التأليف فيها بعد، ولم تزل معالمه بحاجة إلى تشييد وتجديد، وكثير من أبوابه ومسائله بحاجة إلى تأصيل وتفصيل.

ومما يذكره العلماء في مسائل هذا العلم ما هو ظاهر يدركه من له فقه في العربية، وذوق في حسن بيانها، ومنه ما يحتاج في معرفته إلى تفكّر ونظر دقيق في الألفاظ وتركيبها ونظائرها وصفات حروفها وتناسب حركاتها.

نشأة علم التناسب بين الألفاظ والمعاني

لهذا العلم أصول مأثورة عن بعض علماء اللغة المتقدمين كالخليل بن أحمد وسيبويه ومن في طبقتهما.

ثم ابن قتيبة وأبي العباس المبرّد وثعلب ومن في طبقتهم.

ثمّ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي منصور الأزهري وأبي علي الفارسي ومن في طبقتهم.

لكن كلام هؤلاء الأعلام في هذا العلم إنما هو إشارات متفرّقة لا تبلغ أن يستفاد من مجموعها مادّة كتاب، حتّى أتى أبو الفتح ابن جنّي (ت:٣٩٢هـ) فحاول كشف مكنونات هذا العلم والتنقيب عن أصوله، وإبراز معالمه؛ فكتب في "الخصائص" باباً سماه «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، وقال فيه: (هذا غَورٌ من العربية لا يُنتَصف منه، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفْلًا مسهوًّا عنه) إلى آخر ما قال في هذا الباب.

وقال في بيان بعض أنواع مسائله: (من ذلك قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزِّ؛ لأنَّك قد تهزّ ما لا بالَ له كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك.

ومنه «العَسْف» و«الأسَف»، والعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من «التردد» بالعسف؛ فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين) اهـ.

ثم قال في آخر هذا الباب: (وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وفرش اللغة، وإنما بقي من يثيره ويبحث عن مكنونه، بل مَنْ إذا أوضح له وكشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها فوعاها وتقبلها. وهيهات ذلك مطلبًا، وعزَّ فيهم مذهبًا)ا.هـ.

ثمّ أتبع هذا الباب باباً طويلاً سمّاه : (إمساسَ الألفاظ أشباه المعاني) وهو من أنواع تناسب الألفاظ والمعاني.

وكان في عصره أحمد بن فارس الرازي(ت:٣٩٥هـ) صاحب "معجم المقاييس" و"مجمل اللغة" و"الصاحبي في فقه اللغة" وغيرها، وله في هذا العلم كلام حسن متفرّق في كتبه.

ثمّ أتى شيخ الإسلام ابن تيمية(ت:٧٢٨هـ) فتكلم في أمثلة لهذا العلم بكلام بديع في عدد من كتبه، واستعمله في الترجيح بين بعض الأوجه التفسيرية، والتنبيه على علل بعضها.

وقد ذكر تلميذه النجيب ابن القيّم (ت:٧٥١هـ) أنّه سأله عن هذا العلم، فشرح له فيه فصلاً عظيم النفع، وقد وقع هذا الشرح من تلميذه موقعاً حسناً؛ فأخذه وحبّره، وزاد في أمثلته، وفرّع عليه، حتى فتح له في هذا العلم أبواب لطيفة بديعة، وتمنّى أنْ يؤلّف فيه كتاباً مستقلاً، وذكر فيه كلاماً مطوّلاً في كتابه "جلاء الأفهام" ثم قال: (وهذا أكثر من أن يحاط به، وإن مدَّ الله في العمر وضعت فيه كتاباً مستقلاً إن شاء الله تعالى، ومثل هذه المعاني تستدعي لطافة ذهن ورقة طبع، ولا تتأتّى مع غلظ القلوب، والرضا بأوائل مسائل النحو والتصريف، دون تأمّلها وتدبّرها والنظر إلى حكمة الواضع، ومطالعة ما في هذه اللغة الباهرة من الأسرار التي تدقّ

على أكثر العقول، وهذا باب ينبّه الفاضل على ما وراءه ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾) ا.هـ.

وكان الذي جرّه إلى هذا الاستطراد شرح معنى الميم في «اللهمّ» فذكرَ الأقوال فيها وبيّن مآخذها وعللها ثمّ قال: (وقيل: زيدت الميم للتعظيم والتفخيم كزيادتها في زُرْقُم لشديد الزرقة، وابنم في الابن، وهذا القول صحيح ولكن يحتاج إلى تتمة، وقائله لحظَ معنى صحيحاً لا بد من بيانه، وهو أنَّ الميم تدل على الجمع وتقتضيه، ومخرجها يقتضي ذلك، وهذا مطرد على أصل من أثبت المناسبة بين اللفظ والمعنى، كما هو مذهب أساطين العربية وعقد له أبو الفتح بن جني بابا في الخصائص، وذكره عن سيبويه، واستدلَّ عليه بأنواع من تناسب اللفظ والمعنى، ثم قال: «ولقد كنت برهة يرد علي اللفظ لا أعلم موضوعه وآخذ معناه من قوة لفظه ومناسبة تلك الحروف لذلك المعنى ثم أكشفه فأجده كما فهمته أو قريبا منه» فحكيت لشيخ الإسلام هذا عن ابن جني؛ فقال: «وأنا كثيرا ما يجري لي ذلك».

ثم ذكر لي فصلاً عظيم النفع في التناسب بين اللفظ والمعنى، ومناسبة الحركات لمعنى اللفظ، وأنهم في الغالب يجعلون الضمة التي هي أقوى الحركات للمعنى الأقوى، والفتحة الخفيفة للمعنى الخفيف، والمتوسطة للمتوسط:

- فيقولون: «عزَّ يَعَزُّ» بفتح العَين إذا صلب، وأرض عزاز: صلبة.
- ويقولون: «عَزَّ يَعِزُّ بكسرها، إذا امتنع، والممتنع فوق الصلب؛ فقد يكون الشيء صلباً ولا يمتنع على كاسره.

• ثم يقولون: عزَّه يَعُزُّه إذا غَلَبَه، قال الله تعالى في قصة داود عليه السلام: ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾﴾.

والغلبة أقوى من الامتناع؛ إذ قد يكون الشيء ممتنعاً في نفسه، متحصناً من عدوّه، ولا يَغْلِب غيرَه؛ فالغالب أقوى من الممتنع؛ فأعطوه أقوى الحركات، والصلب أضعف من الممتنع؛ فأعطوه أضعف الحركات، والممتنع المتوسط بين المرتبتين؛ فأعطوه حركة الوسط). إلى آخر ما قال، وهو فصل طويل.

وهذا نوع من أنواع تناسب الألفاظ والمعاني.

وقال ابن القيّم أيضاً: (الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرَّس الفطنُ فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسّه كما يتعرّف الصادقُ الفراسةَ صفاتِ الأرواح في الأجساد من قوالبها بفطنته، وقلت يوما لشيخنا أبي العباس بن تيمية قدس الله روحه: «قال ابن جني: مكثت برهة إذا ورد علي لفظ آخذ معناه من نفس حروفه وصفاتها وجرسه وكيفية تركيبه ثم أكشفه؛ فإذا هو كما ظننته أو قريبا منه.

فقال لي رحمه الله: «وهذا كثيرا ما يقع لي».

وتأمَّل حرف «لا» كيف تجدها لاماً بعدها ألِفٌ يمتدّ بها الصوت ما لم يقطعه ضيق النفس؛ فآذَنَ امتدادُ لفظها بامتداد معناها ولن بعكس ذلك؛ فتأمَّله فإنه معنى بديع.

وانظر كيف جاء في أفصح الكلام كلام الله: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾ بحرف «لا» في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل؛ فصار من صيغ العموم؛ فانسحب على جميع الأزمنة وهو قوله عز وجل: ﴿إِن زَعَمْتُمْ

﴿أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ كأنه يقول: متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان وقيل لهم: تمنوا الموت فلا يتمنونه أبدا.

وحرف الشرط دلَّ على هذا المعنى، وحرف «لا» في الجواب بإزاء صيغة العموم لاتساع معنى النفي فيها.

وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ فقصر من سعة النفي وقرَّب لأن قبله: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ لأنَّ «إن كان» هنا ليست من صيغ العموم؛ لأن كان ليست بدالة على حدث، وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن مضي الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث؛ فكأنه يقولُ عزَّ وجلَّ إن كان قد وجبت لكم الدار الآخرة وثبتت لكم في علم الله فتمنوا الموت الآن ثم قال في الجواب: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعا)ا.هـ.

ائتلاف الألفاظ والمعاني عند أهل البديع

مما ينبغي التنبّه له أنّ أهل البديع لهم عناية بما يقارب هذا العلم في اسمه ويخالفه في بحث مسائله؛ ففي عدد من كتب البديع باب في «ائتلاف اللفظ والمعنى»، وأوّل من ذكر هذا الباب قدامة بن جعفر في كتابه "نقد الشعر" وجعل له أنواعاً، ثمّ تبعه جماعة من أهل البديع، فزادوا عليه فيها، وضمّ بعضهم إلى أنواعه أنواعاً أخرى، ومنهم من يسمّيها «التهذيب والتأديب»

وكلّ تلك المباحث غير داخلة فيما نحن بصدده من ذكر مناسبة الألفاظ في صفات حروفها وترتيبها وحركاتها وطريقة نطقها للمعاني الدالة عليها

وإن لم تكن في جمل مفيدة.

وسألخّص ما ذكره أهل البديع في باب «ائتلاف اللفظ والمعنى» حتى يحصل تصوّر ما يريده أهل البديع، ويُعرف اختلافُه عن موضوع علم التناسب بين الألفاظ والمعاني.

فما ذكره أهل البديع في «ائتلاف اللفظ والمعنى» راجع إلى الموازنة بين الألفاظ والمعاني من جهة مقدار الدلالة فيهما، ولذلك يقسّمونها إلى إيجاز ومساواة وإطناب، **ويتفرّع على هذه الدرجات أنواع أخرى: كالإشارة والإرداف والمقابلة وغيرها.**

أ. فأمّا الإشارة، فهي أن تدلّ بألفاظ قليلة على معنى كثير لا تقتضيه دلالة الألفاظ بوضعها، ولكن بتنبيهها وإشارتها.

ومثاله قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ فأشارت هذه الألفاظ اليسيرة إلى معانٍ كثيرة، ودلّت على حجج بليغة في **الردّ على النصارى الذين غلوا في عيسى وأمّه وادّعوا فيهما الألوهية:**

- **منها:** احتياجهما إلى الطعام كسائر البشر، والمحتاج لا يصلح أن يكون إلهاً.

- **ومنها** أن لهما ما لآكل الطعام من الجوف والقنوات التي يتصرف فيها الطعام داخل الجسم، وأنّ الذي قَدّر لهما تصريف الطعام في أجسادهما إنما هو الله، وأنّ الذي لا يستطيع أن يدبّر تصريف الطعام الذي يأكله في جسده كيف يستطيع تدبير شؤون الخلق؟!!

- ومنها أنّ آكل الطعام عرضة للجوع والأمراض، وقد قيل:

فإنّ الداء أكثر ما تراه يكون من الطعام أو الشراب

- ومنها: أن آكل الطعام محتاج إلى إخراج فضلاته، والإله الحقّ إنما هو القدوس السلام المتنزّه عما لا يليق بجلاله وعظمته.

فانظر كيف دلّت هذه الإشارة الوجيزة على معانٍ كثيرة وحجج بليغة.

ومثال هذا النوع في الشعر:

قول حجل بن نضلة:

جاء شقيقٌ عارضاً رمحه إن بني عمّك فيهم رماح

فقوله: (عارضاً رمحه) وقوله: (فيهم رماح) فيهما إشارة إلى ما ورائهما من المعاني التي ترك الشاعرُ ذِكْرَها، واكتفى بالتنبيه عليها.

ب: وأمّا المساواة؛ فقد عرّفها أبو هلال العسكري بأن تكون المعاني بقدر الألفاظ، والألفاظ بقدر المعاني، لا يزيد بعضها على بعض، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾.

ومثّل له قدامة بن جعفر بقول امرئ القيس:

فإن تكتمُوا الداءَ لا نخفهِ وإن تبعَثُوا الحربَ لا نقعدِ

وإن تقتلونَا نقتّلكمُ وإن تقصدُوا لدمٍ نقصدِ

ج: وأمّا الإرداف، فهو أن تدلّ على معنى بلفظ غير مباشر الدلالة عليه يكون كالمرادف للعبارة الأصلية، وقد مثّل له قدامة بن جعفر بقول عمر بن أبي ربيعة:

بعيدة مهوى القـرط إما لنوفل أبوها وإما عبد شمس وهاشم

فعبّر عن طول عنقها بلفظ مرادف، وهو بُعْد مهوى القرط.

د. وأمّا المقابلة فهي أن تُوائم بين لفظين لمناسبة معنوية على جهة المقابلة، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ فقابل الركون بالمسّ؛ وبينهما مناسبة معنوية من جهة أنّ الراكن إلى شيء أوّل ما يتحقق به ركونه إليه هو مماسّته له، وكان السامع يتوقّع الإخبار عمّا يحصل بهذا الركون؛ فناسب أنّ يكون جزاء الراكنِ أن تمسّه النار لا أن يمسّ هو ما يطمئنّ إليه، وفي الآية مقابلة أخرى بديعة وهي مقابلة الفعل بالفعل جزاء وفاقاً؛ فلما ابتدأوا الركون بكونهم الفاعلين في ﴿تَرْكَنُوٓاْ﴾، كان من جزائهم أن تبدأهم النار بالمسّ، ولذلك قال ﴿فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ ولم يقل [فتمسّوا النار].

ولأهل البديع في هذا الباب تفصيل طويل، ومما ذكروه في هذا الباب ما هو حَسَنٌ ظاهر الحسن، ومنه ما فيه نظر.

والمقصود التنبيه على الفرق بين ما أراده أهل البديع ببحثهم «ائتلاف اللفظ والمعنى» وبين علم تناسب الألفاظ والمعاني.

وإن كان بعضهم قد يُدخل فيه ما يَدخُل في هذا العلم كقول ابن أبي الإصبع المصري: (ومن ائتلاف اللفظ مع المعنى أن يكون اللفظ جزلاً إذا كان المعنى فخماً، ورقيقاً إذا كان المعنى رشيقاً، وغريباً إذا كان المعنى غريباً بحتاً).

أنواع مسائل التناسب بين الألفاظ والمعاني

النظر في أقوال العلماء في مسائل تناسب الألفاظ والمعاني يدلّ على أنّها على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تناسب صفات الحروف وترتيبها للمعنى المدلول عليه باللفظ، حتى كأنّها تحكي المعنى بجَرْسها وطريقة نطقها.

والنوع الثاني: تناسب الحركات ومراتبها، ودلالتها على الفروق المتناسبة بين دلائل الألفاظ على المعاني.

والنوع الثالث: مناسبة أحرف الزيادة في الجملة لمعنى الكلام.

وهذه الأنواع متآلفة غير متزايلة، فقد تجتمع كلها في جملة واحدة، وإنما الغرض من التقسيم بيان طرق العلماء في الحديث عن كلّ نوع منها.

وقد يظهر للناظر في مجموع كلامهم من التأصيل والزيادة ما يظهر.

ولا أدّعي أنّ هذه الأنواع حاصرة لأنواع التناسب، لكنّها بحسب ما وقفت عليه، وقد يقع للمستزيد أنواع أخرى بحسب نظره وتأمّله.

وسأمثّل لكلّ نوع بما يبيّنه إن شاء الله تعالى.

النوع الأول: تناسب صفات الحروف وترتيبها.

وهذا النوع هو أخصّ أنواع التناسب وأنفعها، وله أمثلة ظاهرة الدلالة على المراد، وقد قيل: (الألفاظ في الأسماع كالصور في الأبصار).

ولبعض العلما عناية بهذا النوع، ومن أمثلة ما ذُكِرَ فيه:

• ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان معنى «الصمد»: (إذا قيل: الصمد بمعنى المصمت وأنه مشتق منه بهذا الاعتبار؛ فهو صحيح فإن الدال أخت التاء؛ فإن الصمت السكوت وهو إمساك. وإطباق للفم عن الكلام. قال أبو عبيد: المصمت الذي لا جوف له وقد أصمته أنا وباب مصمت قد أبهم إغلاقه. والمصمت من الخيل البهيم أي لا يخالط لونه لون آخر ومنه قول ابن عباس: إنما حرم من الحرير المصمت فالمصمد والمصمت متفقان في الاشتقاق الأكبر، وليست الدال منقلبة عن التاء، بل الدال أقوى، والمصمد أكمل في معناه من المصمت، وكلما قوي الحرف كان معناه أقوى؛ فإن لغة العرب في غاية الإحكام والتناسب ولهذا كان الصمت إمساك عن الكلام مع إمكانه والإنسان أجوف يخرج الكلام من فيه لكنه قد يصمت بخلاف الصمد فإنه إنما استعمل فيما لا تفرق فيه كالصمد، والسيد، والصَّمْد من الأرض، وصماد القارورة ونحو ذلك؛ فليس في هذه الألفاظ المتناسبة أكمل من ألفاظ «الصمد» فإن فيه الصاد والميم والدال، وكل من هذه الحروف الثلاثة لها مزية على ما يناسبها من الحروف، والمعاني المدلول عليها بمثل هذه الحروف أكمل)ا.هـ.

• وقال ابن القيّم رحمه الله: (انظر إلى تسميتهم الغليظ الجافي بالعتل والجعظري والجواظ كيف تجد هذه الألفاظ تنادي على ما تحتها من المعاني) ا.هـ.

• وقال أيضاً: (تأمل قولهم: «حجر» و«هواء» كيف وضعوا للمعنى الثقيلِ الشديدِ هذه الحروفَ الشديدةَ، ووضعوا للمعنى الخفيفِ هذه

الحروفَ الهوائيةَ التي هي من أخف الحروف)ا.هـ.

• وقريب من ذلك ما قيل في لفظ «يصطرخون» في قول الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا﴾ وأنّ صفات هذه الحروف وترتيبها مشعر بمعناها، حتى لو قُدّر وجود مَن تطرق سمعَه هذه اللفظة لأوّل مرّة، وذُكرت له في موضعها، لهداه جرْسُها وتناسب حروفها إلى معرفة معناها، وأنّ أهل النار تتعالى أصواتهم فيها صراخاً وتألّماً واضطراباً وطلباً للنجدة، ودلَّ ضمير «هم» على التمكن والاختصاص، والفعل المضارع على التجدد؛ فصوّرت هذه الآية معنى بليغاً واختصرت شرحاً كثيراً للحال المخزية والمؤلمة للكفار في النار.

• وكذلك «يصَّعَّد» في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ كأنّها تحكي حال الصعود وضيق النَفَس به، وما يعالجه الصاعدُ من الكرب والضيق.

النوع الثاني: تناسب الحركات ومراتبها

تقدّم ذكر ما نقله ابن القيّم عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية في دلالات مراتب الحركات في «عزّ يعزّ».

ونَظَرُ العارف اللبيب في دلائل الحركات وترتيبها في اللفظة يهديه إلى تصوّر معناها في الذهن.

قال ابن القيم رحمه الله: (تأمّل قولهم: «دار دَوَرَانا» و«فارت القِدْرُ فَوَرَانا» و«غَلَتْ غلَيَانا» كيف تابعوا بين الحركات في هذه المصادر لتتابع حركة المسمى؛ فطابق اللفظ المعنى)ا.هـ.

وقال أيضاً: (وانظر إلى تسميتهم الطويل بالعَشَنَّق، وتأمَّل اقتضاء هذه الحروف ومناسبتها لمعنى الطويل، وتسميتهم القصير بالبُحْتُر، وموالاتهم بين ثلاث فتحات في اسم الطَّويل وهو العَشَنَّق، وإتيانهم بضمتين بينهما سكون في البُحْتُر؛ كيف يقتضي اللفظ الأول انفتاح الفم وانفراج آلات النطق وامتدادها، وعدم ركوب بعضها بعضا، وفي اسم البُحْتُر الأمر بالضد.

وتأمَّل قولهم: «طَال الشيءُ فهو طويل»، و«كَبُرَ فهو كَبير»؛ فإن زاد طوله قالوا: طُوالا وكُبارا؛ فأتوا بالألف التي هي أكثر مدا وأطول من الياء في المعنى الأطول؛ فإن زاد كِبَرَ الشيء وثَقُلَ مَوقِعُه من النفوس ثقَّلوا اسمه فقالوا «كُبَّارا» بتشديد الباء.

ولو أطلقنا عنان القلم في ذلك لطال مداه واستعصى على الضبط)ا.هـ.

النوع الثالث: مناسبة أحرف الزيادة في الجملة لمعنى الكلام

ومن أحسن من وجدته تكلّم في هذا النوع مصطفى صادق الرافعي (ت:١٣٥٦هـ) في كتابه "إعجاز القرآن والبلاغة النبوية"، وذكر له أمثلة حسنة، منها قوله: (الكلمات التي يظن أنها زائدة في القرآن كما يقول النحاة، فإن فيه من ذلك أحرفًا: كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ فإن النحاة يقولون إن «ما» في الآية الأولى و«أن» في الثانية، زائدتان، أي: في الإعراب؛ فيظن من لا بصر له أنهما كذلك في النظم ويقيس عليه، مع أن في هذه الزيادة لونًا من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته.

- **فإن المراد بالآية الأولى:** تصوير لين النبي صلى الله عليه وسلم لقومه، وإن ذلك رحمة من الله، فجاء هذا المد في «ما» وصفًا لفظيا يؤكد معنى اللين ويفخمه، وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تشعر بانعطاف وعناية لا يبتدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق، ثم كان الفصل بين الباء الجارة ومجرورها «وهو لفظ رحمة» مما يلفت النفس إلى تدبر المعنى وينبه الفكر على قيمة الرحمة فيه، وذلك كله طبعي في بلاغة الآية كما ترى.

- **والمراد بالثانية:** تصوير الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف وبين مجيئه لبعد ما كان بين يوسف وأبيه عليهما السلام، وأن ذلك كأنه كان منتظرًا بقلق واضطراب تؤكدهما وتصف الطرب لمقدمه واستقراره، غنة هذه النون في الكلمة الفاصلة؛ وهي «أن» في قوله: «أن جاء".

وعلى هذا يجري كل ما ظن أنه في القرآن مزيد: فإن اعتبار الزيادة فيه وإقرارها بمعناها، إنما هو نقص يجل القرآن عنه، وليس يقول بذلك إلا رجل يعتسف الكلام ويقتضي فيه بغير علمه أو بعلم غيره ... فما في القرآن حرف واحد إلا ومعه رأي يسنح في البلاغة، من جهة نظمه، أو دلالته، أو وجه اختياره، بحيث يستحيل ألبتة أن يكون فيه موضع قلق أو حرف نافر أو جهة غير محكمة أو شيء مما تنفذ في نقده الصنعة الإنسانية من أي أبواب الكلام إن وسعها منه باب)ا.هـ.

صعوبات علم التناسب بين الألفاظ والمعاني

الباحث في هذا العلم تعترضه صعوبات كثيرة من أبرزها:

• قلة مراجع هذا العلم، وندرة أمثلته المشروحة، ولذلك يحتاج الباحث فيه إلى قريحة ونباهة تعينه على استخراج الأمثلة وشرحها وحسن البيان عنها.

• القول باطّراد ما ذكر من قواعد التناسب في جميع ألفاظ العربية، وهي قضيّة كبيرة ما تزال محلّ نظر واجتهاد، وعندي أنّها نظير القول باطّراد معاني الاشتقاق، **والسبيل إلى حلّ هذه المعضلة لا يتمّ إلا بأمرين:**

أحدهما: الكشف عن قواعد مطّردة تتبيّن بها أصول التناسب وتطبيقاته، ولو على وجه العموم.

والآخر: الكشف عن علل عدم الاطّراد؛ فإنّ لكثير من القواعد شواذّ وموانع من استغراقها لما يندرج تحتها.

ومما بُذل من الجهود المشكورة في هذا العلم في هذا العصر كتاب «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، للدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل، وهو مطبوع في جزأين، وقد حاول فيه إجراء دراسة تحليلية استقرائية للجذور الثلاثية، إلا أنّ القيود التي وضعها على مجال البحث جعلته ينحى منحى الانتقاء لا القيام بحقيقة الاستقراء، وعذره أنّ الاستقراء التامّ يُحتاج فيه إلى عمل مؤسسي يقوم عليه جماعة من الباحثين المتأهلين.

ودراسته جديرة بالنظر، يمكن الاستفادة منها، والبناء عليها للوصول إلى تحقيق المراد من حسن التأصيل لهذا العلم.

فائدة معرفة تناسب الألفاظ والمعاني للمفسّر

ينبغي أن يكون المفسّر على قدر من المعرفة بتناسب الألفاظ والمعاني، ولو أنّ يتأمّل الأمثلة التي ذكرها العلماء، ويُعمِل الذهن في نظائرها؛ فإنّه يستفيد بذلك من حسن البيان عن معاني القرآن، والتأثير على قلوب المتلقّين، ما لا يدركه بالعلوم الأخرى.

ومن الأمثلة التي يتّضح بها المراد - إن شاء الله تعالى - تفسيرُ «ضيزى» في قول الله تعالى: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾﴾.

فتأمَّلْ حروفَ «ضيزى» في هذا الموضع تجد هذا اللفظ منادياً على معناه من الغرابة، والتشنيع، والجور، والنقصان، والاعوجاج.

ذلك أنّ الضَّيز في اللغة يفسّر بالجور وبالنقص وبالاعوجاج، وهذه الأوصاف القبيحة قد جمعتها هذه القسمة الجائرة الناقصة المعوجّة.

وأقوال السلف في تفسيرها قد انتظمت معانيها في اللغة:

١. **فقال مجاهد:** عوجاء، وقال به من أصحاب المعاجم اللغوية: ابن دريد وابن فارس في "معجم المقاييس" وابن سيده.

٢. **وقال قتادة:** جائرة، وقال به من أهل اللغة: أبو زيد الأنصاري، والجوهري، وابن فارس في مجمل اللغة، وأبو بشر البندنيجي في كتابه "التفقيه في اللغة"، وأنشد شاهداً له قول الشاعر:

فبات يضوز التمرَ والتمر معجب ... بِـوَرْدٍ كَلَوْنِ الأُرجوان سـبائبه

٣. وقال سفيان الثوري: منقوصة، يقال: ضزته حقَّه أضيزه، وضأزتُه أضأزه إذا نقصته، وقال به من أهل اللغة: الخليل بن أحمد، وأنشد ابن الأنباري شاهداً عليه قول الشاعر:

إن تنـأ عنا ننتقصـك وإن تؤب ... فحظك مضـؤوزٌ وأنفُك راغمُ

وهذه المعاني كلّها صحيحة في اللغة.

وفي ﴿ضِيزَىٰٓ﴾ لغات منها: «ضِئزى» بالهمز وهي قراءة ابن كثير، وضَيزى وفيها قراءة نسبت إلى أبيّ بن كعب، وضَأزى، وضُؤزى.

وقد أفاد تركيب حروف هذه اللفظة، وغرابة استعمالها معنى الغرابة والتشنيع، وتقبيح هذه القسمة، وحكاية حقيقتها.

وأفاد بناؤها الصرفي على مثال «فُعلى» الدلالةَ على بلوغ منتهى الغاية في الضيز، وهذا فيه تبكيت وتشنيع على المشركين إذْ بلغت قسمتهم ما لا أضأز منه؛ فهي قسمة ضيزى.

ولو أدرت الألفاظ العربية لفظةً لفظةً لم تجد لفظاً أنسب من هذا اللفظ في هذا الموضع، مع موافقتها لفواصل الآي.

قال مصطفى صادق الرافعي(ت:١٣٥٦هـ): (وفي القرآن لفظة غريبة هي من أغرب ما فيه، وما حسنت في كلام قط إلا في موقعها منه، وهي كلمة «ضيزى» من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ٢٢﴾ ومع ذلك فإن حسنها في نظم الكلام من أغرب الحسن وأعجبه؛ ولو أردت اللغة عليها ما صلح لهذا الموضع غيرها؛ فإن السورة التي هي منها وهي سورة النجم، مفصلة كلها على الياء؛ فجاءت الكلمة فاصلة من الفواصل ثم هي في معرض الإنكار على العرب؛ إذ وردت في ذكر الأصنام وزعمهم في قسمة

الأولاد، فإنهم جعلوا الملائكة والأصنام بنات الله مع أولادهم البنات؛ فقال تعالى: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾﴾ فكانت غرابة اللفظ أشد الأشياء ملاءمة لغرابة هذه القسمة التي أنكرها، وكانت الجملة كلها كأنها تصور في هيئة النطق بها الإنكار في الأولى والتهكم في الأخرى؛ وكان هذا التصوير أبلغ ما في البلاغة، وخاصة في اللفظة الغريبة التي تمكنت في موضعها من الفصل، ووصفت حالة المتهكم في إنكاره من إمالة اليد والرأس بهذين المدين فيها إلى الأسفل والأعلى، وجمعت إلى كل ذلك غرابة الإنكار بغرابتها اللفظية.

والعرب يعرفون هذا الضرب من الكلام، وله نظائر في لغتهم، وكم من لفظة غريبة عندهم لا تحسن إلا في موضعها، ولا يكون حسنها على غرابتها إلا أنها تؤكد المعنى الذي سبقت له بلفظها وهيئة منطقها، فكأن في تأليف حروفها معنى حسيا، وفي تآلف أصواتها معنى مثله في النفس؛ وقد نبهنا إلى ذلك في باب اللغة من تاريخ آداب العرب)ا.هـ.

وقال عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني (ت: ١٤٢٥هـ) في كتابه "البلاغة العربية": (ونلاحظ أنّ اختيار كلمة «ضِيزَى» في هذا الموضع دون الكلمات التي تُؤدّي معناها له نُكْتَتَان: معنوية، ولفظيّة.

- أما المعنويّة فهي الإِشعار بقباحة التعامل مع الرّبّ الخالق بقسمة جائرة، يختار المشركون فيها لأنفسهم الذكور ويختارون فيها لربّهم الإِناث، عن طريق استخدام لفظ يدلُّ بحروفه على قباحة مُسَمَّاه.

- وأمّا اللفظية فهي مراعاة رؤوس الآي، في الآيات قبلها، وفي الآيات بَعْدَها)ا.هـ.

خاتمة الحديث عن أنواع العناية اللغوية بالألفاظ القرآنية

الناظر في الأنواع العشرة المتقدّم ذكرها يتبيّن له ما بذله علماء هذه الأمّة من جهد كبير في العناية بالقرآن العظيم على مرّ القرون، فأقاموا سنن البحث العلمي ودراسة المعاني والألفاظ، وهذه السنن ينبغي أن تكون دائمة متنامية في الأمة، وأن تتجدد بتجدد وسائل المعرفة وإمكانات البحث العلمي.

وكثير من الأعمال المبذولة في كلّ علم قد يجد المتأخر فيها فرصة لعمل يقوم به يفيد في تقريبها وتيسيرها للمتعلّمين، ويعين على تحقيق كثير من مسائلها.

وما مضى من الشرح والبيان لتلك الأنواع إنما هو على سبيل التلخيص والإيجاز، وإنما ذكرت في كلّ نوع أمثلة يسيرة؛ لتقريب تصوّر تلك العلوم، وبيان طرق بحث مسائلها، وفائدتها للمفسّر.

وهذه الأنواع منها ما هو داخل في صميم التفسير اللغوي، ومنها ما هو من أنواع عناية علماء اللغة بألفاظ القرآن الكريم، وله صلة بالتفسير اللغوي من أوجه متعددة.

وليس بعد فتح الباب وتمهيد الطريق إلا السير فيه بجدّ، والأخذ من تلك العلوم بحظوظ وافرة؛ فإنّ المفسّر كلما ازداد نصيبه من العلوم اللغوية وحسنت معرفته ببحث مسائلها ازداد تحقيقه لمسائل التفسير، وحَسُنَت معرفته بطرق التمييز بين الأقوال الصحيحة والخاطئة، وعرف كيف يخرّج أقوال السلف في التفسير على أصول لغوية صحيحة، وكيف

يستخرج المعاني الدقيقة والأوجه التفسيرية اللطيفة، وتوسّعت معرفته بطرق الإبانة عنها.

وأسأل الله تعالى لي ولكم التوفيق والسداد، والقبول والرشاد.

الباب التاسع: طرق التفسير اللغوي

للعلماء طريقان في التفسير اللغوي:

الطريق الأول: طريق النقل عن العرب أو عن علماء اللغة المتقدّمين؛ فيذكرون القول عنهم في المسألة اللغوية، ومنهم من لا يفسّر القرآن، وإنما يكتفي بذكر ما يعرفه عن العرب في تلك المسألة.

وقد اشتهر عن جماعة من علماء اللغة المتقدّمين أنهم يتهيّبون تفسير القرآن مع سعة علمهم بلسان العرب، وكثرة ما حفظوه من أخبارهم وأشعارهم، ومعرفتهم بأوجه الإعراب والاشتقاق؛ فكانوا إذا سئلوا عن شيء من التفسير أو شرح الحديث ذكروا ما يعرفون من كلام العرب، وتوقّفوا عن التفسير ما لم يكن ظاهراً لهم بيّنا؛ كما يُذكر ذلك عن يونس بن حبيب الضبّي، والأصمعي وغيرهما.

قال أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ) : (قال محمد بن سلام: سألت يونس عن هذه الآية [يريد ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ﴾] فقال: يقال: كان في الأرض كلأ فاحتنكه الجراد، أي: أتى عليه.

ويقول أحدهم: لم أجد لجاماً فاحتنكتُ دابّتي، أي: ألقيت في حِنْكِها حَبْلاً وقُدْتها به).

فذكر المعنيين عن العرب، وتورع عن تفسير الآية بأي منهما.

وهذه الآية قد اختلف فيها العلماء على القولين المذكورين:

أ: فمن العلماء من اختار المعنى الأول؛ كما فعل الخليل بن أحمد، والبخاري، وابن فارس، وابن سيده، وهو رواية عن مجاهد؛ قال: «**لأحتوينهم**».

قال البخاري: (﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾ لأَسْتَأْصِلَنَّهُمْ، يُقَالُ: احْتَنَكَ فُلاَنٌ مَا عِنْدَ فُلاَنٍ مِنْ عِلْمٍ اسْتَقْصَاهُ).

ب: ومنهم من اختار المعنى الثاني كما فعل ابن عطية، وابن عاشور، والشنقيطي، وهو الرواية الأخرى عن مجاهد، قال: «**شبْه الزّناق**»، والزناق هو ما تُحتنك به الدابّة فتُزنَق به.

قال محمد الأمين الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ) : (الذي يظهر لي في معنى الآية - أن المراد بقوله: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ﴾ أي: لأقودنهم إلى ما أشاء، من قول العرب : احتنكتُ الفرَسَ: إذا جعلت الرسن في حنكه لتقوده حيث شئت)ا.هـ..

ج: ومنهم من حكى القولين ولم يرجّح كما فعل يونس بن حبيب، وابن السكّيت، وابن قتيبة، والراغب الأصفهاني، والبغوي، وابن الجوزي، وأبو حيان، وغيرهم.

د: ومنهم من اختار الجمع بين المعنيين، وذهب إلى صحّة حمل معنى الآية عليهما، كما ذهب إلى ذلك أبو عبيدة والأخفش وابن جرير والواحدي.

هـ: ومن العلماء من فسّر الآية بلازم معناها؛ كما فعل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأبو الليث السمرقندي، وابن كثير.

قال عبد الرحمن بن زيد: في قوله ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ٦٢﴾ قال: «**لأضلّنّهم**». رواه ابن وهب وابن جرير.

وقال أبو الليث السمرقندي: (﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ﴾: أي: لأستزلنّ ذريّته).

وهذا بيان للازم المعنى، وليس تفسيراً للفظ.

وروي عن ابن عبّاس أنه قال في تفسير ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾: «**يقول: لأستولينّ**». رواه ابن جرير بإسناد منقطع، وهو منسبك مع المعنيين؛ لأنّ الاستيلاء فيه معنى الاحتواء والاستحواذ، وفيه معنى التمكّن والتملّك؛ فهو تفسير ينتظم المعنيين، ولم يزد الفراء عليه.

والمقصود أنّ يونس بن حبيب لمّا سُئل عن معنى الآية ذكر ما يعرفه من معاني الاحتناك في لغة العرب، وتهيّب القول في التفسير، وقد نُقل هذا المنهج عن غيره.

قال نصر بن علي الجهضمي: (كان الأصمعي يتقي أن يفسّر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتقي أن يفسّر القرآن).

والمقصود أنّ من طرق التفسير اللغوي نقل كلام العرب في معاني المفردات والأساليب الوارد نظيرها في القرآن، وما يتّصل ببيان المعنى القرآني من كلام العرب.

وللعلماء طرق ومناهج في نقل كلام العرب، وتمييز مراتب الرواة عن العرب، وأحكام المرويات اللغوية وعللها، وفي كلّ ذلك كلام كثير يُبحث في مظانّه.

والطريق الثاني: الاجتهاد

وكان من علماء اللغة من يجتهد في فقه كلام العرب وأساليب تخاطبهم، فيجمع ويوازن، ويقيس ويستنتج، ويستخرج العلل، ويستنبط المعاني وأحكام الكلام، ويحفظ الشواهد وينقدها، ويقرر الحجج اللغوية ويرتّبها، ويُباحث العلماء ويناظرهم؛ حتى يقع له علم كثير بالقياس يضيفه إلى ما ثبت لديه بالسماع.

واجتهاد العلماء في التفسير اللغوي فرع عن اجتهادهم في فقه كلام العرب وتفسير ما يروى من خطبهم وأشعارهم وأمثالهم.

ومما يجتهدون فيه ما يقع الاتفاق عليه، وهو كثير في مسائل التفسير اللغوي، ومنه ما يختلفون فيه؛ فما أجمعوا عليه فهو حجّة لغوية مقبولة، وما اختلفوا فيه فينظر في نوع خلافهم ويُرجّح بين أقوالهم إذا لم يمكن الجمع بينها، غير أنّه **ينبغي التنبّه إلى أمرين**:

أحدهما: أنه ليس كلّ ما تحتمله اللفظة من المعاني يقبل في التفسير؛ فالمعاني اللغوية وإن ثبتت بطريق صحيح من نقل ثابت أو قياس صحيح فلا تقتضي أن تفسر الآية بها؛ ذلك أن التفسير بالاحتمال اللغوي لمعنى اللفظة إذا عارض ما هو أولى منه فإنه يُرَدّ، وردّ **بعض الاحتمالات اللغوية يرجع غالباً إلى ثلاثة أسباب**:

١. أن يقوم دليل من القرآن أو السنة أو الإجماع على تخصيص أحد الاحتمالات اللغوية في تفسير الآية؛ فحينئذ لا يجوز تفسير الآية بغيره من الاحتمالات وإن كانت صحيحة الإطلاق من جهة اللغة.

٢. أن يعارض الاحتمال اللغوي دليلاً صحيحاً من كتاب أو سنّة أو إجماع.

٣. أن لا يلتئم الاحتمال اللغوي لمعنى اللفظة عند إفرادها مع السياق ولا مناسبة الآية ولا مقصدها.

والأمر الآخر: أن التفسير اللغوي منه ما هو محلّ إجماع، ومنه ما هو محلّ خلاف واجتهاد، وقد يقع الخطأ والاختلاف في التفسير اللغوي كما هو واقع في غيره من العلوم، لكن لا يُمكن أن يقع تعارض بين قول مجمع عليه عند أهل اللغة وبين قول متفق عليه عند السلف.

موارد الاجتهاد في التفسير اللغوي

اجتهاد العلماء في التفسير اللغوي له موارد ومداخل منها:

١: الاجتهاد في ثبوت السماع عن العرب من عدمه، وذلك أن لإثبات السماع طرق ومراتب منها ما هو محلّ اتّفاق، ومنها ما اختُلف فيه، وللنقل علل وآفات يقع الاجتهاد في اكتشافها وقبولها وردّها، وينبني على هذا الاجتهاد ما ينبني من الأحكام اللغوية المترتبة على الاجتهاد في ثبوت السماع.

٢: الاجتهاد في صحة القياس اللغوي.

٣: الاجتهاد في توجيه القراءات، وهو من الموارد التي كثر اجتهاد المجتهدين اللغويين فيها.

٤: الاجتهاد في إعراب القرآن، واجتهادهم فيه كثير معروف، وأثره على المعنى وترتّبه عليه ظاهر بيّن.

٥: الاجتهاد في:تلمّس العلل البيانية، وهو أمر يختلف فيه اجتهاد المجتهدين، ويتفاوتون في مراتبه تفاوتا كبيراً.

٦: الاجتهاد في تصريف بعض المفردات القرآنية، وقد تقدّم ذكر بعض الأمثلة على ذلك.

٧: الاجتهاد في بيان اشتقاق بعض المفردات القرآنية.

٨: الاجتهاد في اكتشاف الأنواع البديعية والبيان عنها.

٩: الاجتهاد في البيان عن تناسب الألفاظ والمعاني القرآنية.

١٠: الاجتهاد في التخريج اللغوي لأقوال المفسّرين.

وهذه الموارد تبيّن سعة مجال الاجتهاد اللغوي في التفسير.

الانحراف في التفسير اللغوي

مما ينبغي أن يحذره طالب العلم ويحترز منه الانحراف في التفسير اللغوي، وهذا الانحراف له أسبابه ومظاهره وآثاره.

- فأمّا أسبابه فأعظمها الإعراض عن النصوص المحكمة وإجماع السلف، واتّباع المتشابه لهوى في النفس، وزيغ في القلب؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾.

وكثيراً ما يستند أصحاب الأهواء في تسويغ بِدَعِهم وتزيينها، والتشكيك في بعض مسائل الاعتقاد الصحيح إلى مُستند لغويّ يتوهّمونه حُجّة لهم، وليس لهم على باطلهم حجة صحيحة، لأنّه لا يُمكن أن يقع تعارض بين ما وقع الإجماع عليه من صحيح الاعتقاد وبين الأدلة اللغوية الصحيحة.

ومتى أُقيم التعارض بينهما علمنا خطأ مَن ادّعى التعارض أو وهمه أو كذبه؛ فإذا فتَّش الأمرَ عالم خبير عرف علّة خطئهم وبيّنه، ولذلك أمثلة كثيرة.

وبعض أصحاب البدع من المفسّرين قد يكون ماهراً في دسّ البدعة في تفسيره، والتمحّل لإثبات معتقداته الباطلة وترويجها بأدنى مسوّغ لغوي، وقد تروج بعض أقوالهم على بعض أهل السنة لغفلتهم عن مقصدهم، وانسياقهم وراء الخدع البيانية التي يُظهرها أصحاب تلك الأقوال.

وكم من قول باطل راج بسبب إلباسه لباس التعبير عن بيان القرآن ولطائف بلاغته، لما تقرّر في نفوس المسلمين من التسليم ببلاغة القرآن وتعظيم بيانه، وضعف أداتهم اللغوية عن اكتشاف علل تلك الأقوال الباطلة.

- وأمّا مظاهر الانحراف فمن أبينها:

١. مقابلة نصوص الاعتقاد بالتشكيك في دلالتها، وإقامة الاحتمالات اللغوية الباردة لتشتيت النظر فيها.

٢. والتمحّل لنصرة أقوال أهل الأهواء بأدنى الحجج اللغوية وأوهاها.

٣. وإقامة دعاوى التعارض بين النصوص ليبتغي بالجمع بينها مسلكاً لترويج بدعته.

٤. وضعف العناية بالسنّة، وازدراء أهل الحديث، ورميهم بسوء الفهم، وضعف الحجة؛ وقد عُلم أنّ أهل الحديث هم حملة لواء السنة؛ فلا يقع الطعن على عامّتهم إلا ممن غاظه ما قاموا بحمله.

٥. ودعوى التجديد القائم على نبذ أقوال السلف.

- وللانحراف في التفسير اللغوي آثار خطيرة على متعاطيه ومتلقّيه، فمن اتّبع غير سبيل المؤمنين من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان ؛ فهو في ضلال مبين، وقد ورد في وعيده ما هو معلوم في نصوص الكتاب والسنّة.

ومن صدّقهم بباطلهم، واتّبعهم عليه؛ فهو متّبع لأئمة ضلالة؛ والمرء مع من اتّبع، غير أنّه ينبغي أن يُعلم أنّ البدع على درجات، ولها أحكام؛ فمستقلّ ومستكثر.

والله تعالى أعلم ، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباب العاشر: الاجتهاد في التفسير

من طرق التفسير التي يحتاج إليها المفسّر الاجتهاد في التفسير؛ وهو من الطرق المشروعة المعتبرة إذا قام به من هو أهل لذلك، ولم يتعدّ حدود الله تعالى في اجتهاده.

ويُرجى للمجتهد المتّقي التوفيق للصواب؛ ومضاعفة الثواب؛ فيثاب على اجتهاده، ويثاب على إصابته؛ وإن أخطأ من غير تعدٍّ ولا تفريط رُجيت له المغفرة والإثابة على اجتهاده لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» متّفق عليه من حديث بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فتبين أن المجتهد مع خطئه له أجر؛ وذلك لأجل اجتهاده، وخطؤه مغفور له؛ لأن دَرْكَ الصواب في جميع أعيان الأحكام؛ إمَّا متعذر أو متعسّر، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه عام الخندق: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدركتهم صلاة العصر

في الطريق؛ فقال بعضهم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وقال بعضهم: لم يُرِدْ منَّا هذا؛ فصَلَّوا في الطريق؛ فلم يعب واحدةً من الطائفتين)ا.هـ.

ومن حكمة الله تعالى أن فَسَح للاجتهاد مجالاً رحباً يحمل المجتهد على التفكّر والتدبّر، وإمعان النظر، لفهم المعنى، وإدراك المقصد، واستنباط الحكم.

وجعل له حدوداً من تعدّاها كان خاطئاً آثماً، ومن لم يتعدّ حدود الله من أهل الاجتهاد ولم يوفّق للإصابة كان مخطئاً معذوراً، ومن أصاب منهم كان موفّقاً مأجوراً.

ومن بَرَكَةِ القُرآن برَكة معانيه وكثرتها واتّساعها، فلا يحيط بها عِلْمُ عالم من البشر، بل ربما قرأ الآيَةَ الواحدةَ جماعةٌ من العلماءِ الأذكياءِ فظهر لكل واحد منهم من المعاني ودلائلها ما خفي على غيره.

ومن دلائل ذلك كثرة المصنفات في التفسير والرسائل المفردة في بعض الآيات والمسائل، واستدراك العلماء بعضهم على بعض؛ حتى غدا التفاوتُ في معرفة معاني القرآن وسبل الاهتداء إليها تفاوتاً كبيراً بيّناً.

قال أبو جحيفة السَّوائيّ رضي الله عنه: قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟

قال: «**لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة**»، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «**العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر**». رواه البخاري.

والفهم في القرآن من ثمرات الاجتهاد في تدبّر آياته والتفكّر في معانيه، والتبصّر بدلائله، واستعمال أدوات الاجتهاد الصحيحة للوصول إلى المعاني واستخراجها بأنواع من الدلالات المعتبرة لدى أهل العلم.

الاجتهاد سُنّة لمن تأهّل له

والاجتهاد في التفسير وفي غيره من مسائل الدين في موارده الصحيحة وبمراعاة حدوده وآدابه سنّة متّبعة؛ فقد اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم في التفسير، وهو إمام المجتهدين صلى الله عليه وسلم، كما سبق بيانه، واجتهد من بعده خلفاؤه الراشدون المهديّون الذين أمرنا باتّباع سنّتهم، وجرى عليها عمل الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ فكانوا أئمة للمجتهدين، إذ رفعوا منار الاجتهاد، وبيّنوا حدوده وآدابه، ومداخله وموارده، وما يسوغ الاجتهاد فيه وما لا يسوغ.

والحاجة إلى الاجتهاد في التفسير قائمة في كلّ عصر من العصور، وأسئلة السائلين عن مسائل التفسير كثيرة متجددة، ونوازل مسائل التفسير في كلّ عصر تتطلّب من العلماء الاجتهاد في شأنها، وتبصير الناس بما يلزمهم من اتّباع الهدى في تلك النوازل.

وقد ورد في شأن الاجتهاد في مسائل الدين جملة من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم تدلّ دلالة بيّنة على ترتيب طرق التفسير، وبيان مرتبة دلالة الاجتهاد من الدلائل المتحصّلة بتلك الطرق، **ومن تلك الآثار:**

١. ما رواه أبو الضحى عن مسروق، قال: (كتب كاتب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: هذا ما أرى اللهُ أميرَ المؤمنين عمرَ؛ فانتهره عمر رضي الله عنه، وقال: «**لا، بل اكتب: هذا ما رأى عمر؛ فإن كان صوابا فمن الله، وإن كان خطأ فمن عمر**». رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار والبيهقي في الكبرى.

٢. وقال إدريس الأودي: أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتابا فقال: هذا كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه؛ فذكر الحديث، وقال فيه: «**الفهمَ الفهمَ فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في القرآن والسنة؛ فتعرَّف الأمثالَ والأشباهَ، ثم قِسِ الأمور عند ذلك، واعمد إلى أحبها إلى الله، وأشبهها فيما ترى**». رواه البيهقي بهذا اللفظ، وكتاب عمر لأبي موسى مشهور روي من طرق متعددة.

٣. وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتاباً إلى شريح القاضي فكان فيه: «**إذا جاءكم أمر في كتاب الله عز وجل فاقض به؛ ولا يلفتنَّك عنه الرجال؛ فإن أتاك ما ليس في كتاب الله، فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فاقض بها، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يتكلم فيه أحد قبلك؛ فاختر أي الأمرين شئت: إن شئتَ أن تجتهد برأيك ثم تَقَدَّم فتَقَدَّم، وإن شئتَ أنْ تأخَّرَ فتأخَّرْ، ولا أرى التأخّر إلا خيرا لك**». رواه ابن أبي شيبة والدارمي والبيهقي من طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن شريح، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إليه؛ فذكره، وهذا إسناد صحيح.

٤. وروى شعبة عن قتادة، عن أبي العالية، عن علي رضي الله عنه أنه قال: «**القضاة ثلاثة: فاثنان في النار، وواحد في الجنة؛ فأما اللذان في النار: فرجل جار عن الحق متعمدا، ورجل اجتهد رأيه فأخطأ، وأما الذي في الجنة؛ فرجل اجتهد رأيه في الحق فأصاب**».

قال قتادة: فقلت لأبي العالية: ما بال هذا الذي اجتهد رأيه في الحق فأخطأ؟

قال: «**لو شاء لم يجلس يقضي، وهو لا يحسن يقضي**». رواه البيهقي، وقال: (تفسير أبي العالية على من لم يحسن يقضي دليلٌ على أنَّ الخبر ورد فيمن اجتهد رأيه، وهو من غير أهل الاجتهاد؛ فإن كان من أهل الاجتهاد فأخطأ فيما يسوغ فيه الاجتهاد رُفع عنه خطؤه - إن شاء الله - بحكم النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهما).

٥. وقال عبد الله بن مسعود: «**أيها الناس! قد أتى علينا زمان لسنا نقضي، ولسنا هنالك؛ فإن الله عز وجل قد بلَّغنا ما ترون؛ فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم؛ فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل؛ فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله عز وجل؛ فليقض فيه بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله عز وجل، ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فليقض بما قضى به الصالحون؛ فإن أتاه أمر ليس في كتاب الله، ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يقض به الصالحون؛ فليجتهد رأيه، ولا يقولن أحدكم: إني أخاف وإني أرى؛ فإنَّ الحلال بيّن، والحرامَ بيّن، وبين ذلك أمور مشتبهة؛ فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك**». رواه البيهقي.

٦. وقال عبيد الله بن أبي يزيد: «**سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إذا سئل عن شيء هو في كتاب الله قال به.**

- **وإذا لم يكن في كتاب الله وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال به.**

- **وإن لم يكن في كتاب الله، ولم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقاله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قال به.**

- **وإلا اجتهد رأيه**». رواه البيهقي وابن عبد البر من طرق عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله به.

٧. وروى الشعبي، عن مسروق أنه قال: سألت أبيَّ بن كعب عن شيء فقال: «**أكان هذا؟**» قلت: لا، قال: «**فأجِمَّنا حتى يكون؛ فإذا كان اجتهدنا رأينا**» رواه ابن بطّة في "الإبانة"، وابن عبد البر في "جامع بين العلم وفضله".

٨. وقال إسماعيل بن أبي خالد: سمعت عامراً الشعبيّ يقول: استفتى رجل أبيَّ بن كعب فقال: يا أبا المنذر ما تقول في كذا وكذا؟

قال : «**يا بني أكان الذي سألتني عنه؟**».

قال : لا.

قال: «**أما لا فأجّلني حتى يكون؛ فنعالج أنفسنا حتى نخبرك**». رواه الدارمي.

٩. وقال الزهري: (بلغنا أن زيد بن ثابت الأنصاري كان يقول: إذا سُئِلَ عن الأمر: «**أكان هذا؟**» فإن قالوا: نعم قد كان، حدّث فيه بالذي يَعْلم والذي يَرى، وإن قالوا: لم يكن، قال: «**فذروه حتى يكون**»). رواه الدارمي.

١٠. وقال الشعبي: سُئِلَ عمار بن ياسر عن مسألة؟

فقال: «**هل كان هذا بعد؟**».

قالوا: لا.

قال: «**دعونا حتى تكون، فإذا كانت تجشَّمْناها لكم**». رواه الدارمي.

وفي هذه الآثار ونحوها ما يدلّ دلالة بيّنة على أن الاجتهاد سنّة متّبعة بشروطه وآدابه.

مراتب دلالات طرق التفسير

والاجتهاد في التفسير ليس طريقاً مستقلا منفصلا عن سائر طرق التفسير؛ بل هو تابع لها ومترتّب عليها.

ولذلك ينبغي أن يُعلم أن **طرق التفسير راجعة إلى أصول ومراتب ينبني بعضها على بعض**.

فالأصل الأول: ما تحصل به الدلالة النصية من الكتاب والسنة على معاني الآيات؛ فدلالة النصّ الصحيح الصريح هي أصل الدلالات، والحاكمة عليها، والمبيّنة لحدودها.

وكل مسألة حَظِيَ المفسّر فيها بدلالة نصية صريحة لم يحتج معها إلى اجتهاد؛ إذ لا اجتهاد في موضع النص، بل كل اجتهاد خالف النصّ فهو مردود.

والأصل الثاني: دلالة الإجماع وهي من الدلائل المستفادة من التفسير بأقوال الصحابة والتابعين؛ فإذا أجمعوا على تفسير آية فإجماعهم حجّة لا تحلّ مخالفته.

وهذا الأصل ينبني على ما قبله؛ إذ لا يُمكن أن يقع الإجماع على مخالفة دليل صحيح غير منسوخ من الكتاب والسنة.

والأصل الثالث: دلالة الأثر، والمقصود بها ما تحصّل للمفسّر من أقوال الصحابة والتابعين في تفسير الآية مما لم يتحقق فيه الإجماع؛ فهذه الدلالة أقل مرتبة من سابقتيها، وهي مترتّبة عليهما؛ إذ كل قول خالف الأصل الأول أو الثاني فهو مردود.

غير أنّ مخالفة الصحابي إذا صحّ الإسناد إليه ولم يتبيّن لقوله علة يُعرف بها أنه أخطأ في ذلك القول أو أنه اعتمد على نصّ منسوخ ولم يقع إنكار من علماء الصحابة لقوله فإن تلك المخالفة ترفع دعوى الإجماع؛ فتكون المسألة مسألة خلاف وليست مسألة إجماع.

وأما مخالفة أحد التابعين لقول وقع الاتّفاق عليه فلا ترفع الإجماع على الصحيح بشرط أن لا يُتابَع على قوله؛ فإذا تابعه بعض العلماء على قوله كانت المسألة مسألة خلاف، وإما إذا هُجر قوله ولم يُتابعه عليه أحد لم تكن مخالفته قادحة في انعقاد الإجماع؛ لأن هجران العلماء لقوله دليل على إجماعهم على خطئه.

ومسائل الخلاف التي لا يمكن الجمع بين الأقوال فيها وإنما يُصار فيها إلى الترجيح على نوعين:

النوع الأول: مسائل الخلاف القوي.

والنوع الثاني: مسائل الخلاف الضعيف.

فأمّا مسائل الخلاف القويّ فهي المسائل التي يكون لأصحاب كلّ قول أدلّة لها حظّ كبير من النظر، ويكثر الاختلاف بين العلماء في الترجيح بينها.

وأما مسائل الخلاف الضعيف؛ فهي المسائل التي يكون القول المرجوح فيها بيّن الضعف، وإن قال به بعض العلماء لأسباب اقتضت منهم ذلك؛ كأن يعتقدوا صحة دليل ضعيف الإسناد، أو له علّة قادحة لم يتبيّنوها، أو كان قولهم مستنداً على نصّ منسوخ لم يبلغهم العلم بنسخه، إلى غير ذلك من الأسباب التي يتبيّن بها ضعف القول، وعامّة مسائل الخلاف الضعيف يكون قول الجمهور فيها هو الصواب، والقائلون بالقول الضعيف قلة.

والمقصود أن مسائل الخلاف الضعيف يستدلّ للقول الراجح فيها بدلالة الأثر؛ إذ أصحابه أوفر حظّا بهذه الدلالة من مخالفيهم.

وهذه الدلالة تنبني على ما قبلها؛ فلا تصحّ دلالة الأثر على ما يخالف النصّ أو الإجماع.

وكلّ من استدلّ بقول مأثور على ما يخالف النصّ أو الإجماع فاستدلاله باطل.

والأصل الرابع: دلالة اللغة، وذلك بتفسير الآية بما يحتمله السياق من المعاني اللغوية، وهذه الدلالة مترتّبة على ما قبلها؛ فيُشترط لقبولها أن لا تخالف النص ولا الإجماع ولا أقوال السلف.

وكل تفسير اعتمد فيه صاحبه على احتمالٍ لغويٍّ خالف فيه نصّا أو إجماعاً أو أقوال السلف في الآية فهو تفسير مردود.

والأصل الخامس: دلالة الاجتهاد، وهي دلالة مترتّبة على ما سبق من الأصول، لا يجوز أن تخرج عنها، فكلّ تفسير اعتمد فيه صاحبه على اجتهاد خالف فيه نصّاً أو إجماعاً أو أقوال السلف أو الدلالة اللغوية الصحيحة فهو تفسير مردود.

وبهذا يُعلم أن التفسير بالاجتهاد له حدود تضبطه، وهذه الحدود مبيَّنة بدلائل محكمة لا يُخالفها إلا متعدّ أو مفرّط.

ومن تلك الحدود: تحريم القول على الله تعالى بغير علم، ووجوب اتّباع الرسول صلى الله عليه وسلم وتحريم معصيته، ووجوب اتّباع سبيل المؤمنين من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان، وتحريم مخالفة سبيلهم، وأنّ القرآن نزل بلسان عربيّ مبين لنعقل معانيه، ونتفكّر في آياته.

وهذه الجُمل العظيمة وما في حكمها دلائلها محكمة بيّنة في النصوص، ولا خلاف فيها، ومن تأمّلها حقّ التأمّل وجدها قد بيّنت حدود اجتهاد المجتهدين في التفسير وفي غيره من أمور الدين.

موارد الاجتهاد في التفسير

والاجتهاد في التفسير مع ما تقدّم من التنبيه على حدوده ومرتبته له مجال رحب فسيح؛ وهو داخل في جميع طرق التفسير غير مزايل لها، **وفي كلّ طريق موارد للاجتهاد.**

١. فأمّا طريق تفسير القرآن بالقرآن؛ فمنه ما تكون دلالته نصيّة ظاهرة، لا يُحتاج معها إلى اجتهاد، ومنه مسائل كثيرة هي محلّ اجتهاد ونظر كما تقدّم بيانه.

ويدخل الاجتهاد في عامّة أنواع تفسير القرآن بالقرآن، وأصل ذلك أن يستخرج المجتهد دلالةً من آية لتفسير آية أخرى أو لبيان معنى يتّصل بها يعين على معرفة تفسيرها أو ترجيح قول على قول من الأقوال المأثورة في تفسيرها.

ولهذا الاجتهاد موارد ومداخل منها:

أ: الاجتهاد في ثبوت أسانيد بعض القراءات التي يستفاد منها في التفسير وإن لم يكن يُقرأ بها.

ب: والاجتهاد في تفسير لفظة بلفظة أخرى كما تقدّم من تفسير السجّيل بالطين.

ج: والاجتهاد في بيان الإجمال وتقييد المطلق وتخصيص العام باستخراج ما يدلّ على ذلك من آيات أخرى، ولذلك أمثلة كثيرة تقدّم ذكر بعضها.

د: والاجتهاد في الجمع بين آيتين لاستخراج حكم شرعي؛ كما فعل عليّ وابن عباس في مسألة أقلّ مدّة الحمل.

هـ: والاجتهاد في تفصيل أمر مذكور في آية بذكر ما يتعلّق به من آية أخرى ليُستعان به على بيان بعض أوجه التفسير أو الترجيح بين الأقوال المأثورة في تفسيرها.

و: والاجتهاد في الاستدلال لبعض الأقوال التفسيرية بما يقوّيها بدلالة من آية أخرى.

ومن أمثلة ذلك: قول ابن كثير: (وقوله: ﴿وَٱلْقَلَمِ﴾ الظّاهر أنّه جنس القلم الّذي يُكتَب به كقوله: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ فهو قسمٌ منه تعالى، وتنبيهٌ لخلقه على ما أنعم به عليهم من تعليم الكتابة الّتي بها تنال العلوم)ا.هـ.

فهذا استدلال من ابن كثير لتقوية قول من فسّر القلم في هذه الآية بأنّه جنس الأقلام، في مقابل من فسّر القلم هنا بالقلم الذي كتب به في اللوح المحفوظ.

ز: والاجتهاد في إعلال بعض الأقوال التفسيرية المحكيّة في آية بما يبيّن ضعفها من الدلالات المستخرجة من آيات أخرى، وهو باب واسع يحتاج فيه المجتهد إلى حسن الاستحضار وقوّة الاستنباط.

ومن أمثلة ذلك قول الحسن البصري رحمه الله تعالى: (قاتل الله أقواماً يزعمون أنَّ إبليس كَانَ مِنْ ملائكة الله، والله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾). رواه ابن أبي حاتم.

٢. وأما تفسير القرآن بالسنّة فمن موارد الاجتهاد فيه:

أ: الاجتهاد في ثبوت التفسير النبوي إسناداً ومتناً؛ بالتحقق من صحّة الإسناد، وسلامة المتن من العلّة القادحة.

ب: والاجتهاد في استخراج دلالة صحيحة بين آية وحديث نبويّ يفسّر تلك الآية أو يبيّن بعض معناها، أو يعين على معرفة تفسيرها.

ج: والاجتهاد في معرفة أسباب النزول وأحواله.

د: والاجتهاد في الاستدلال لبعض الأقوال المأثورة بما صحّ من الأحاديث.

هـ: والاجتهاد في إعلال بعض الأقوال التفسيرية بما صحّ من الأحاديث النبوية؛ فإنّ من المفسّرين من يجتهد في تفسير آية فيخرج بقول يعارض حديثاً صحيحاً وهو لا يعلم به أو عزب عنه عند اجتهاده؛ فيتعقّبه من يبيّن ذلك.

ومن أمثلة ذلك قول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾: (وقول من قال: إن المراد بإمامهم كمحمد بن كعب «أمهاتهم» أي يقال: «يا فلان ابن فلانة» قول باطل بلا شك، وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عمر مرفوعا: «يرفع يوم القيامة لكل غادر لواء فيقال هذه غدرة فلان ابن فلان»).

وهذا القول ذكره الثعلبي والبغوي عن محمد بن كعب القرظي من غير إسناد، ولا يصحّ عنه.

وإعلال بعض الأقوال التفسيرية بما صحّ من الأحاديث النبوية باب واسع يحتاج فيه المجتهد إلى سعة الاطّلاع وحسن الاستحضار، وقوّة انتزاع الحجج من الأحاديث، وهذه أمور يتفاضل العلماء فيها تفاضلاً كبيراً، وتتفاوت مراتبهم في الاجتهاد فيها.

ومن أعظم أبواب النفع في هذا الاجتهاد الذبّ عن سنّة النبي صلى الله عليه وسلم، وإقامة الحجّج والبراهين على إبطال التفاسير البدعية التي شاعت وراجت، وفُتن بها من فُتن، واغترّ بها من اغتر.

٣. وأما تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

وأما تفسير القرآن بأقوال الصحابة فيدخله اجتهاد المفسّر من أبواب:

أ: منها الاجتهاد في معرفة أقوال الصحابة في التفسير وهو باب واسع؛ فالتفاسير المسندة لم تحط بأقوال الصحابة في التفسير؛ فيحتاج إلى النظر في دواوين السنة والأجزاء الحديثية ومحاولة استخراج ما روي عن الصحابة في التفسير، وهذا أمر يتفاوت فيه المجتهدون تفاوتاً كبيراً.

ب: ومنها الاجتهاد في التحقق من ثبوت صحة الأسانيد المروية إلى الصحابة.

ج: ومنها الاجتهاد في فهم أقوال الصحابة، ومعرفة مآخذها، وتخريجها على أصول التفسير، وهذا باب واسع عظيم النفع للمفسّر.

د: الاجتهاد في التمييز بين ما يُحمل على الرفع من أقوال الصحابة وما لا يُحمل على الرفع مما أخذه بعض الصحابة عمّن قرأ كتب أهل الكتاب.

هـ: الاجتهاد في تحرير أقوال الصحابة في نزول الآيات وتمييز ما يحمل على بيان سبب النزول مما يُحمل على التفسير.

و: الاجتهاد في معرفة علل الأقوال الضعيفة المنسوبة إلى بعض الصحابة نصّاً أو استخراجاً.

ز: الاجتهاد في الجمع والترجيح بين أقوال الصحابة.

٤. وأما تفسير القرآن بأقوال التابعين؛ فيدخله الاجتهاد من أكثر الأوجه المتقدّمة في تفسير القرآن بأقوال الصحابة إلا أنّ أقوال الصحابة التي تُحمل على الرفع يُحمل نظيرها في أقوال التابعين على الإرسال.

ويضاف إليها الاجتهاد في تمييز أحوال التابعين في العدالة والضبط، وتعرّف مراتبهم ودرجاتهم ليستفاد بهذا الاجتهاد في الترجيح بين أقوالهم عند التعارض.

ومن أبواب الاجتهاد في تفسير الصحابة والتابعين الاجتهاد في تقرير مسائل الإجماع، وتصنيف مسائل الخلاف، والتمييز بين الخلاف المعتبر وغير المعتبر، وخلاف التنوّع وخلاف التضاد، والتعرّف على الأقوال

وأنواعها، وجوامعها وفوارقها ومآخذها وعللها، وللاجتهاد في هذه الأبواب مجال فسيح واسع لا يحيط به علم المجتهد الفرد.

٥. وأما تفسير القرآن بلغة العرب؛ فقد مضى الحديث عن موارد الاجتهاد فيه، وأهمّها الاجتهاد في ثبوت ما يعرف بالنقل عن العرب، وتمييز صحيح الشواهد من منحولها، ومقبولها من مردودها، والاجتهاد في اكتشاف ما اعترى بعضها من اللحن والتغيير والتصحيف، وضبط الألفاظ العربية رواية ودراية، والتمييز بين لغات العرب، وتعرّف أوجه الاختلاف والتوافق بينها، ومعرفة الإعراب، وتلمّس العلل البيانية، وتوجيه القراءات، ومعرفة الاشتقاق والتصريف، والاجتهاد في تعيين معاني الحروف والمفردات والأساليب القرآنية إلى غير ذلك من الأبواب الواسعة للاجتهاد اللغوي في تفسير القرآن.

ومن موارد الاجتهاد في التفسير اللغوي أيضاً:

- الاجتهاد في الاستدلال لصحّة بعض الأقوال التفسيرية وإعلال بعضها.

- والاجتهاد في الجمع بين بعض الأقوال المأثورة بجامع لغوي يُعبّر عنه المجتهد عبارة حسنة تدلّ على مآخذ الأقوال المندرجة تحت تلك العبارة.

- والاجتهاد في معرفة التخريج اللغوي لأقوال المفسّرين، وهو باب واسع للاجتهاد، وله أمثلة كثيرة نافعة.

ومن أمثلته:

أ: اختلاف المفسّرين في معاني التعريف «بأل» في بعض الألفاظ القرآنية بما يخرّج على أحد ثلاثة معاني: التعريف لإرادة الجنس، والتعريف للعهد الذهني أو الذكري.

ومن ذلك اختلاف المفسّرين في معاني الفلق، والوسواس، والقلم، والطور، والفجر، ونظائرها؛ **على أقوال يمكن تخريجها على أصلين لغويين:**

الأصل الأول: أن المراد بالتعريف في هذه الألفاظ الجنس، أي جنس الفلق؛ فيدخل في ذلك جميع ما يُفلق من الأمور الحسية والمعنوية، وجنس «الوسواس»، أي كل ما يوسوس؛ فيدخل في ذلك وسوسة الشيطان، ووسوسة النفس، وجنس الأقلام، وهكذا.

والأصل الثاني: أن المراد بها العهد الذهني.

والذين سلكوا هذا المسلك ذهبت كل طائفة منهم إلى ما تراه أولى بالعهد الذهني، ففسّر جماعة من المفسّرين الفلق بأنه فلق الصباح، وفسّر جماعة الوسواس بالشيطان الرجيم، وفسّر جماعة القلمَ بالقلم الذي كُتب به في اللوح المحفوظ، وفسّر جماعة الطور بالجبل الذي نادى الله فيه موسى.

وما قيل في معنى التعريف يقال نظيره في معاني الحروف والمفردات والأساليب.

والمقصود من كلّ ما تقدّم بيان سعة مجال الاجتهاد في التفسير، إلا أنّ له حدوداً تضبطه، وله شروط في كلّ نوع من أنواعه؛ فلا يجتهد في تفسير القرآن بالسنة من لا يميّز الصحيح من الضعيف، ولا يعرف أصول شرح الأحاديث، ولا يجتهد في التفسير اللغوي من لا يُحسن أدوات الاجتهاد فيه، وهكذا في كلّ نوع.

وهذا يدلّك على أنّ من تكلّم في التفسير عن غير تأهّل ولا معرفة بموارد الاجتهاد، وما يسوغ الاجتهاد فيه، وما لا يسوغ، ولا يعرف مواضع الإجماع والخلاف في الأبواب التي يحتاج فيها إلى الاجتهاد فإن

كلامه في هذا الاجتهاد كلام عن غير تأهّل يفضي به إلى القول في القرآن بغير علم.

شروط الاجتهاد المعتبر في التفسير

ولذلك يُشترط للمفسّر المجتهد ثلاثة شروط:

الشرط الأول: التأهّل في العلوم التي يُحتاج إليها في الباب الذي يجتهد فيه، وهذا الاجتهاد يتجزّأ؛ إذ لكلّ باب ما يتطلّبه.

والشرط الثاني: أن يعرف موارد الاجتهاد، وما يسوغ أن يجتهد فيه مما لا يسوغ.

والشرط الثالث: أن لا يخرج باجتهاد يخالف أصلاً من الأصول التي تُبنى عليها دلالة الاجتهاد؛ فلا يخالف باجتهاده نصّا ولا إجماعاً، ولا قول السلف، ولا دلالة اللغة.

وكلّ اجتهاد خالف واحداً من هذه الأصول فهو اجتهاد مردود.

والقول الذي يخرج به صاحب الاجتهاد المعتبر في التفسير قول له حظّ من النظر، وهذا هو معنى الاعتبار.

ثم قد يكون هذا القول قولاً راجحاً يقيم له المجتهد أدلّة أو قرائن صحيحة ترجّحه، وقد يكون مرجوحاً عند مجتهدين آخرين بحسب ما يؤدّيهم إليه اجتهادُهم.

الاجتهاد غير المعتبر في التفسير

والاجتهاد غير المعتبر في التفسير؛ هو الذي لا يُعتدّ به في الموازنة بين الأقوال التفسيرية، ولا يحكى إلا على سبيل التنبيه أو التعجب.

أنواع التفسير بالرأي

اشتهر التعبير عن هذا الطريق عند جماعة من أهل التفسير باسم التفسير بالرأي، وقسّموه إلى قسمين:

القسم الأول: التفسير بالرأي المحمود، ويعنون به الاجتهاد المشروع المعتبر، على ما تقدّم وصفه.

والقسم الثاني: التفسير بالرأي المذموم ويعنون به تفاسير أهل البدع الذين يفسّرون القرآن بآرائهم المجرّدة، وبما يوافق أهواءهم ومذاهبهم.

وهذا التقسيم وإن بدا واضحاً من جهة التنظير المجرّد إلا أنَّ **تنزيلَه على أحوال المفسّرين من أهل العلم يثير إشكالات لا بدّ من تبيينها، ومن ذلك:**

١. أن المشتهر عند جماعة من السلف التحذير من التفسير بالرأي، ولا يعنون بذلك الاجتهاد في موارد الاجتهاد في التفسير على ما سبق شرحه؛ إذ كان كثير منهم أهل اجتهاد في التفسير مع تحذيرهم من التفسير بالرأي.

وإنما كانوا يعنون به القول في القرآن بالرأي المجرّد، والإعراض عن آثار من سلف، فإنّ من كان مقصّراً في تحصيل أقوال من مضى من الصحابة والتابعين في التفسير، واعتمد على رأيه ونظره مع ضعف أهليّته في الحديث وعلوم اللغة أوقعَه نظرُه ورأيه في أخطاء، إذ كان مثله كمثل السائر بغير

نور ولا عدّة، ولا سيّما إذا صاحب ذلك الاجتهاد في غير موارد الاجتهاد، وإرادة الانتصار لمذهب أو رأي.

٢. أن أهل الرأي المعروفين من أهل العراق أتباع حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل وغيرهم كان لهم اجتهاد في التفسير فمنه ما أحسنوا فيه وأصابوا، ومنه ما أخطأوا فيه وردّ عليهم من السلف من بيّن خطأهم مما يُعدّ من التفسير بالرأي المذموم كإنكارهم عليهم بدعة الإرجاء وما تأوّلوه من النصوص فيها، وأقوالهم فيما خالفوا فيه الأحاديث الصحيحة التي لم يكن لهم من العناية بجمعها ودراستها ما لأهل الحديث المعروفين به.

وهؤلاء الفقهاء من أهل الرأي كانوا معروفين بالعلم والالتزام بالسنة ولهم نصيب من العلم بالحديث والتفقّه فيه إلا أن منهم من وقع في أخطاء في جُمل من الاعتقاد، ومنهم من رجع عنها، ومنهم من امتحن فيها، ووقوعهم في تلك الأخطاء لم يخرجهم من دائرة السنة، ولا دائرة السلف؛ إذ كانوا في عامّة أمورهم من أهل السنة.

فاجتهادهم في التفسير في غير الأبواب التي أخطأوا فيها يقع منه صواب كثير جارٍ على أصول الاجتهاد المعروفة عند السلف، وإن أُخذ على بعضهم ضعف الآلة في الحديث وعلومه وإكثار الاعتماد على النظر والقياس والتعليل.

ومن كان ضعيف المعرفة بالحديث كثير الاعتماد على النظر لم يُستغرب وقوعه في أخطاء يؤدّيه إليها نظره وقياسه، ولذلك أمثلة كثيرة.

والمقصود أن تصنيف هؤلاء من أهل الرأي المذموم لا يصحّ؛ لأنهم جماعة من الأئمة المعروفين بالعلم والفقه في الدين.

ولا يصحّ إطلاق القول في تصنيفهم بأنّهم من أهل الرأي المحمود لما في ذلك من تزكية آرائهم التي أخطأوا فيها، وأنكرها عليهم السلف الصالح.

ولا يصحّ القول بتميّزهم عن السلف في التفسير بالرأي لاشتراكهم في كثير من موارد الاجتهاد، وتناولهم المسائل التي تناولها بقيّة الأئمة واتّفاقهم في كثير من المسائل، وما اختلفوا فيه كان له أسباب كثيرة لا تُقصر على اعتمادهم على النظر والقياس.

ولأجل هذا الالتباس عدلت عن الاعتماد على اسم الرأي في تسمية هذا الطريق من طرق التفسير إلى اختيار اسم الاجتهاد لأنه الأقرب إلى استعمال السلف، وما أصاب فيه من يُسمّون أهل الرأي المحمود فهو داخل في الاجتهاد المعتبر المشروع، وما أنكره عليهم السلف فلا يعدّ من الاجتهاد المعتبر.

والمراد بالاجتهاد اجتهاد الرأي، كما روي ذلك عن جماعة من الصحابة إلا أن لفظ الاجتهاد مع بيان موارده يدلّ على أن اعتماد صاحبه ليس على مجرّد نظره ورأيه، وإنما هو اجتهاد منضبط بحدود وآداب، وله موارد ودلالات.

الباب الحادي عشر: التحذير من القول في القرآن بغير علم

خطر القول في القرآن بغير علم

يجب على المسلمين عامة وعلى طلاب علم التفسير خاصّة أن يحذروا أشدّ الحذر من القول في القرآن بغير علم، فإنّ المتكلم في معاني القرآن إنما يتكلم في بيان مراد الله تعالى بكلامه؛ فإن تكلّم في التفسير بما لا علم له به؛ فقد كذب على الله، وقال عليه ما لا يعلم، وقفا ما ليس له به علم؛ وهذه ذنوب عظيمة، وآثام كبيرة يجرّها على نفسه، ويضلّ بها الناس عن هدى الله؛ فيحمل من أوزار الذين يضلّهم بغير علم إلى وزره، **وقد اشتدّ الوعيد على من فعل ذلك في نصوص الكتاب والسنّة:**

- فقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

فقرن القول عليه بغير علم بالشرك والبغي والفواحش.

- وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾.

واللام في ﴿لِّيُضِلَّ﴾ فُسّرت بالتعليل وبالعاقبة، فالمتكلّم في التفسير بغير علم واقع في المحذور حقيقة أو حكماً؛ لأن ما يقوله من القول الباطل على الله

يصدّ عن مراد الله ويضلّ الناس عن الهدى، وهو بهذا العمل القبيح ظالم لهم وظالم لنفسه، وهو أشدّ ظلماً وأشنع جرماً ممن يضلّ الأعمى عن الطريق؛ لأنّ إضلال الأعمى عن الطريق إنما قصاراه أن يهلك به الأعمى في الدنيا أو تصيبه آفة في جسده وأمّا الذي يضلّ بسبب القائل في كتاب الله ودينه بغير علم فمصيبته في دينه، وهي أعظم المصائب؛ لأنها قد تدخله النار أو تكون سبباً في عذاب أليم يصيبه في الدنيا أو باباً لشرّ أعظم وفتنة أشدّ؛ وكم من مفتون بفهم خاطئ ارتكب بسبب فهمه جريمة وهو يظنّ أنه يتقرّب بها إلى الله.

- وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾.
- وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾.
- وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾.
- وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾.

تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من القول في القرآن بغير علم

والمتكلمون في القرآن بغير علم لا بدّ أن يقع في كلامهم اختلاف وتناقض بسبب مجانبتهم للحق قولاً وعملاً، والأهواء تولع بأصحابها وتحملهم على المراء والخصام، والتفرّق والاختلاف، وسلوك سبل الهلاك،

وقد اشتدّ تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من كلّ ذلك، ونهى عنه أشدّ النهي، وكان يرى عليه الغضب إذا رأى شيئاً من الاختلاف في القرآن، والقول فيه بغير علم، **وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم في هذا الباب أحاديث عدة:**

١. فقال أبو عمران الجوني: كتب إليَّ عبد الله بن رباح الأنصاري أن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: هَجَّرْت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما، قال: فسمع أصواتَ رجُلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعْرَفُ في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب» رواه أحمد في مسنده، ومسلم في صحيحه، والنسائي في "السنن الكبرى"، وغيرهم.

- وفي رواية في "مسند الإمام أحمد" أيضاً من طريقين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن نفرا كانوا جلوسا بباب النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟! وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟!

فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فخرج كأنما فقئ في وجهه حب الرمان فقال: «بهذا أُمرتم - أو بهذا بعثتم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هاهنا في شيء انظروا الذي أُمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا».

- وفي رواية في "فضائل القرآن" لأبي عبيد القاسم بن سلام من طريقين عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الغداة، فتنحَّى ناس من أصحابه في بعض

حُجَر أزواجه يقرأون القرآن؛ فتنازعوا في شيء منه، وأنا منتبذ عنهم؛ فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مُغضباً؛ فقال: «إن القرآن يصدّق بعضه بعضا؛ فلا تكذبوا بعضه ببعض، ما علمتم منه فاقبلوه، وما لم تعلموا منه فكلوه إلى عالمه».

قال عبد الله بن عمرو: **«فما اغتبطت نفسي بشيء اغتباطي بانتباذي عنهم إذ لم تصبني عُتبى رسول الله صلى الله عليه وسلم».**

٢. وقال محمد بن بشر: حدثنا حجاج بن دينار الواسطي، عن أبي غالب البصري، عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يتنازعون في القرآن؛ فغضب غضباً شديداً حتى كأنما صب على وجهه الخلّ، ثم قال صلى الله عليه وسلم: «لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؛ فإنَّه ما ضلَّ قوم قطّ [بعد هدى كانوا عليه] إلا أوتوا الجدل»، ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ٥٨﴾. رواه ابن جرير في تفسيره بهذا السياق، وقد رواه ابن ماجة من هذا الطريق مقتصراً على المرفوع وما بين المعكوفين منه، ورواه كذلك الإمام أحمد والترمذي والطبراني والبيهقي في "شعب الإيمان" كلهم من طرق عن حجاج بن دينار به من غير ذكر سبب الحديث.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح إنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه: حَزَوَّر)ا.هـ.

ورواه ابن جرير أيضاً والآجري في "الشريعة" من طريقين عن القاسم بن عبد الرحمن الشامي، عن أبي أمامة قال: بينما نحن نتذاكر عند باب رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن، ينزع هذا بآية وهذا بآية؛ فخرج علينا

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأنما صُبَّ على وجهه الخل، فقال: «يا هؤلاء، لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، فإنه لم تضل أمة إلا أوتوا الجدل».

والقاسم بن عبد الرحمن الشامي يُضعَّف في الحديث.

٣. وقال بسر بن سعيد مولى ابن الحضرمي: حدثني أبو جهيم الأنصاري رضي الله عنه أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فسألا النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «القرآن يقرأ على سبعة أحرف؛ فلا تماروا في القرآن، فإن مراء في القرآن كفر». رواه أحمد وأبو عبيد في "فضائل القرآن" والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" والبغوي في "شرح السنة" وغيرهم.

وقد روي في التحذير من المراء في القرآن أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص وزيد بن ثابت، وأبو هريرة رضي الله عنهم أجمعين.

٤. وقال عبد الله بن أبي مليكة: حدثني القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم» رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم.

ورواه ابن ماجه من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة، وفيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا عائشة! إذا رأيتم الذين يجادلون فيه فَهُم الذين عناهم الله؛ فاحذروهم».

قال الترمذي: (وقد سمع [ابن أبي مليكة] من عائشة أيضاً).

٥. وقال ابن جريج: أخبرني ابن أبي مليكة، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أبغض الرجال إلى الله الألدّ الخصِم». رواه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم.

تنبيه:

وقد اشتهر في هذا الباب حديثان فيهما مقال من جهة الإسناد، ومن أهل العلم من حسّنهما واحتجّ بهما:

أحدهما: حديث عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عبّاسٍ، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم: «من قال في القرآن بغير علمٍ فليتبوّأ مقعده من النّار» رواه أحمد والترمذي والنسائي في "السنن الكبرى" وابن جرير وغيرهم، ومداره على عبد الأعلى الثعلبي، وهو غير متّهم بالكذب، لكنّه مُضَعَّف عند أهل الحديث، ضعَّفه عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وأبو زرعة الرازي.

قال أبو زرعة: (ربما رفع الحديث وربما وقفه)، وقال النسائي: (ليس بالقوي، ويكتب حديثه).

وهذا الحديث لا يُعرف إلا من طريقه، وقد اختلفت ألفاظه، ولعله حدث به مراراً.

وهذا الحديث صححه الترمذي، واحتجّ به إسحاق بن راهوية، وجماعة من أهل العلم.

ورواه ابن أبي شيبة من طريق وكيع عن عبد الأعلى موقوفاً على ابن عباس.

ورواه أبو يعلى من طريق أبي عوانة، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار، ومن قال في القرآن بغير علم جاء يوم القيامة ملجما بلجام من نار».

وقد صححه ابن حجر في "المطالب العالية"، وعلته باقية، وهي تفرّد عبد الأعلى الثعلبي به.

والآخر: حديث يعقوب بن إسحاق الحضرمي المقرئ قال: حدثنا سهيل بن مهران أخي حَزْم القطعي، حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ». رواه الترمذي والنسائي في "الكبرى" والبيهقي في "شعب الإيمان".

وهذا الحديث مداره على سهيل بن مهران، وقد قال فيه يحيى بن معين: صالح، وقال البخاري: (لا يتابع في حديثه، يتكلمون فيه) وقال أبو حاتم الرازي: (ليس بالقوي، يكتب حديثه).

وقد تكلّم جماعة من أهل العلم في معنى هذا الحديث بما يتّبيّن به أنّ المراد ذمّ القول بالرأي المجرّد من غير دليل ولا وجه في الاستدلال يصحّ الاجتهاد فيه.

- فقال أبو عيسى الترمذي: (رُوي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنهم شددوا في هذا في أن يفسر القرآن بغير علم، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن؛ فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم أو من قِبَل أنفسهم، وقد رُوي عنهم ما يدلّ على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم)ا.هـ.

- وقال البيهقي في "شعب الإيمان": (إنما أراد - و الله أعلم - الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه؛ فمثل هذا الرأي لا يجوز الحكم به في النوازل؛ فكذلك لا يجوز تفسير القرآن به، وأما الرأي الذي يسنده برهان؛ فالحكم به في النوازل جائز وكذلك تفسير القرآن به جائز) ا.هـ.

- وقال ابن الأنباري: (حمل بعض أهل العلم هذا الحديث على أن الرأي معني به الهوى، من قال في القرآن قولا يوافق هواه، لم يأخذه عن أئمة السلف؛ فأصاب فقد أخطأ، لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه). ذكره الخطيب البغدادي في كتاب "الفقيه والمتفقه".

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فمن قال في القرآن برأيه؛ فقد تكلَّف ما لا علم له به، وسلك غير ما أُمر به؛ فلو أنَّه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر؛ لكن يكون أخف جرما ممن أخطأ والله أعلم)ا.هـ.

- وقال ابن القيّم: (الرأي نوعان:

أحدهما: رأي مجرد لا دليل عليه، بل هو خرص وتخمين...

والثاني: رأي مستند إلى استدلال واستنباط من النص وحده أو من نص آخر معه، فهذا من ألطف فهم النصوص وأدقه)ا.هـ مختصراً.

تحذير الصحابة رضي الله عنهم من القول في القرآن بغير علم

وقد عقلَ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الوصايا النبوية الجليلة؛ فكانوا أشدّ الناس تعظيماً لكلام الله جلّ وعلا؛ وأحسنهم اتّباعاً لهداه، وأشدّهم حذراً من المراء في القرآن، والقول فيه بغير علم، وأبعدهم عن الاعتماد في فهمه وتفسيره على الرأي المجرّد والهوى، وأبصرهم بعاقبة المخالفين للهدي النبوي في هذا الأمر العظيم، وأعظمهم نصحاً للأمة في التحذير مما حُذّروا منه، وقد روي عنهم من الآثار في هذا الباب ما يدلّ دلالة بيّنة على ذلك، **ومن تلك الآثار:**

١. ما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم من طرق متعددة يشدّ بعضها بعضاً أنّه سُئل عن آية من كتاب الله عز وجل فقال: «**أيّة أرض تقلني، أو أيّة سماء تظلني، أو أين أذهب، وكيف أصنع إذا أنا قلت في آية من كتاب الله بغير ما أراد الله بها؟!**». رواه سعيد بن منصور في سننه من طريق ابن أبي مليكة عن أبي بكر، وهو وإن لم يلقه إلا أنّ **هذه المقولة قد رويت عن أبي بكر من طرق أخرى:**

- فقال الشعبي: كان أبو بكرٍ يقول: «**أي سماءٍ تظلني، وأي أرضٍ تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم**» رواه ابن أبي شيبة.

- وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: قال أبو بكر الصديق: «**أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت على الله ما لا أعلم**» رواه مالك في "الموطأ".

- ورواه أيضا ابن جرير الطبري من طريق إبراهيم النخعي عن أبي معمر الأزدي - وهو تابعي ثقة - عن أبي بكر.

فهذا الأثر رواه جماعة من ثقات التابعين عن أبي بكر رضي الله عنه.

٢. وقال الزهري: حدثني أنس بن مالك، قال: قرأ عمر بن الخطاب: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ﴿٢٨﴾ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ﴿٣١﴾﴾ فقال: «**كل هذا قد علمنا به فما الأب؟**» ثم قال: «**هذا لعمر الله التكلف، اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه**». رواه الطبراني في مسند الشاميين بهذا اللفظ، وأصله في صحيح البخاري.

٣. وقال العوام بن حوشب: حدثنا إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التميمي قال: (خلا عمر ذات يوم فجعل يحدث نفسه كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟ فأرسل إلى ابن عباس فقال: «**كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؛ وقبلتها واحدة؟**».

فقال ابن عباس: «يا أمير المؤمنين، إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا».

قال: فزبره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال فعرفه، فأرسل إليه، فقال: «**أعد علي ما قلت**».

فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه). رواه أبو عبيد في "فضائل القرآن"، وسعيد بن منصور في سننه، والبيهقي في "شعب الإيمان"، والخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ورجاله ثقات إلا أنّه أعلّ بالانقطاع بين إبراهيم وعمر، ولعلّه سمعه من ابن عباس.

وقد روى عبد الرزاق في مصنفه نحو هذا الخبر من طريق علي بن بَذِيمة الجزري، عن يزيد بن الأصم العامري، عن ابن عباس، قال: قدم على عمر رجل، فجعل عمر يسأله عن الناس، فقال: يا أمير المؤمنين، قد قرأ منهم القرآن كذا وكذا، فقال ابن عباس: فقلت: والله ما أحب أن يتسارعوا يومهم هذا في القرآن هذه المسارعة!

قال: فزبرني عمر ثم قال: «مه».

قال: فانطلقت إلى أهلي مكتئبا حزينا، فقلت: قد كنت نزلت من هذا الرجل منزلة، فلا أراني إلا قد سقطت من نفسه.

قال: فرجعت إلى منزلي، فاضطجعت على فراشي حتى عادني نسوة أهلي وما بي وجع، وما هو إلا الذي تقبَّلني به عمر!

قال: فبينا أنا على ذلك أتاني رجل فقال: أجب أمير المؤمنين.

قال: خرجت فإذا هو قائم ينتظرني.

قال: فأخذ بيدي ثم خلا بي، فقال: «**ما الذي كرهت مما قال الرجل آنفا؟**».

قال: فقلت: يا أمير المؤمنين إن كنت أسأت، فإني أستغفر الله وأتوب إليه، وأنزل حيث أحببت.

قال: «**لتحدّثني بالذي كرهت مما قال الرجل**».

فقلت: يا أمير المؤمنين متى ما تسارعوا هذه المسارعة يحيفوا، ومتى ما يحيفوا يختصموا، ومتى ما يختصموا يختلفوا، ومتى ما يختلفوا يقتتلوا.

فقال عمر: «**لله أبوك، لقد كنت أكاتمها الناس حتى جئت بها**».

وقد علّقه الإمام أحمد في رسالته إلى المتوكّل.

وهذا الخبر رجاله ثقات، وإسناده متّصل، ويزيد بن الأصمّ هو ابن خالة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

٤. وروى مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «**القرآن كلام الله؛ فمن قال فليعلم ما يقول؛ فإنما يقول على الله عزَّ وجلَّ**». رواه البيهقي في "شعب الإيمان"، وفي رواية أخرجها في كتاب "الأسماء والصفات" له: «**إن القرآن كلام الله تعالى؛ فمن كذب على القرآن فإنما يكذب على الله عز وجل** ».

٥. وروى إسماعيل بن أبي خالد، عن زبيد اليامي قال: قال عبد الله بن مسعود: «**إن للقرآن منارا كمنار الطريق؛ فما عرفتم منه فتمسكوا به، وما شُبّه عليكم فكلوه إلى عالمه**» رواه أبو عبيد والمستغفري في "فضائل القرآن".

٦. وروى شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن معاذ بن جبل أنه قال: «**إن للقرآن منارا كمنار الطريق لا يكاد يخفى على أحد، فما**

عرفتم فتمسّكوا به، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه». رواه وكيع في "الزهد"، وأبو داوود في "الزهد"، والطبراني في "الأوسط"، وأبو نعيم في "الحلية"، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله".

٧. وروى إسماعيل بن أبي خالد، عن حكيم بن جابر الأحمسي، قال: قال حذيفة: «**إن أقرأ الناس المنافق الذي لا يدع واوا، ولا ألفاً، يلفت كما تلفت البقر ألسنتها، لا يجاوز ترقوته**» رواه ابن شيبة في مصنفه، والفريابي في "صفة النفاق"، ولفظه: «**إن من أقرأ الناس المنافق الذي لا يترك واوا ولا ألفا يلفته كما تلفت البقرةُ الخلا بلسانها**».

٨. وقال يعقوب بن إبراهيم: حدثنا ابن عُلَيَّة، عن أيوب، عن ابن أبي مُلَيْكَة: «**أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها، فأبى أن يقول فيها**». رواه ابن جرير.

٩. وقال ابن جريج: أخبرنا عبد الله ابن أبي مليكة قال: دخلت أنا وعبد الله بن فيروز مولى عثمان بن عفان على عبد الله بن عباس؛ فقال له ابن فيروز: يا ابن عباس، قول الله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ الآية.

فقال ابن عباس: من أنت؟

قال: أنا عبد الله بن فيروز مولى عثمان بن عفان.

فقال ابن عباس: «﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ٥﴾».

فقال له ابن فيروز: أسألك يا ابن عباس.

فقال ابن عباس: «**أياماً سماها الله تعالى لا أدري ما هي، أكره أن أقول فيها ما لا أعلم**».

قال ابن أبي مليكة: فضرب الدهر حتى دخلتُ على سعيد بن المسيب فسُئل عنها فلم يدر ما يقول فيها.

قال: فقلت له: ألا أخبرك ما حضرتُ من ابن عباس؟ فأخبرته؛ فقال ابن المسيب للسائل: «**هذا ابن عباس قد اتَّقى أن يقول فيها وهو أعلم مني**». رواه عبد الرزاق في تفسيره، ورواه أبو عبيد في "فضائل القرآن" من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة بلفظ مقارب.

١٠. وروى عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «**لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم**». رواه أبو عبيد في "فضائل القرآن" وابن أبي شيبة في مصنفه من طريقين عنه.

تحرّج السلف رضي الله عنهم من القول في القرآن بغير علم

وقد سلك سلفنا الصالح سبيل الصحابة رضي الله عنهم في الحذر من القول في القرآن بغير علم، وعقلوا عنهم ما وصَّوهم، فظهر ذلك في سمتهم وأقوالهم ووصاياهم:

١. قال هشيم بن بشير: حدثنا عمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق، قال: «**اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية عن الله**» رواه أبو عبيد.

٢. وروى الأعمش عن أبي وائل أنه كان إذا سئل عن شيء من القرآن، قال: «**قد أصاب الله ما أراد**». رواه ابن أبي شيبة.

٣. قال أبو خلف مروان بن خاقان الأصفر: كنت عند سعيد بن جبير جالساً فسأله رجل عن آية من كتاب الله؛ فقال سعيد: «**الله أعلم**».

فقال الرجل: قل فيها أصلحك الله برأيك!

فقال: أقول في كتاب الله برأيي!! فردد مرتين أو ثلاثا ولم يجبه بشيء. رواه البيهقي في "شعب الإيمان".

٤. وقال ابن شوذب: حدثني يزيد بن أبي يزيد، قال: (كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، وكان أعلم الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع). رواه ابن جرير.

٥. وقال عبد الله بن أبي السفر: قال الشعبي: «**والله ما من آية إلا قد سألت عنها، ولكنها الرواية عن الله**». رواه ابن جرير.

٦. وقال إسماعيل بن أبي خالد: حدثنا جرير [بن عبد الحميد] عن بيان [بن بشر] عن عامر بن شراحيل الشعبي أنه قال: «**من كذب على القرآن فقد كذب على الله**» رواه أبو نعيم في "الحلية".

٧. وروى مالك بن مغول عن ابن حصين، عن الشعبي أنه قال: «**القرآن لا أفسّره؛ فإن الكاذب فيه لا ينتهي كذبه عن الله تعالى**» رواه الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع".

٨. وقال إبراهيم النخعي: (كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه). رواه أبو عبيد في "فضائل القرآن"، وابن أبي الدنيا في كتاب "الصمت" والبيهقي في "شعب الإيمان" بمعناه.

٩. وقال الحسن البصري: «**من فسّر آيةً من القرآن برأيه فأصاب لم يؤجر، وإن أخطأ محي نور تلك الآية من قلبه**» رواه ابن بطة العكبري.

١٠. وقال حماد بن زيد: حدثنا عبيد الله بن عمر العُمَري قال: «**لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليغلّظون القول في التفسير منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع**». رواه الإمام أحمد في العلل، وابن جرير في تفسيره.

١١. وروى ابن عون، عن عبد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه مسلم قال: «**إذا حدثت عن الله حديثا فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده**». رواه أبو عبيد.

١٢. وقال يحيى بن سليمان بن فضلة: سمعت مالك بن أنس يقول: (لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر إلا جعلته نكالا) رواه البيهقي في "شعب الإيمان".

الفرق بين القول في القرآن بغير علم وبين الاجتهاد في التفسير

ينبغي أن يفرّق بين القول في القرآن بغير علم وبين الاجتهاد المشروع في التفسير؛ فالاجتهاد القائم على أصول صحيحة وفي موارده الصحيحة لا حرج فيه؛ بل قد يجب في بعض الأحوال على بعض أهل العلم لاقتضاء الحال جواباً لا بدّ من الاجتهاد فيه.

وإنما المراد بالقول في القرآن بغير علم ما كان عن تخرّص أو تكلّف أو مخالفة للسنة الصحيحة أو الإجماع.

ولذلك فإنّ من اعتمد في تفسيره على مجرّد الرأي فهو مخطئ وإن أصاب القول الصحيح مصادفة، لأنه أخطأ في سلوك السبيل الصحيح إليه، ومن اجتهد اجتهاداً مشروعاً فهو مأجور وإن أخطأ؛ وخطؤه مغفور، لأنه سلك سبيل الاجتهاد الصحيح.

فالعالم بالتفسير إذا سُئل كان بين أربع حالات:

- إما أن يخبر بما يعلمه، وهذا هو الواجب في حقّه.
- وإما أن يكتم ما يعلمه، وهذه كبيرة من الكبائر.
- وإما أن يقول في القرآن بغير علم وهذه كبيرة أيضاً.
- وإما أن يكون لا علم له بما سُئل عنه فالواجب عليه الإمساك عن الجواب حتى يعلم ما يقول.

وقد روى الطبراني في الكبير من طريق جويبر عن الضحاك بن مزاحم الهلالي قال: (خرج نافع بن الأزرق و ونجدة بن عويمر في نفر من رؤوس الخوارج لينقرون عن العلم ويطلبونه حتى قدموا مكة فإذا هم بعبد الله بن عباس قاعدا قريبا من زمزم وعليه رداء أحمر وقميص وإذا ناس قيام يسألونه عن التفسير، يقولون : يا ابن عباس ما تقول في كذا وكذا؟ فيقول: هو كذا وكذا.

فقال له نافع بن الأزرق: ما أجرأك يا ابن عباس على ما تجريه منذ اليوم!!

فقال له ابن عباس: «**ثكلتك أمك يا نافع و عدمتك ألا أخبرك من هو أجرأ مني؟**».

قال: من هو يا ابن عباس؟

قال: «**رجل تكلم بما ليس له به علم ورجل كتم علما عنده**».

قال: صدقت يا ابن عباس أتيتك لأسألك).

جويبر ضعيف الحديث، والضحاك لم يلق ابن عباس، وإنما أخذ عن بعض أصحابه.

وهذه العبارة صحيحة سديدة، لأنّ الذي يسأل عن علم فيكتمه أجرأ على ارتكاب الإثم ممن يُسأل فيجيب بما يعلم.

وقريب من جواب ابن عباس جواب حذيفة بن اليمان رضي الله عنه؛ لما قال عمر للصحابة رضي الله عنهم في مجلسه في الحجّ: «**يا أصحاب محمد أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يذكر الفتنة؟**» فقال حذيفة: أنا، فقال عمر: إنك لجريء قال : «**أجرأ مني من كتم علما**». رواه الطبراني بهذا اللفظ، وأصل الخبر في الصحيحين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر جملة من الآثار في تحرج السلف من القول في القرآن بغير علم: (فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به. فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه؛ ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾، ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «من سئل عن علم فكتمه أُلْجِم يوم القيامة بلجام من نار»)ا.هـ.

أصناف القائلين في القرآن بغير علم:

القائلون في القرآن بغير علم على أصناف:

الصنف الأول: الذين لا يؤمنون بالقرآن أصلاً من كفرة أهل الكتاب والمشركين فهؤلاء إنما يقولون فيه ما يقولون ليصدّوا عنه، وليحاولوا مغالبته، وإيجاد شيء من الاختلاف فيه، والقدح في صحته ودلالته على الهدى، وقد أنزل الله في أهل هذا الصنف آيات بينات تدلّ على عظيم جرمهم، وشدة العذاب الذي تُوعّدوا به.

- قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿٢٨﴾﴾.

- وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾.

- وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٨﴾﴾.

- وقال تعالى في كفرة أهل الكتاب: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ

مُوسَىٰٓ أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۖ قَالُواْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلۡ فَأۡتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمَآ أَتَّبِعۡهُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾.

على أحد القولين في تفسير هذه الآيات وسبب نزولها.

الصنف الثاني: المنافقون الذين يظهرون الإيمان بالقرآن، ويسعون في إثارة الشبهات، ولَبْس الحقّ بالباطل، والمجادلة بالمتشابه منه لإبطال دلالة المحكم، وصدّ الناس عن الهدى بعد إذ جاءهم.

وقد ورد في التحذير من مجادلة المنافقين بالقرآن أحاديث وآثار صحيحة مضى ذكر بعضها، ومنها:

- ما رواه عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن النوّاس بن سمعان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تجادلُوا بالقُرْآن، ولا تكذِّبُوا كتابَ الله بعضَه ببعْضٍ؛ فو الله! إنّ المؤمنَ لَيجادلُ بالقرآن فيُغلَبُ وإنّ المنافقَ لَيجادَلُ بالقرآن فيَغلِبُ» رواه الطبراني في "مسند الشاميين"، وصححه الألباني.

- وقال درّاج أبو السمح: حدثني أبو قبيل المعافري أنه سمع عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «أتخوف على أمتي ثنتين يتبعون الشهوات ويؤخرون الصلوات، والقرآن يتعلمه المنافقون يجادلون به الذين آمنوا» رواه الإمام أحمد، والبخاري في "خلق أفعال العباد" والطبراني في الكبير.

دراج متكلّم فيه لكن تابعه الليث بن سعد عند ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، وابن لهيعة عند أبي يعلى الموصلي في مسنده.

- وقال حبيب بن صالح: سمعت ثابت بن أبي ثابت، يحدث عن عبدالله بن معانق الأشعري، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي عامر الأشعري، رضي الله عنه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن أخوف ما أخاف على أمتي أن يكثر لهم المال فيتشاحّوا ويقتتلوا، ويفتح لهم القرآن فيقرأه البر والفاجر والمنافق فيجادل المؤمن ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، والناس في القرآن ثلاثة فرجل يقرأه بلسانه ولا يصوغ إلى الحنجرة فهو له إصر وعذاب وعقاب، ورجل يقرأه فخراً ورياء ليأكل به في دنياه فليس له يوم القيامة شيء، ورجل يأخذه بالسكينة فهو حجة يوم يلقى ربه عز وجل» رواه ابن أبي عاصم.

- قال زياد بن حُدَير الأسدي: قال لي عمر: «**هل تعرف ما يهدم الإسلام؟**».

قال: قلت: لا.

قال: «**يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب وحكم الأئمة المضلين**» رواه ابن المبارك في "الزهد"، والدارمي في مسنده، وأبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء".

وفي رواية عند ابن بطة العكبري في "الإبانة" قال عمر: «**إن أخوف ما أخاف عليكم ثلاثة: جدال المنافق بالقرآن لا يخطئ واوا ولا ألفا يجادل الناس أنه أجدل منهم ليضلهم عن الهدى، وزلة عالم، وأئمة المضلين**».

- وقال إياس بن عامر: أخذ علي بن أبي طالب بيدي، ثم قال: «**إنك إن بقيت سَيَقرأ القرآن ثلاثةُ أصناف: فصنف لله، وصنف للجدال، وصنف للدنيا، ومن طلب به أدرك**». رواه الدارمي.

- وروى شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سَلِمة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: «**كيف أنتم عند ثلاث: دنيا تقطع رقابكم، وزلة عالم، وجدال منافق بالقرآن؟**».

فسكتوا؛ فقال معاذ بن جبل: «**أما دنيا تقطع رقابكم، فمن جعل الله غناه في قلبه فقد هُدي، ومن لا فليس بنافعته دنياه، وأما زلة عالم؛ فإن اهتدى فلا تقلّدوه دينكم، وإن فتن فلا تقطعوا منه أناتكم، فإن المؤمن يفتن ثم يتوب، وأما جدال منافق بالقرآن، فإن للقرآن منارا كمنار الطريق لا يكاد يخفى على أحد، فما عرفتم فتمسّكوا به، وما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه**». رواه وكيع في "الزهد"، وأبو داوود في "الزهد"، والطبراني في "الأوسط"، أبو نعيم في "الحلية"، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله".

- وروى جعفر بن حيان، عن الحسن قال: قال أبو الدرداء: «**إن مما أخشى عليكم زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، والقرآن حق، وعلى القرآن منار كأعلام الطريق**» رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله".

- وروي نحو ذلك عن ابن مسعود وسلمان الفارسي وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم أجمعين.

الصنف الثالث: أهل البدع الذين يتّبعون أهواءهم، ويعرضون عن السنة واتّباع سبيل المؤمنين من الصحابة والذين اتّبعوهم بإحسان،

ويتبعون المتشابه، ويخوضون في آيات الله بغير علم ولا هدى.

وقد صحّ في التحذير منهم أحاديث وآثار:

- منها حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم» متفق عليه، وقد مضى قريباً.

- وقال عبد الرّحمن ابن أبي الزّناد: سمعت هشامًا، يحدّث عن عبد الله بن الزّبير، قال: لقيني ناسٌ من أهل العراق فخاصموني في القرآن فوالله ما استطعت بعض الرّدّ عليهم، وهبت المراجعة في القرآن، فشكوت ذلك إلى أبي الزّبير، فقال الزّبير: «**إنّ القرآن قد قرأه كلّ قومٍ فتأوّلوه على أهوائهم، وأخطأوا مواضعه، فإن رجعوا إليك، فخاصمهم بسنن أبي بكرٍ وعمر رحمهما الله، فإنّهم لا يجحدون أنّهما أعلم بالقرآن منهم، فلمّا رجعوا، فخاصمتهم بسنن أبي بكرٍ وعمر فوالله ما قاموا معي ولا قعدوا**». رواه ابن بطة في "الإبانة".

- وقد مضى ذكر وصية علي بن أبي طالب لابن عباس رضي الله عنهم لما بعثه لمناظرة الخوارج.

- وقال محمّد بن عليٍّ ابن الحنفيّة: «**لا تجالسوا أصحاب الخصومات، فإنّهم الّذين يخوضون في آيات الله**» رواه ابن بطة في "الإبانة".

- وقال محمد بن سيرين: «**إنّ أسرع النّاس ردّةً أهل الأهواء، وكان يرى أنّ هذه الآية نزلت فيهم**: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾» رواه ابن بطة.

- وقال الفضيل بن عياضٍ: (لا تجادلوا أهل الخصومات فإنّهم يخوضون في آيات الله) رواه اللالكائي.

- وقال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي رحمه الله مرة أخرى سئل عن القرآن، فقال: (كلام الله عز وجل ليس بمخلوق، ولا تخاصموا، ولا تجالسوا من يخاصم).

- وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (باب من في تأول القرآن، أو تدبره، وهو جاهل بالسنة:

أهل البدع أجمع أضربوا عن السنن وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا، نعوذ بالله من الخذلان ونسأله التوفيق والعصمة برحمته)ا.هـ.

الصنف الرابع: المتكلّفون الذين يقفون ما ليس لهم به علم، ويقولون في تفسير كلام الله بما لا دليل عليه، ولا حاجة تستدعي الاجتهاد فيه، وإنما يتكلّفون تقحّم تلك المسائل من غير حاجة ولا حُجَّة، ولا يستفيدون بتكلفهم علماً صحيحاً، ولا عملا صالحاً.

وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾.

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «**لا أسألكم على القرآن أجرا تعطوني شيئا، وما أنا من المتكلفين أتخرص وأتكلف ما لم يأمرني الله به**». رواه ابن جرير.

وقال أنس بن مالك رضي الله عنه: كنا عند عمر فقال: «**نُهينا عن التكلف**» رواه البخاري.

وروي نحوه عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.

وقال مسروق بن الأجدع: دخلنا على عبد الله بن مسعود فقال: «**يا أيها الناس من علم شيئا فليقل به ومن لم يعلم فليقل الله أعلم فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم الله أعلم قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم:** ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾». رواه البخاري.

وسبب قوله هذا أنه بلغه قول في مسألة في التفسير؛ فأرشد من بلغه علم صحيح أن يقول به، ومن لم يبلغه علم فلا يتكلّف ما لا علم له به.

ومن التكلف في التفسير أن يقول المرء فيه ما لا مدخل للاجتهاد فيه، ولا دليل عليه، وما هو خلاف مقصود إنزال القرآن، وقد تكلّف متكلفون في مسائل التفسير وعلوم القرآن الكريم؛ فكان ما أثاروه من مسائل تكلفوا فيها من أسباب شيوع بعض الأقوال الخاطئة في التفسير، والافتتان بعض الأهواء.

وقد نبّه جماعة من أئمة المفسرين على تكلّف بعض المتكلفين في التفسير، وبيّنوا أخطاءهم.

وقد قيل: لو سكت من لا يعلم لقلّ الخلاف.

والتكلف مذموم، لأنّ المتكلف يضع نفسه في موضع لم يُكلّف به، وإنما تكلّفه هو من تلقاء نفسه، وقد نُهي عن التكلّف، فيخذل ويوكل إلى نفسه، فيعرّضها للقول في القرآن بغير علم، وإثارة الشُّبه واللغط، فيأثم من حيث كان يحتسب الأجر، ويخفض نفسه من حيث أراد رفعتها، وإنما أعنت نفسه في غير منفعة ولا أجر.

ولذلك اشتدّ حذر السلف الصالح من التكلّف في التفسير، وسلكوا في التفسير سبيل العلم المنقول الصحيح، أو الاجتهاد في موارده الصحيحة.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والعلم إما نقل مصدَّق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى هذا؛ فإما مزيف مردود، وإما موقوف لا يُعلم أنه بهرج ولا منقود)ا.هـ.

الصنف الخامس: المتعالمون المتشبّعون بما لم يُعطوا

والمتعالمون خطرهم على الأمّة عظيم، وضررهم كبير، لأنّهم يُظهرون أنفسهم في مظهر العلماء، ويتكلمون بلسانهم، ويستعملون شيئاً من أدواتهم، ويتكلّمون بالغرائب وما يدهش الناس ويبهرهم لفتا لأنظارهم وجذباً لاهتمامهم، حتى يصدّروا أنفسهم ويصدّرهم من يغترّ بهم؛ فيظنّهم العامّة علماء؛ فتروج أقاويلهم وأكاذيبهم.

ومن المتعالمين من يؤتى جدلاً وذكاء وتصرفاً في الكلام، وربما كان واعظاً ومتحدّثا بارعاً؛ لكنَّ وعظَه وعظٌ على جهل وخطأ، فلا يميّز فيه بين صحيح وضعيف، ولا بين موافق للمقاصد الشرعية ولا مخالف لها، ولا يتورّع عن القول في القرآن وتفسيره بغير علم ولا تثبّت ولا سؤال لأهل العلم.

والمتعالمون في التفسير كثير، وبليّة الأمّة بهم عظيمة، لأنّهم يصرفون من يصدّقهم عن اتباع الهدى الذي جاءت به الآيات إلى غرائب ومناكير وربما بدع وضلالات، لا تدلّ عليها الآيات التي يفسّرها، ويغيب عنه وعن من يصدّقه مخالفة تلك الغرائب للأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة، ولقواعد الشريعة العامة، ولمنهج أهل العلم في التلقي والاستدلال.

ومن الغرائب الحديثة في هذا الزمن دعوى أحد المتعالمين في التفسير ممن لا يبالي بالسنة ولا أقوال العلماء، وإنما يفسّر القرآن برأيه المجرد وما يتّفق له من التلفيقات التي يغرّ بها العامّة ومن لا معرفة له بالتفسير.

فدعا في بعض غرائبه إلى التعبّد بالصمت ثلاثة أيام لاكتساب «طاقة الصمت»، وزعم أنّ هذه الطاقة لها أثر مجرّب على كثيرين، واستدلّ بقصة صمت زكريا عليه السلام المذكور في قول الله تعالى: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾!!

والتعبد بالصمت بدعة، وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم، ففي "سنن أبي داوود" و"معجم الطبراني" و"سنن البيهقي" عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يُتم بعد احتلام، ولا صمات يوم إلى الليل».

وروى عبد الرزاق نحوه عن جابر مرفوعاً.

قال أبو سليمان الخطابي: (كان أهل الجاهلية من نسكهم الصمات، وكان الواحد منهم يعتكف اليوم والليلة فيصمت ولا ينطق فنهوا عن ذلك وأمروا بالذكر والنطق بالخير)ا.هـ.

وصمت زكريا عليه السلام لم يكن اختيارياً ولم يكن عن مطلق الكلام، وإنما كان عن مخاطبة الناس، وهي آية جُعلت له بأنه لا يستطيع أن يكلّم الناس ثلاثة أيام وهو سوي صحيح من غير آفة تصيبه كما قال الله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾﴾.

قال مجاهد: «**صحيحا لا يمنعك من الكلام مرض**».

وقال عبد الرحمن بن زيد: «**حبس لسانه، فكان لا يستطيع أن يكلم أحدا، وهو في ذلك يسبح، ويقرأ التوراة ويقرأ الإنجيل، فإذا أراد كلام الناس لم يستطع أن يكلمهم**»ا.هـ.

و(لا) في ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ﴾ نافية، وليست ناهية.

وقد ذكر ابن تيمية في مواضع من كتبه أن من طرق الصوفية وبدعهم في رياضة النفوس الصمتُ أياماً.

فانظروا كيف أدّى قول هذا المتعالم في القرآن بغير علم إلى تلبيس اغترّ به كثيرون، وسعوا في نشر قوله معجبين به، ومنهم من تعبّد بهذه البدعة اتباعا لقوله وتصديقاً له، حتى رأيت بعض من تخرّج في كليات شرعية معجباً بقوله هذا، مشاركاً في نشره، وهو يحسب أنه يحسن صنعاً.

ثم فسّر في مجلسه ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بأنه إرشاد لمن خرج من بيته أو أي مكان أن يلتفت إلى القبلة التفاتة يسيرة ثم يذهب لشأنه، وزعم أن هذه الالتفاتة تكسبه طاقة هائلة وسعادة غامرة، وأن الآية أرشدت إليها!!

وهذا القول المبتدع في تفسير الآية قد يغرّ من لا يعرف تفسيرها؛ فيقع في البدع والضلالات، وسوء فهم معنى الآية.

والعجيب أنه يذكر في المجلس الواحد عدداً من الأقوال الخاطئة المبتدعة والاستدلالات الغريبة المستنكرة وهو مسترسل كأنما يقرأ من ورقة؛ فقد يغترّ بأقواله من لا معرفة له بالتفسير من براعته في الحديث واسترساله وتلبيسه.

والمتعالم متكلّف لكن التفريق بين الصنفين تفريق أنواع، لأنّ التكلّف قد يقع من بعض المعروفين بالعلم في بعض المسائل، وهو خطأ مذموم.

الصنف السادس: الجُهَّال الذين لا يتورّعون عن القول في القرآن وتفسيره بغير علم تخرّصا منهم وتعجلاً وجهلاً.

وهذا أمر ملاحظ على بعض العامّة هداهم الله؛ يُسأل أحدهم عن معنى الآية؛ فيستنكف أن يقول: لا أدري، ويقول في الآية بما يتفق له، ومنهم من يجرّه الحديث إلى آية فيتكلّم في تفسيرها بظنّه وتخرصه، وقد يكون رجلاً له قدره عند أهل ذلك المجلس فيعتقدون صحّة قوله.

وقد حدثنا شيخنا ابن عثيمين رحمه الله أنّ رجلا سمّى ابنه «نكتل»، وزعم أنّه اسم مذكور في القرآن؛ واستدل لذلك بقول الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٦٣﴾.

وينبغي لطالب العلم أن ينكر القول في القرآن بغير علم، وإذا رأى من أحد جسارة على القول في القرآن بغير علم أن يعظه، ويذكّره بالله، وبخطر الجراءة على تفسير كلامه، وإذا تبيّن له أنّه جاهل إنما أخطأ عن جهل لا تعصّب لباطل ولا اتّباع لهوى؛ فليتلطّف له في البيان، ويبصّره بخطئه، ويرشده إلى الصواب.

اللهم اغفر لنا ذنوبنا وخطايانا، وتجاوز عنا ما كان من خطأ وزلل، وأدخلنا في رحمتك، وأنت أرحم الراحمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

١: **تفسير مجاهد بن جبر**، مجاهد بن جبر المخزومي مولاهم (ت:١٠٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الطاهر السورتي،، مجمع البحوث الإسلامية في باكستان.
٢: **تفسير مقاتل بن سليمان**، مقاتل بن سليمان البلخي (ت:١٥٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية.
٣: **الوجوه والنظائر**، مقاتل بن سليمان البلخي (ت:١٥٠هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.
٤: **المبتدأ والمبعث والمغازي [سيرة ابن إسحاق]**، محمد بن إسحاق ابن يسار (ت:١٥١هـ)، تحقيق: محمد حميد الله، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
٥: **جامع معمر بن راشد**، أبو عروة معمر بن راشد بن عبيد الأزدي (ت:١٥٣هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
٦: **المفضليات**، المفضَّل بن محمَّد بن يحيى الضَّبِّيُّ (ت:١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
٧: **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
٨: **الوجوه والنظائر**، هارون بن موسى الأزدي القارئ الأعور (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام - دائرة الآثار والتراث، الجمهورية العراقية.
٩: **جمهرة أشعار العرب**، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٠: **الموطأ (رواية يحيى بن يحيى الليثي)**، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (ت:١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي.
١١: **الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري)**، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (ت:١٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢: **الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني)**، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (ت:١٧٩هـ)، تحقيق: د.تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق.
١٣: **الكتاب**، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.
١٤: **الجامع في الحديث**، عبد الله بن وهب بن مسلم المصري (ت:١٩٧هـ)، تحقيق: د.مصطفى حسن محمد أبو الخير، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٦هـ.
١٥: **الرسالة** [رواية الربيع بن سليمان المرادي (ت:٢٧٠هـ)]، محمد بن إدريس الشافعي المطَّلبيّ (ت:٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
١٦: **الأم** [رواية الربيع بن سليمان المرادي (ت:٢٧٠هـ)]، محمد بن إدريس الشافعي المطَّلبيّ (ت:٢٠٤هـ)، تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة.
١٧: **مسند أبي داوود الطيالسي**، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت:٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات في دار هجر، دار هجر، مصر.
١٨: **كتاب الجيم**، أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت:٢٠٦هـ)، نشر مجمع اللغة بمصر.
١٩: **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفراء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٢٠: **نقائض جرير والفرزدق**، أبو عبيدة مَعمر بن المثنَّى التيمي (ت:٢٠٩هـ)، تحقيق: المستشرق بيفان، أعاد طبعه قاسم محمد رجب، مكتبة المثنى، بغداد.
٢١: **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت:٢١٠هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة.
٢٢: **تفسير القرآن العزيز**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: د.مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد.
٢٣: **مصنف عبد الرزاق**، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٤: **معاني القرآن**، سعيد بن مسعدة البلخي (الأخفش الأوسط) (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: فايز فارس، الشركة الكويتية.

٢٥: **كتاب الهمز**، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت:٢١٥هـ)، نشره: لويس شيخو اليسوعي في مجلة المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
٢٦: **كتاب اشتقاق الأسماء**، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت:٢١٦هـ)، تحقيق: د.رمضان عبد التواب ود.صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٢٧: **كتاب فحولة الشعراء**، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت:٢١٦هـ)، تحقيق المستشرق: ش. توري، تقديم: د.صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت.
٢٨: **الأصمعيات**، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت:٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
٢٩: **تهذيب السيرة النبوية**، عبد الملك بن هشام البصري النحوي (ت:٢١٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
٣٠: **فضائل القرآن**، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت:٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي، وزارة الأوقاف المغربية.
٣١: **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت:٢٢٤هـ)، تحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، راجعه: عبد السلام هارون، المطابع الأميرية، القاهرة.
٣٢: **سنن سعيد بن منصور**، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت:٢٢٧هـ)، تحقيق: د.سعد بن عبد الله آل حميّد، دار الصميعي، الرياض.
٣٣: **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت:٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٣٤: **ديوان الحماسة**، أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (ت:٢٣١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، جامعة الإمام، الرياض.
٣٥: **طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلاَّم بن عبيد الله الجُمَحِيُّ (ت:٢٣١هـ)، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة.
٣٦: **مصنف ابن أبي شيبة**، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة الكوفي (ت:٢٣٥هـ)، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض.
٣٧: **مسند الإمام أحمد**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٨: **فضائل الصحابة**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: د.وصي الله محمد عباس، مكتبة الرسالة، بيروت.

٣٩: **مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

٤٠: **إصلاح المنطق**، يعقوب بن إسحاق ابن السِّكِّيت البغداديّ (ت:٢٤٤هـ): تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف.

٤١: **الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها**، يعقوب بن إسحاق ابن السِّكِّيت البغداديُّ (ت:٢٤٤هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة.

٤٢: **مسند الدارمي**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت:٢٥٥هـ)، تحقيق: نبيل هاشم عبد الله الغمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٣: **التاريخ الكبير**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

٤٤: **خلق أفعال العباد**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء.

٤٥: **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

٤٦: **التاريخ الصغير**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، المعرفة.

٤٧: **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج القشيري (ت:٢٦١هـ)، عناية: نظر الفريابي، دار طيبة، الرياض.

٤٨: **تاريخ المدينة**، أبو زيد عمر بن شبة بن عبيدة النميري (ت:٢٦٢هـ)، تحقيق: علي محمد دندل وياسين سعد الدين بيان، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩: **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت:٢٧٣هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب، بيروت.

٥٠: **سنن أبي داود السجستاني**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج.

٥١: **شرح أشعار الهذليين**، صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسن السكري (ت:٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة.

٥٢: **غريب القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣: **تأويل مشكل القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث.
٥٤: **الشعر والشعراء**، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة.
٥٥: **كتاب المعاني الكبير**، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.
٥٦: **التفقيه في اللغة**، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت:٢٨٤هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف، العراق.
٥٧: **المقتضب**، المبرِّد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالِيّ (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
٥٨: **الكامل**، المبرِّد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُّمالِيّ (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
٥٩: **السنة**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك ابن أبي عاصم الشيباني (ت:٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
٦٠: **سنن الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت:٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٦١: **السنة**، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٩٠هـ)، تحقيق: د.محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، السعودية.
٦٢: **مسند البزار**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت:٢٩٢هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
٦٣: **تعظيم قدر الصلاة**، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (ت:٢٩٤هـ)، تحقيق: د.محمد الربيش، دار الفضيلة.
٦٤: **الفصيح**، أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني [ثعلب] (ت:٢٩١هـ)، تحقيق: د.عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة.
٦٥: **مجالس ثعلب**، أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني [ثعلب] (ت:٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

٦٦: **السنة**، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (ت:٢٩٤هـ)، تحقيق: د.عبدالله البصيري، دار العاصمة.

٦٧: **البديع**، أبو العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي (ت:٢٩٦هـ)، عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٦٨: **سنن النسائي الصغرى (المجتبى)**، أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

٦٩: **السنن الكبرى للنسائي**، أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: جاد الله بن حسن الخداش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٧هـ.

٧٠: **شرح المفضليات**، القاسم بن محمد بشار الأنباري (ت:٣٠٤هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.

٧١: **مسند أبي يعلى**، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (ت:٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ومكتبة الرشد.

٧٢: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠ هـ)، تحقيق جماعة بإشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة.

٧٣: **معاني القرآن**، إبراهيم بن السَرِيّ الزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب.

٧٤: **صحيح ابن خزيمة**، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت:٣١١هـ)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٧٥: **تفسير القرآن**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت:٣١٨هـ)، تحقيق: د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، السعودية.

٧٦: **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: محمد السورتي والمستشرق سالم كرنكو، دائرة المعارف الهندية، حيدر آباد.

٧٧: **الاشتقاق**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت.

٧٨: **شرح مشكل الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

٧٩: **شرح معاني الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت:٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، راجعه د.يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب.
٨٠: **الضعفاء**، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت:٣٢٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ.
٨١: **تفسير القرآن العظيم**، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
٨٢: **علل الحديث**، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د.سعد بن عبد الله الحميّد و د.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي.
٨٣: **الجرح والتعديل**، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند.
٨٤: **الزاهر في معاني كلمات الناس**، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري (ت:٣٢٨ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٨٥: **الألفات**، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري (ت:٣٢٨ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التراث، القاهرة.
٨٦: **إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم**، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري (ت:٣٢٨ هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٨٧: **المذكر والمؤنث**، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري (ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د.رمضان عبد التواب وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر.
٨٨: **كتاب الأضداد في اللغة**، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري (ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
٨٩: **مجالس العلماء**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض.

٩٠: **حروف المعاني والصفات**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت:٣٣٧هـ): تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩١: **نقد الشعر**، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت:٣٣٧هـ)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية.
٩٢: **معاني القرآن الكريم**، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى.
٩٣: **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق : زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة.
٩٤: **القطع والائتناف**، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب.
٩٥: **ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن**، غلام ثعلب: أبو عمر الزاهد محمد بن عبدالواحد البغدادي (ت:٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية.
٩٦: **صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان الفارسي)**، أبو حاتم محمد بن أحمد ابن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٧: **الثقات**، أبو حاتم محمد بن أحمد ابن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت.
٩٨: **المجروحين**، أبو حاتم محمد بن أحمد ابن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض.
٩٩: **مشاهير علماء الأمصار**، أبو حاتم محمد بن أحمد ابن حبان البستي (ت:٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، مصر.
١٠٠: **الأمالي**، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت:٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية.
١٠١: **المعجم الصغير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ودار عمار، بيروت.
١٠٢: **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة.

١٠٣: **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٩هـ.
١٠٤: **الدعاء**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد بخاري، دار البشائر، بيروت.
١٠٥: **مسند الشاميين**، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠٦: **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد عبد الله بن عَدي بن عبد الله الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض.
١٠٧: **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت:٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٨: **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
١٠٩: **معاني القراءات (القراءات وعلل النحويين فيها)**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة.
١١٠: **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي**، أبو منصورٍ محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: د.محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف الكويتية.
١١١: **إعراب ثلاثين سورة**، أبو عبد الله الحسينُ بنُ أحمدَ ابنُ خالويه الهمَذاني (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد سالم الكرنكوي، بمساعدة المحدّث عبد الرحمن المعلّمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن.
١١٢: **إعراب القراءات السبع وعللها**، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه الهمَذاني (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١١٣: **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي (ت:٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
١١٤: **سنن الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر الدارَقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١١٥: **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، أبو الحسن علي بن عمر الدارَقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد صالح الدباسي، مؤسسة الريان، بيروت.

١١٦: **رؤية الله**، أبو الحسن علي بن عمر الدارَقطني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

١١٧: **المحيط في اللغة**، الصاحب بن عباد: أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت.

١١٨: **الإبانة الكبرى عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطّة العكبري (ت:٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية، الرياض.

١١٩: **معالم السنن**، أبو سليمان الخطابي: حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: سعد بن نجدت عمر وشعبان العودة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٠: **غريب الحديث**، أبو سليمان الخطابي: حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى.

١٢١: **منازل الحروف**، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

١٢٢: **حلية المحاضرة**، أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي (ت:٣٨٨هـ)، تحقيق: د.جعفر الكتاني، دار الرشيد للنشر، العراق.

١٢٣: **الخصائص**، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

١٢٤: **الصَّحاح [تاج اللغة وصحاح العربية]**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، تصحيح: نصر الهوريني، مطبعة بولاق، القاهرة.

١٢٥: **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

١٢٦: **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير بن عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٧: **كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر)**، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت:بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.

١٢٨: **الفروق اللغوية**، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت:بعد سنة ٣٩٥هـ)، تحقيق: جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢٩: **حجة القراءات**، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة (ت: ٤٠٣هـ تقريباً)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.
١٣٠: **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن حمدويه الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: سليمان الميمان وأيمن الحنيحن، دار الميمان، الرياض.
١٣١: **شرح أصول اعتقاد أهل السنة**، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت:٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض.
١٣٢: **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أحمد بن محمد الثعلبي (ت:٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي.
١٣٣: **حلية الأولياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن مهران الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، تحقيق: سعيد بن سعد الدين الدخيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٣٤: **وجوه القرآن**، إسماعيل بن أحمد الضرير النيسابوري الحيري (ت:٤٣١هـ)، تحقيق ودراسة: فضل الرحمن عبد العليم الأفغاني، جامعة أم القرى.
١٣٥: **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣٦: **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد ابن النديم الوراق البغدادي(ت:٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت.
١٣٧: **المكتفى في الوقف والابتدا**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت:٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار.
١٣٨: **النكت والعيون**، علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت:٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، مؤسسة الكتب الثقافية.
١٣٩: **السنن الكبرى للبيهقي**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق جماعة بعناية د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ١٤٣٢هـ.
١٤٠: **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: د.عبدالعلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي.

١٤١: **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد،** أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد أبو العينين، دار الفضيلة.
١٤٢: **دلائل النبوة،** أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث.
١٤٣: **المحكم والمحيط الأعظم،** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة.
١٤٤: **المخصص،** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:٤٥٨هـ)، تصحيح: محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، المطبعة الأميرية، بولاق.
١٤٥: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه،** أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل.
١٤٦: **تاريخ بغداد،** الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٤٧: **التمهيد،** أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب.
١٤٨: **الاستذكار،** أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق.
١٤٩: **الاستيعاب،** أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.
١٥٠: **جامع بيان العلم وفضله،** أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.
١٥١: **أسباب نزول القرآن،** علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥٢: **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،** علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم.
١٥٣: **الوسيط في تفسير القرآن،** علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية.

١٥٤: **التفسير البسيط**، علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ)، تحقيق: جماعة من طلاب الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود، وأشرف على طباعته: د.تركي بن سهو العتيبي، وعبد العزيز بن سطام آل سعود.

١٥٥: **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، عناية: أبي فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٥٦: **أسرار البلاغة**، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، عناية: أبي فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٥٧: **المفتاح في الصرف**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي الجرجاني (ت:٤٧١هـ)، تحقيق: د.علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥٨: **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٥٩: **تفسير القرآن**، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت:٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض.

١٦٠: **معالم التنزيل**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض.

١٦١: **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، محمود بن حمزة الكرماني (ت:٥٣٥هـ)، تحقيق: شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة.

١٦٢: **الكشاف عن حقائق التنزيل**، محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق:عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان.

١٦٣: **المفصل**، محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.

١٦٤: **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت:٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء.

١٦٥: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت:٥٤٦هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية.

١٦٦: **المستوفى في النحو**، علي بن مسعود بن محمود ابن الفرّخان (ت:٥٤٨هـ)، تحقيق: د.محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة.

١٦٧: **علل الوقوف**، أبو عبد الله محمد بن طيفور الغرنوي السجاوندي (ت:٥٦٠هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العبيدي، مكتبة الرشد ناشرون.

١٦٨: **نظام الأداء في الوقف والابتداء**، أبو الأصبغ عبد العزيز بن علي ابن الطحان الإشبيلي(ت:بعد٥٦٠هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.

١٦٩: **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت:٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت.

١٧٠: **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧١: **أسرار العربية**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

١٧٢: **الوجيز في التصريف**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: د.علي حسين البواب، دار العلوم للطباعة والنشر.

١٧٣: **البديع في نقد الشعر**، أبو المظفر أسامة بن مرشد بن علي ابن منقذ الشيزري (ت:٥٨٤هـ)، تحقيق: د.أحمد أحمد بدوي ود.حامد عبد المجيد، مراجعه: الأستاذ إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

١٧٤: **المعاني والاشتقاق**، أبو المظفر أسامة بن مرشد بن علي ابن منقذ الشيزري (ت:٥٨٤هـ)، تحقيق: يحيى الجبوري، دار مجدلاوي.

١٧٥: **متن الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات)**، القاسم بن فيرُّه بن خلف الشاطبي (ت:٥٩٠هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية.

١٧٦: **فنون الأفنان**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزِي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر، بيروت.

١٧٧: **منتهى الطلب من أشعار العرب**، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.

١٧٨: **زاد المسير**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٧٩: **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، تحقيق: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة.
١٨٠: **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي.
١٨١: **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، أبو السعادات المبارك بن محمد بن ابن الأثير الجزري (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، و(التتمة) تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني.
١٨٢: **إملاء ما من به الرحمن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، الكتب العلمية، بيروت.
١٨٣: **إعراب القراءات الشواذ**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: محمود السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت.
١٨٤: **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت:٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٨٥: **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي (ت:٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٦: **أسد الغابة**، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير (ت:٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية.
١٨٧: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير الشيباني (ت:٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة.
١٨٨: **شرح المفصل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: د.عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة.
١٨٩: **علوم الحديث**، ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت.
١٩٠: **جمال القراء وكمال الإقراء**، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
١٩١: **الشافية في علم التصريف**، ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة.

١٩٢: **بديع القرآن**، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع المصري (ت:٦٥٤هـ)، تحقيق: حفني محمد شرف، نهضة مصر.

١٩٣: **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع المصري (ت:٦٥٤هـ)، تحقيق: د.حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.

١٩٤: **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة المقدسي (ت:٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت.

١٩٥: **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بعناية: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.

١٩٦: **لامية الأفعال**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي(ت:٦٧٢هـ).

١٩٧: **إيجاز التعريف في علم التصريف**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي(ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

١٩٨: **شرح صحيح مسلم**، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت:٦٧٦هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة.

١٩٩: **ألفية ابن مالك**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي(ت:٦٧٢هـ)، دار التعاون.

٢٠٠: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت:٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢٠١: **المرقصات والمطربات**، أبو الحسن على بن موسى ابن سعيد المغربي الأندلسي (ت:٦٨٥هـ).

٢٠٢: **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، ابن الناظم: بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الأندلسي (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة.

٢٠٣: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٢٠٤: **لسان العرب**، محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
٢٠٥: **متن الآجرومية**، ابن آجُرُّوم أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت:٧٢٣هـ)، دار الصميعي.
٢٠٦: **مقدمة التفسير**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٠٧: **مجموع الفتاوى**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.
٢٠٨: **منهاج السنة النبوية**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٢٠٩: **جامع الرسائل**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض.
٢١٠: **جامع المسائل**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
٢١١: **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء**، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت:٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز الخليفة، مكتبة الرشد.
٢١٢: **التسهيل لعلوم التنزيل**، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت:٧٤١هـ) تحقيق: أ.د.محمد بن سيدي محمد مولاي، دار الضياء.
٢١٣: **تهذيب الكمال**، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت:٧٤٢هـ)، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢١٤: **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: د.عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي.
٢١٥: **تاريخ الإسلام**، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢١٦: **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢١٧: **ميزان الاعتدال**، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٢١٨: **الجنى الداني في حروف المعاني**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٩: **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع**، صفي الدين عبد العزيز بن سرايا الحلي (ت:٧٥٠هـ)، تحقيق: نسيب عبد الحميد نشاوي، دار صادر، بيروت، مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٢٠: **تهذيب مختصر سنن أبي داوود**، ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي وأحمد شاكر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٢٢١: **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الرياض.

٢٢٢: **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: د.أحمد بن صالح الصمعاني ود.علي بن محمد العجلان، تقديم: الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار الصميعي، الرياض.

٢٢٣: **مفتاح دار السعادة**، ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

٢٢٤: **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، ابن قيّم الجوزية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: زايد بن أحمد النشيري، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد.

٢٢٥: **الجواب الكافي**، ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، تحت إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، السعودية.

٢٢٦: **روضة المحبين ونزهة المشتاقين،** ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: مسعد بن كامل، تقديم: مصطفى العدوي، دار ابن رجب.

٢٢٧: **طريق الهجرتين وباب السعادتين،** ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، تحت إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، السعودية.

٢٢٨: **الصواعق المرسلة،** ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: د.علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض.

٢٢٩: **جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام،** ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ودار عالم الفوائد.

٢٣٠: **التبيان في أيمان القرآن،** ابن قيّم الجوزية: محمد بن أبي بكر الزُّرعِيُّ الدمشقي (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

٢٣١: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** السمين الحلبي: أحمد بن يوسف (ت:٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم.

٢٣٢: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

٢٣٣: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د.عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت.

٢٣٤: **الإعراب عن قواعد الإعراب،** أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض.

٢٣٥: **فوات الوفيات،** صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن شاكر الكتبي (ت:٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢٣٦: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي المصري(ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا.

٢٣٧: **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض.
٢٣٨: **مسند الفاروق**، إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشيّ الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)، تحقيق: مطر بن أحمد آل ناصر الزهراني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٢٣٩: **طراز الحلة وشفاء الغلة**، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي البيري الأندلسي (ت:٧٧٩هـ).
٢٤٠: **تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن**، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي (ت:٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار كنوز إشبيليا، الرياض.
٢٤١: **البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٢٤٢: **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت:٧٩٥هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، السعودية.
٢٤٣: **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٢٤٤: **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة.
٢٤٥: **طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة.
٢٤٦: **خزانة الأدب وغاية الأرب**، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله ابن حجة الحموي (ت:٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت.
٢٤٧: **إتحاف الخيرة المهرة**، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت:٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض.

٢٤٨: **فتح الباري**، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: نظر الفريابي، دار طيبة، الرياض.

٢٤٩: **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة.

٢٥٠: **تعجيل المنفعة برواية رجال الأئمة الأربعة**، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: د.إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت.

٢٥١: **لسان الميزان**، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية.

٢٥٢: **العجاب في بيان الأسباب**، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي.

٢٥٣: **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.

٢٥٤: **المطالب العالية**، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: د.سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، السعودية.

٢٥٥: **زهر الربيع في شواهد البديع**، ناصر الدين محمد بن قرقماس (ت:٨٨٢هـ)، تحقيق: د. مهدي أسعد عرار، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٦: **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، إبراهيم بن عمر البقاعي(ت:٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٥٧: **تفسير الجلالين**، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت:٨٦٤هـ)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تقديم: عبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة علوم القرآن.

٢٥٨: **الإكليل في استنباط التنزيل**، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عامر بن علي العرابي، دار الأندلس الخضراء.

٢٥٩: **الدر المنثور في التفسير المأثور**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بعناية د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة.

٢٦٠: **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بمركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

٢٦١: **حاشية السيوطي على سنن النسائي**، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٦٢: **لباب النقول في أسباب النزول**، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٣: **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الباز، مكة المكرمة، السعودية.

٢٦٤: **إرشاد العقل السليم**، أبو السعود محمد العمادي الحنفي (ت:٩٥٠هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض.

٢٦٥: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت:١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى، بغداد.

٢٦٦: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٦٧: **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت:نحو١١٠٠هـ)، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٨: **أنوار الربيع في أنواع البديع**، علي بن أحمد بن محمد ابن معصوم الهندي (ت:١١١٩هـ)، تحقيق: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف.

٢٦٩: **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.

٢٧٠: **كفاية المعاني في حروف المعاني**، عبد الله بن محمد بن إسماعيل الكردي البيتوشي (ت:١٢١١هـ)، دار اقرأ، دمشق.

٢٧١: **التوضيح عن توحيد الخلاق**، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب التميمي (ت:١٢٣٢هـ)، دار طيبة، الرياض.

٢٧٢: **فتح القدير**، محمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٥هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء.

٢٧٣: **روح المعاني**، محمود بن عبد الله الألوسي (ت:١٢٧٠هـ)، تحقيق: محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي.

٢٧٤: **أبجد العلوم**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت:١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الجبار الزكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق، دار الكتب العلمية، دار ابن حزم.

٢٧٥: **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، ادوارد كرنيليوس فانديك (ت:١٣١٣هـ) تصحيح: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف (الهلال)، مصر.

٢٧٦: **المعلقات العشر وأخبار قائليها**، أحمد بن الأمين الشّنْقِيطي (ت:١٣٣١هـ).

٢٧٧: **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، مصطفى صادق بن عبد الرزاق الرافعي (ت:١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٧٨: **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت:١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت.

٢٧٩: **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ)، دار سحنون، تونس.

٢٨٠: **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين بإشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٢٨١: **العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير**، محمد الأمين الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٢٨٢: **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت:١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين.

٢٨٣: **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت:١٤٠٨هـ) مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨٤: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٤هـ) تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.

٢٨٥: **بلغة المشتاق إلى علم الاشتقاق**، لمحمد ياسين بن عيسى الفاداني (ت:١٤١٠هـ)، دار مصر للطباعة، القاهرة.

٢٨٦: **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، محمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٨٧: **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، محمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٨٨: **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، محمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٨٩: **شرح مقدمة التفسير لابن تيمية**، محمد بن صالح العثيمين (ت:١٤٢١هـ)، عناية: الدكتور عبد الله بن محمد الطيار، دار الوطن، الرياض.
٢٩٠: **الصحيح المسند من أسباب النزول**، مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة الهمداني الوادعي (ت:١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٢٩١: **البلاغة العربية**، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت:١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.
٢٩٢: **شرح مقدمة التفسير لابن تيمية**، عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (ت:١٤٣٠هـ). شرح صوتي.
٢٩٣: **المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم**، د. محمد حسن حسن جبل (ت:١٤٣٦هـ)، مكتبة الآداب، القاهرة.
٢٩٤: **شرح مقدمة التفسير لابن تيمية**، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، مكتبة دار المنهاج ، الرياض.
٢٩٥: **شرح مقدمة التفسير لابن تيمية**، د.مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، السعودية.
٢٩٦: **شرح مقدمة التفسير لابن تيمية**، خالد بن عثمان السبت، شرح صوتي.
٢٩٧: **تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت.
٢٩٨: **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم**، محمد حسن الشريف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٩٩: **تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني**، د.عبد الكريم محمد حسن جبل، رسالة علمية.
٣٠٠: **البلغة في شذور اللغة (عشر مقالات لغوية لأئمة العربية)**، نشرها: د.أوغست هفنر ولويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت.

٣٠١: **ديوان طرفة بن العبد**، طَرَفَة بن العبد بن سفيان البكري (ت:٦٠ ق.هـ)، تحقيق: لطفي الصقال ودريّة الخطيب، دار الثقافة والفنون، البحرين.

٣٠٢: **ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت:٨٠ ق.هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.**

٣٠٣: **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، لَبِيد بن ربيعة بن مالك العامري، (ت:٤١هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، وزارة الإعلام الكويتية.

٣٠٤: **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، عمر بن أبي ربيعة (ت:٩٣هـ)، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي.

٣٠٥: **ديوان جرير**، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي اليربوعي (ت:١١٠هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

٣٠٦: **ديوان الفرزدق**، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق (ت:١١٤هـ)، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٧: **ديوان ذي الرُّمة**، غيلان بن عقبة العدوي (ت:١١٧هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٨: **ديوان رؤبة بن العجاج**، رؤبة بن العجاج (ت:١٤٥هـ)، عناية وتصحيح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة.

٣٠٩: **ديوان بشار بن برد**، بشار بن برد بن يرجوخ العُقيلي (ت:١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، تونس.

٣١٠: **تفسير سورة الفاتحة**، عبد العزيز بن داخل المطيري، مؤسسة آفاق التيسير، الرياض.

٣١١: **بيان فضل القرآن**، عبد العزيز بن داخل المطيري، مؤسسة آفاق التيسير، الرياض.

٣١٢: **تاريخ علم التفسير**، عبد العزيز بن داخل المطيري، مؤسسة آفاق التيسير، الرياض.

٣١٣: **جمع القرآن**، عبد العزيز بن داخل المطيري، مؤسسة آفاق التيسير، الرياض.

٣١٤: **الإيمان بالقرآن**، عبد العزيز بن داخل المطيري، مؤسسة آفاق التيسير، الرياض.

٣١٥: **دليل المعلم لشرح ثلاثة الأصول**، عبد العزيز بن داخل المطيري، مؤسسة آفاق التيسير، الرياض.

الفهرس